الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع: 2021/2020

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

مالية الولاية ودورها في التنمية المحلية
(دراسة تطبيقية لحالة ميزانية ولاية ميلة 2018_ 2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية (ل.م.د)
تخصص " مالية المؤسسة "

إعداد الطلبة: تحت إشراف:
– لعويرة مريم – د. حريد رامي
– لعويرة يسرى

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
رامي حريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع: 2021/2020

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

مالية الولاية ودورها في التنمية المحلية
(دراسة تطبيقية لحالة ميزانية ولاية ميلة 2018_ 2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية (ل.م.د)
تخصص " مالية المؤسسة "

إعداد الطلبة:
– لعويرة مريم
– لعويرة يسرى

تحت إشراف:
– د. حريد رامي

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
رامي حريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إنطلاقا من قوله تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

بداية نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل ونصلي ونسلم ونبارك على شفعنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعنا ونحن نضع هذا العمل إلا أن ننسب الفضل العظيم لذويه فالإعتراف بالجميل لأهله واجب وأكيد، نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى فضيلة الأستاذ **"حريد رامي"** الذي تفضل علينا بالإشراف على هذا العمل ووجهنا حتى تحقق لنا المراد على خير ما يرام فبارك الله فيه وجزاه الله خيرا.

كما نتقدم بالشكر إلى مديرية الإدارة المحلية لولاية ميلة.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة و تصويب هذا العمل البحثي.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل وشجعنا على البحث ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة حلوة أو دعاء في علم الغيب، ونقول للجميع جزاكم الله عنا خير جزاء... أمين.

إهـــــداء

أول وخالص الشكر و الحمد لله عز وجل الذي منحنا الصبر والقوة والإيمان وأعطانا من المقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى لإتمام هذا العمل المتواضع وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه عليه الصلاة والسلام.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما في الوجود وأغلى هبة من الخالق المعبود إلى من غمرتني بحنانها وكانت و مازالت البلسم والدواء رمز الحب والعطاء **أمي** حفظها الله.

إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وكان سندا وتاجا أرفع به رأسي، إلى من علمني أني خلقت للنجاح وليس للفشل **أبي** أطال الله في عمره.

إلى من تقاسمت معهم بر الوالدين وحلاوة الأيام إلى أنوار الوجود وحدائق الورود إلى من كانوا سندا وعونا لي في حياتي ومشواري الدراسي إلى إخواتي **"صالح و خير الدين" وأخواتي "زاهية، آمنة، أحلام".**

إلى الوجوه المفعمة بالبراءة والمحبة إلى عصفورا الجنة "جود تيم الله وميسم بيان"

إلى كل الأهل والأقارب و إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق إلى النجاح

وها نحن نقطف زهرة تعليمنا إلى صديقاتي وزملاتي.

وإلى كل من كان عونا قولا وعملا وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

مريم

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين خالق الكون أجمعين والأنبياء المرسلين والصادقين الصالحين نحمده حمدا كثيرا ونشكره شكرا لا تسعه رحاب السماوات والأرض لما وفقنا إليه سبحانه.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى التي أنبتت فيا حب الايمان وورود الطمأنينة والسلام التي ملأت قلبي الضمان بكلمات رسمتها السنوات وتبقى لطول الزمان الى **"أمـــــــــي"** عنوان محياي ومماتي.

إلى الذي تعب حتى لا أتعب وشقي حتى لا أشقى وسهر حتى لا أسهر إلى الذي لا تقوى الأحرف عن التعبير في وسط هذا الزخم المتصادم من المشاعر والتعبير إلى الذي أجد الكلمات المعبرة فما أقوله إلا القليل، إلى الذي رسم لحياتي مرسى أضع عليه خطوات من حرير إلى **"والـــــدي"** أسير قلبي.

إلى النجوم التي تتلألأ في السماء وتنير الأرض، إلى الذين ترعرعت بينهم، إلى من كانو سندي وشركوني حلو الحياة ومرها إلى إخوتي: **"محمد وفاتح و يوسف رحمه الله"**، وأخواتي **"ليلي وريمة"** أطال الله في عمرهم وفقهم الله وإلى الكتاكيت وعصافير الجنة **"وائل، مهدي، هديل"**.

وإلى كل الأهل والأقارب، إلى أصدقائـي كل باسمه.

وصديقاتي الذين تسكن صورهم وأصواتهم أجمل اللحظات والأيام التي عيشتها

إلى كل من ساهم في نجاح هذا العمل من قريب او من بعيد إلى الذي وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

مسك الختام السلام عليكم ورحمة الله تعـالى وبركـاته.

يسرى

الملخص :

كون الجزائر بلد من البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، لهذا فإن التنمية الوطنية لا تحقق إلا بتأطير التنمية المحلية وهذه الأخيرة لا تحقق إلا بتأطير الجماعات المحلية ومنها الولاية التي تعتبر الهيئة المسؤولة في تسيير وإستغلال إيراداتها ونفقاتها بالشكل الأمثل، وبالتالي فإن ما تحققه الولاية من موارد مالية تكون ضرورية في دعم التنمية المحلية والتي تهدف إلى إتمام أو القيام بمختلف المشاريع التنموية.

ولتحقيق التنمية المحلية تحتاج الولاية لتمويل محلي بقدر كافي لتحقيقها وإنجاحها، لإرتباط مدى تطور التنمية المحلية بمدى إعتماد الإدارة المحلية على مواردها المالية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا الدور الذي تلعبه الولاية في تحقيق التنمية المحلية وهذا على مستوى ولاية ميلة، وذلك من خلال عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بميزانيتها (الميزانية الأولية والإضافية) التي تسعى إلى تطوير الإيرادات من أجل تغطية النفقات.

الكلمات المفتاحية: الولاية، ميزانية الولاية، التنمية المحلية، التمويل المحلي.

Abstract:

The fact that Algeria is a developing country that seeks to achieve economic development, so national development can only be achieved by framing local development, and the latter can only be achieved by framing local groups, including the mandate, which is the body responsible for managing and exploiting its revenues and expenditures in an optimal manner. Financial funds that are necessary to support local development, which aims to complete or carry out various development projects.

In order to achieve local development, the state needs sufficient local funding to achieve and succeed, because the extent of local development development is linked to the extent of the development of the local administration on its financial resources.

Through the applied study, we show the role that the state plays in achieving local development, and this is at the level of Mila, through the presentation and analysis of data related to its budget (the initial and additional budget) that seeks to develop revenues in order to cover expenses.

Keywords: state, state budget, local development, local finance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الشكر والتقدير	**I**
الإهداء	**III-II**
الملخص	**IV**
فهرس المحتويات	**VI-V**
فهرس الجدول	**VII**
فهرس الأشكال	**VIII**
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: عموميات حول الولاية و هيكل ميزانيتها	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية الولاية و ميزانيتها	**3**
المطلب الأول: الولاية و الهيئات التابعة لها	**3**
المطلب الثاني: ميزانية الولاية و طبيعتها	**7**
المطلب الثالث:مرحلة إعداد و تنفيذ الميزانية و الرقابة عليها	**10**
المبحث الثاني: هيكل ميزانية الولاية	**13**
المطلب الأول: تعريف إيرادات و نفقات الولاية	**13**
المطلب الثاني: مصادر الإيرادات و تزايد النفقات	**13**
المطلب الثالث: تقدير إيرادات و نفقات الولاية و تنفيذهما	**19**
خلاصة	**24**
الفصل الثاني: مدى مساهمة مالية الولاية في التنمية المحلية	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	**27**
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	**27**
المطلب الثاني: عناصر و مجالات التنمية المحلية	**29**
المطلب الثالث: أهداف و معوقات التنمية المحلية	**31**

المبحث الثاني:علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي	**35**
المطلب الأول: تعريف التمويل المحلي و أهميته	**35**
المطلب الثاني: أسس الشروط المحددة لأنواع و مصادر التمويل المحلي	**37**
المطلب الثالث: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي	**39**
خلاصة	**43**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لحالة ميزانية ولاية ميلة	
تمهيد	**45**
المبحث الأول: تقديم عن الهيئة المستقبلة	**46**
المطلب الأول: نبذة تاريخية حول ولاية ميلة	**46**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لولاية ميلة	**47**
المطلب الثالث: تقديم عن الهيئة المسقبلة	**51**
المبحث الثاني: دراسة حالة ميزانية ولاية ميلة خلال الفترة 2020/2018	**55**
المطلب الأول: تطور إيرادات ميزانية الولاية	**55**
المطلب الثاني: تزايد نفقات ميزانية الولاية	**65**
المطلب الثالث: المشاريع المنجزة في ولاية ميلة	**75**
خلاصة	**79**
خاتمة	**81**
قائمة المراجع	**85**
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يمثل إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/20188.	54
2	يمثل إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الإضافية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.	57
3	إيرادات قسم التجهيز للميزانية الأولية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.	59
4	إيرادات قسم التجهيز للميزانية الإضافية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.	61
5	يمثل نفقات قسم التسيير للميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018	64
6	يمثل نفقات قسم التسيير للميزانية الإضافية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.	66
7	يمثل نفقات قسم التجهيز المسجلة في الميزانية الأولية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.	69
8	يمثل نفقات قسم التجهيز المسجلة في الميزانية الإضافية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.	71

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للولاية	46
2	الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية (DAL)	50
3	أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم الميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018	55
4	أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الإضافية للولاية ميلة للسنوات 2020/2018	58
5	أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم التجهيز في الميزانية الأولية للسنوات 2020/2018	60
6	أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم التجهيز في الميزانية الإضافية للسنوات 2020/2018	62
7	أعمدة بيانية تمثل نفقات قسم التسيير الميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018	65
8	أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات قسم التسيير للميزانية الإضافية للسنوات 2020/2018	67
9	أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات قسم التجهيز للميزانية الأولية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018	70
10	أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات قسم التجهيز للميزانية الإضافية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018	72

مـــقـــدمـــــة

مقدمة

تشير معظم الدراسات على أن دور الدول عبر العصور تطور على جميع المجالات، الإجتماعية والسياسية، الإقتصادية والمالية، ومع ظهور الدولة الحديثة توسعت نشاطاتها وخدماتها لدرجة أنه أصبح أمر توزيع الوظائف الإدارية والمهام الحكومية مسألة ذات أولوية قصوى لزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات المحلية للمواطنين؛

ومع زيادة حجم واجبات الدولة وخدماتها أصبح يتعدر على الحكومة تسيير أقاليمها بنفسها، والإطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات أفراد هذه الأقاليم من خلال أجهزة مركزية تجهل حقيقة الواقع المحلي، فعمدت الحكومة إلى إيجاد آليات تمكنها من تلبية حاجيات الأفراد محليا من خلال إشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم ضمن أثر وتنظيمات تعرف بالجماعات المحلية، وتعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من إقليم الدولة وتعتبر من الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة، فهي تعتبر جغرافي محدد إقليما وتجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، وبالتالي أصبحت اللامركزية لا تعد مجرد نظام توزيع الوظائف بين السلطة المركزية والمحلية بل هي وسيلة لتحقيق التنمية المحلية.

والجزائر كونها بلد من البلدان النامية تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، ولهذا فإن التنمية الوطنية لا تحقق إلا بتأطير التنمية المحلية، وتسعى بذلك على المستوى المحلي " الإقليمي" هيئات محلية عمومية تسمى الجماعات المحلية، التي تتشكل من "الولاية، البلدية" ويأتي دور هذه الجماعات المحلية لتحل محل الشرعي والديناميكي في تحريك عجلة التنمية محليا، وتلجأ الجزائر اليوم إلى إعطاء فرصة لهذه الأخيرة لتمويل نفسها بنفسها، ومنه فإن تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دور كبير في تجسيد طموحات أفراد المجتمع من خلال الإهتمام بتطلعاتهم و ظروفهم في ظل واقعهم المحلي، كما يتجلى تنظيم الجماعات المحلية على مبدأ اللامركزية هذا المبدأ منحها كل الصلاحيات والوسائل لكي تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها، أيضا من نتائج مبدأ اللامركزية تمتع الجماعات المحلية بالإستقلال المالي والذي يتجسد أساسا في صلاحيتها في إعداد الميزانية السنوية المستقلة عن ميزانية السلطة المركزية.

فالولاية تعتبر حلقة وصل بين البلديات والإدارة المركزية وتقوم بالمهام الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، حيث يقوم بتسيير شؤونها وإدارتها الوالي والمجلس الشعبي الولائي ولا يتم تحقيق الأهداف الموجودة إلا عن طريق الإستقلالية المالية الفعلية وتوفير وحسن إستخدام موارد التمويل المتمثلة في حصيلة الموارد الجبائية والرسوم التي تلعب دور هام في تحريك عجلة التنمية المحلية، إضافة إلى

المداخيل ممتلكاتها والإعانات والإفتراضات، وكذلك التطبيق الجيد للأنظمة والقواعد المحاسبية وتنفيذ نفقاتها بطريقة سليمة، وبالتالي زيادة الإهتمام بدراسة ميزانية الولاية بقسميها التسييري والتجهيزي، ومدى التحقق الفعلي لها.

فهي تعتمد على كل هذه الموارد من أجل خدمة المصلحة التنموية المحلية في إطار الأهداف المسطرة المتمثلة في بلوغ التنمية المستدامة، وذلك تماشيا مع التحولات الإقتصادية في العالم "إزالة التخلف والسير نحو تحقيق تنمية محلية حقيقية".

وعلى ضوء ما تقدم تظهر الإشكالية التي نحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

- ما مدى مساهمة مالية ولاية ميلة في تحقيق التنمية المحلية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الولاية وما هي هيئاتها؟
- ما المقصود بميزانية الولاية وما هي مكوناتها؟ وكيف يتم إعدادها و تنفيذها؟
- ما هي مصادر إيرادات الولاية وفيما تتمثل أوجه نفقاتها؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية؟
- كيف تساهم مالية ولاية ميلة في التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات السابقة الذكر قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تعتبر الولاية وحدة إدارية وهيئة عمومية تابعة للدولة، تتكون من هيئتين إداريتين رئيسيتين هما الوالي والمجلس الشعبي الولائي.
- تعبر ميزانية الولاية عبارة عن الحالة المالية للولاية خلال فترة معينة، وتتكون من جانبيين: جانب الإيرادات، جانب النفقات.
- تمر عملية إعداد وتنفيذ الميزانية بثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة إعداد الميزانية- مرحلة إعتماد الميزانية- مرحلة تنفيذ الميزانية، ويتم تنفيذها وفق القواعد والأنظمة المعمول بها.
- تتمثل مصادر إيرادات الولاية في المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، وتتمثل نفقات الولاية في جانبيين رئيسيين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

- تعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي تقتضي توجيه النشاط المنظم لتحسين أحوال المعيشة، وتحقيق التكامل الإجتماعي، وتنسيق النشاط التعاوني والجهود الذاتية.
- تساهم مالية ولاية ميلة مساهمة معتبرة في التنمية المحلية عن طريق تمويلها والتخطيط لها ووضع هذه المخططات في حيز التنفيذ.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

- الإجابة على التساؤلات والإنشغالات المطروحة في هذا المجال.
- التعرف على الولاية وهياكلها التنظيمية.
- التحسس بضرورة وأهمية التنمية المحلية في الوقت الراهن.
- دراسة سبل الحفاظ على المال العام من خلال الإستغلال الأمثل للموارد وترشيد النفقات العمومية وصرفها في الموضع الملائم.

أهمية الدراسة:

- التعرف على مجال الإدارة العمومية ومحاولة إكتشاف الطرق التي تعمل بها.
- إثراء وتدعيم المكتبة الجامعية بمرجع جديد يساعد في عميلة البحث خاصة في هذا المجال.
- إبراز الدور الذي تلعبه الولاية في تحقيق التنمية المحلية بإعتبارها جماعة إقليمية مسؤولة عن تلبية إحتياجات المواطنين.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم إسقاط الدراسة على مديرية الإدارة المحلية لولاية ميلة.

- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة الميدانية مطلع السنة الجارية أي خلال الفصل الثاني من سنة 2020- 2021.

- **الحدود الموضوعية:** نركز من خلال هذه الدراسة على معرفة إيرادات ونفقات الولاية وكيفية توجيهها لتحقيق التنمية المحلية.

أسباب إختيار الموضوع:

كان إختيارنا للموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- الأسباب الذاتية:

- الإهتمام بوضع الولاية كرغبة ذاتية.

- حيوية موضوع التنمية المحلية.

ب- الأسباب الموضوعية:

- معرفة آليات وإستراتيجيات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية.
- البحث عن مدى مساهمة الولاية في تحقيق التنمية المحلية.
- الأهمية الكبرى التي تكتسبها الميزانية العمومية كصورة معبرة عن أهداف مجتمع ما.

صعوبات الدارسة:

لكل دراسة عراقيل وصعوبات من بينها:

- نقص المراجع والدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا.
- تعرض الباحثين إلى مشاكل في الحصول على المعلومات بسبب بعض الصعوبات على مستوى الإدارة مثل البيروقراطية.

المنهج المتبع:

للوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة ومناقشة الفرضيات وإثبات صحتها من خلال تقسيم الموضوع إلى نظري وتطبيقي حيث إتبعنا المنهج الوصفي في الفصول النظرية لنتمكن من عرض المعلومات والبيانات وفق مراحل البحث، فتطرقنا إلى الولاية كهيئة من هيئاتها العمومية وميزانيتها وعلاقتها بالتنمية المحلية، أما في الجانب التطبيقي إعتمدنا على المنهج التحليلي بالإعتماد على جمع المعطيات المتعلقة بموضوع دراستنا المتحصل عليها من مديرية الإدارة المحلية لولاية ميلة.

الدراسات السابقة

إعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة سواء تلك المتعلقة بمالية الولاية والرقابة عليها أو التنمية المحلية وفيما يلي سنقوم بإستعراض أهمها:

- **الدراسة الأولى:** أحمد مانع صنيهت، 2012، بعنوان: **مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان،** تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إتجاهات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان حول الإجراءات المتبعة في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تتسم إجراءات التي يطبقها حاليا ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي بالفعالية.
- ✓ تتسم إجراءات الرقابة المالية المسبقة واللاحقة وإجراءات الرقابة المحاسبية وإجراءات تقويم الآداء.

- **الدراسة الثانية:** خنفري خيضر، 2011، بعنوان: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،** تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء الجماعات المحلية وتأثير الموارد المحلية الذاتية في إستقلال الجماعات المحلية، ومحاولة تحديد أهم الإصلاحات التي يجب القيام بها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية.

- **الدراسة الثالثة:** ساجي فاطمة، 2011، بعنوان: **الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة،** تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، تهدف هذه الدراسة من خلال المحاور التي جاءت فيها إلى تحديد معوقات وإمكانية ومجالات الإستفادة من تطبيق مفاهيم الشفافية في المالية العامة وذلك للمساهمة في زيادة فعالية المالية العامة وحل مشاكلها.

- **الدراسة الرابعة:** شويح بن عثمان، 2011، بعنوان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية،** تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- **الدراسة الخامسة:** عبد الرحيم أبو وهدان، 2014، بعنوان، **دور الإيرادات الغير سيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها،** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حيث توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات:

- ✓ ضرورة زيادة حجم الإيرادات غير سيادية من خلال التوجه إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي، وممارسة النشاط الإقتصادي في المجالات التنموية.
- ✓ ضرورة وضع خطط إستثمارية مستقبلية وتدريب كفاءات إدارية من أجل النهوض بالإيرادات الغير سيادية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: جاء بعنوان عموميات حول الولاية وهيكل ميزانيتها، وتناولنا فيه مبحثين حيث كان في المبحث الأول ماهية الولاية وميزانيتها وفيه تطرقنا إلى الولاية والهيئات التابعة لها و كذلك ميزانيتها وأهم مراحل إعدادها والرقابة عليها وتطرقنا في المبحث الثاني إلى هيكل ميزانية الولاية وفيه تناولنا تعريف ومصادر الإيرادات والنفقات وتقديرهما.

الفصل الثاني: جاء بعنوان مدى مساهمة مالية الولاية في التنمية المحلية، وتناولنا فيه مبحثين حيث جاء في المبحث الأول ماهية التنمية المحلية، وقمنا فيه بشرح معنى التنمية المحلية وأهم عناصرها

ومجالاتها ومختلف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وإبراز مختلف المعوقات التي تواجهها، أما المبحث الثاني فكان بعنوان علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي وتناولنا فيه تعريف التمويل المحلي وأهميته والأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي وكذا مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي.

الفصل الثالث: خصص لدراسة تطبيقية لحالة ميزانية ولاية ميلة، حيث في هذا الفصل نأتي إلى لب الموضوع الذي يتعلق بالدراسة التطبيقية، حيث تم إختيار ولاية ميلة لتكون دراسة حالة مستعرضين في ذلك لمحة تعريفية حول ولاية ميلة وهيكلها التنظيمي في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دراسة حالة ميزانية ولاية ميلة خلال الفترة (2020/2018) وأهم المشاريع المنجزة في ولاية ميلة.

الفصل الأول:

عموميات حول الولاية

وهيكل ميزانيتها

تمهيد

تعتبر الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهذا ما يشترط عليها تحضير ميزانية سنوية تدرج فيها جميع إيراداتها وكيفية توزيعها على النفقات المحلية التي تدخل في إطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية للولاية؛

قبل التطرق إلى ميزانية الولاية وجب علينا أولا التعريف بالولاية، والهيئات التابعة لها وكذا الميزانية وطبيعتها ومراحل إعدادها والرقابة عليها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى إيرادات الولاية بالتعريف ومصادرها، ثم سنعرف نفقات الولاية، التقدير والتنفيذ.

المبحث الأول: ماهية الولاية وميزانيتها

بإعتبار الولاية إحدى الهيئات المحلية التابعة للدولة والتي لها صفة اللامركزية، يتبادر إلينا مباشرة المفهوم الصحيح لهذه الهيئة، وكيفية تسيير عملها، وتنفيذ ميزانيتها، ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث التفصيل الكامل والشامل للولاية.

المطلب الأول: الولاية والهيئات التابعة لها

تعتبر الولاية وحدة إدارية وهيئة عمومية تابعة للدولة، وهي مؤسسة سياسية تسير من طرف ممثلين منتخبين من طرف المواطنين، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعرف مفصل حول الولاية.

أولا: تعريف الولاية

تعرف الولاية حسب القانون رقم 09- 90 المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتعلق بقانون الولاية، فإنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ولها إختصاصات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وهي تكون أيضا منطقة إدارية للدولة[1].

كما أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية الغير الممركزة للدولة[2].

وهي بالتالي كما يبينها ميثاق الولاية 1969، بكونها جماعة لا مركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة، تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر على مطامع سكانها لها هيئات خاصة، أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية[3].

ويمر إنشاء الولاية بثلاث مراحل[4]:

مرحلة التقرير: في هذه المرحلة يتم فيها إتخاذ القرار النهائي المتعلق بإنشاء الولاية.

---

[1] المادة 1 من **القانون رقم 09 -90** المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق ل 7 أفريل 1990، **المتعلق بقانون الولاية**، الجريدة الرسمية،العدد 15، ص 504.

[2] المادة 1 من **القانون رقم 12 -7** المؤرخ في ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012، **المتعلق بقانون الولاية**، الجريدة الرسمية، العدد 12، ص 9.

[3] قصير مزياني فريدة، **مبادئ القانون الإداري الجزائري**، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2001، ص 178.

[4] شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 40.

مرحلة التحضير: في هذه المرحلة يتم فيها إعداد الوسائل القانونية والفنية والبشرية والمادية والإدارية اللازمة والضرورية لمرحلة تنفيذ القرار وإنشاء الولاية.

مرحلة التنفيذ: والمقصود بهذه المرحلة الدخول الفعلي في حيز التطبيق، وتحويل مرحلة التقرير إلى عمل وواقع مطبق، كما أن عملية التنفيد تتصف بالإستمرارية، لذا يجب أن تكون هناك متابعة ومراقبة مستمرة لوسائل التنفيذ حتى يتم تحقيق أهداف الولاية.

ثانيا: خصائص الولاية

يمكن إبراز أهم خصائص التي تتميز بها الولاية في النقاط التالية[1]:

- تتمتع الولاية بالشخصية المعنوية؛
- وحدة إدارية لا مركزية إقليمية؛
- وحدة إدارية لا مركزية نسبية؛
- للولاية إختصاصات متعددة.

ثالثا: الهيئات التابعة للولاية

للولاية هيئتان وهما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.

1- المجلس الشعبي الولائي

إن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه[2].

1-1- طريقة الإقتراع

يشارك في العملية الإنتخابية كل مواطن تابع لإقليم الولاية إداريا وتتوفر فيه شروط معينة منها[3]:

- شهادة الإقامة داخل تراب الولاية؛
- التمتع بالجنسية الجزائرية؛
- بلوغ سن الثامن عشر(18) يدعي سن الرشد السياسي؛
- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية؛

---

[1] قصير مزياني فريدة، **القانون الإداري**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، مطبعة سخري، باتنة، الجزائر، 2011، ص 178.

[2] شراف عقون، **السلوك الإداري**، دار الأيام للنشر والتوزيع،ط 1، عمان، الأردن، 2018، ص 54.

[3] عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 168.

- التسجيل في القائمة الإنتخابية.

كما يشترط وجود بعض الأركان في المترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي منها:

- بلوغ سن 25 سنة؛
- التمتع بالحقوق السياسية والمدنية؛
- شهادة الإنتماء للإقليم؛
- الجنسية الجزائرية.

1-2- إنتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي

ينتخب المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه رئيسا له وذلك بإعتماد أسلوب الإقتراع السري وبالأغلبية المطلقة، وإذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول، تجري إنتخابات في دورة ثانية يكتفي فيها بالأغلبية النسبية، وفي حالة تساوي الأصوات، تسند رئاسة المجلس لأكبر الأعضاء سنا وتكون الرئاسة لكامل الفترة الإنتخابية، وبعد إنتخابه يتولى رئيس المجلس الشعبي الولائي إختيار مساعد له أو أكثر من بين المنتخبين، ويقدمهم للمجلس الشعبي للموافقة عليهم[1].

1-3- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الولائي

يمارس رئيس المجلس الشعبي الولائي طبقا لقانون الولاية صلاحيات عديدة أهمها[2]:

- إرسال الإستدعاءات للأعضاء مرفقة بجدول الأعمال وتسلم لهم في مقر سكناهم مقابل وصل إستلام وهذا قبل 10 أيام من الإجتماع؛
- يتولى إدارة المناقشات و ضبط الجلسة؛
- يختار موظف يتولى مهام أمانة الجلسة؛
- يقترح اللجان الدائمة؛
- يمثل رئيس المجلس الشعبي الولائي المجلس في جميع المراسم التشريعية و التظاهرات الرسمية؛
- يعين أحد نوابه لإستخلافه.

1-4- الدورات

يعقد المجلس الشعبي الولائي دورات عادية وأخرى إستثنائية، بالنسبة للدورات العادية يعقد المجلس 4 دورات عادية في السنة، مدة الواحدة 15 يوما، يمكن تمديدها إلى 7 أيام أخرى، وتجرى في الأشهر

[1] عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، جسور للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2012، ص 207.

[2] **نفس المرجع**، ص 211.

التالية: مارس، جوان، سبتمبر، وديسمبر، وإلا إعتبرت باطلة، كما يشترط أن يوجه الرئيس الإستدعاءات لأعضاء المجلس قبل 10 أيام من تاريخ إنعقاد الدورة مرفقة بجدول الأعمال، كما يعقد دورات إستثنائية (غير عادية) عندما تقتضي الحاجة لذلك بطلب من: رئيس المجلس الشعبي الولائي، أو ثلث $\left(\frac{1}{3}\right)$ أعضاء المجلس، أو الوالي[1].

1-5- المداولات

يجري المجلس الشعبي الولائي خلال دوراته مداولات تنص على إحدى صلاحياته وتخضع إلى القواعد الأساسية التالية[2]:

أ- **العلانية:** القاعدة العامة أن تكون مداولات المجلس علانية، ضمانا للرقابة الشعبية، إلا في حالتين:

- فحص الحالة الإنضباطية للمنتخبين الولائيين؛
- فحص المسائل المرتبطة بالأمن و النظام العام.

ب-**التصويت:** تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الممارسين، مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي.

1-6- اللجان

يشكل المجلس الشعبي الولائي لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة أو دائمة، خاصة في مجالات: الإقتصاد والمالية، والتهيئة العمرانية والتجهيز، والشؤون الإجتماعية والثقافية.

ويجب أن يراعي في تشكيل اللجنة التناسب مع المكونات السياسية للمجلس، كما يمكن للجنة أن تستعين بأي شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة[3].

2- الوالي

يعين الوالي بمرسوم رئاسي في مجلس الوزراء بناء على تقرير من وزير الداخلية، ويعتبر الوالي مندوب الحكومة والممثل المباشر والوحيد لكل وزير، ويعد الوالي الرئيس الإداري في الولاية، فله صلاحيات متعددة ومتنوعة[4].

---

[1] محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 119.

[2] **نفس المرجع**، ص 120.

[3] المادة 22، **القانون رقم 09-90 المتعلق بقانون الولاية**، مرجع سابق، ص 506.

[4] إسماعيل بوقرة، **دور القاضي الإداري في الكشف عن عيب مخالفة القانون في القرارات التي يصدرها الوالي**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة عباس العزور خنشلة، الجزائر، العدد 2، 2018، ص 141.

1_1: صلاحيات الوالي

يعتبر الوالي بصفة ممثل للدولة ومندوبا للحكومة على مستوى إقليم الولاية، لذا يعهد إليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزراء على مستوى إقليميه، كما يتولى التنسيق بين مختلف المصالح داخل تراب الولاية، ولقد إستثنى المشرع بعض القطاعات فلم يخضعها لرقابة الوالي وهي:

- العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي؛
- وعاء الضريبة وتحصيلها؛
- الرقابة المالية؛
- الجمارك؛
- مفتشية العمل، و مفتشية الوظيف العمومي.

تتمثل صلاحيات الوالي بإعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي في أنه يتولى تحت عنوان هذه الصفة، تنفيذ القرارات الناتجة عن مداولات المجلس الشعبي الولائي، وهذا ما نص عليه قانون الولاية، ويلزم قانونا بتقديم تقرير في كل دورة يتضمن تنفيذ مداولة المجلس الشعبي السابقة، كما يطلع الوالي رئيس المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط مصالح الدولة على مستوى الولاية ويزود المجلس بكافة الوثائق والمعلومات لحسن سير أعماله ودوراته[1].

المطلب الثاني: ميزانية الولاية وطبيعتها

لميزانية الولاية أبعاد مختلفة تتمحور حول الدور الذي تلعبه، وكذا الأهداف المسطرة لها، كما أنها الوثيقة المالية الأكثر أهمية في السنة، بإعتبارها أداة تستعمل لمعرفة الوضعية المالية للولاية، وسنعالج في هذا المطلب تعريف ميزانية الولاية وطبيعتها.

أولا: ميزانية الولاية: أعطيت عدة تعاريف للميزانية وأبرزها ما يلي[2]:

التعريف الأول: الميزانية هي وثيقة بموجبها يتم تقدير إيرادات ونفقات الهيئات العمومية.

التعريف الثاني: الميزانية هي برنامج تقديري يعتمد على التنبؤ بمجريات الأحداث والمتغيرات المحلية والوطنية والدولية.

---

[1] شراف عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

[2] برابح محمد، **الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة نيل شهادة ماجيستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصاد، جامعة الجزائر ، 2005، ص 11.

1- تعريف ميزانية الولاية

حسب ما جاء في المادة 157 من قانون الجماعات الإقليمية فإن: ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، و كما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والإستثمار[1].

تتميز الميزانية بجملة من الخصائص أهمها[2]:

- **الميزانية هي عمل علني:** هذا يعني أن كل مساهم في دفع الضريبة له الحق في الإطلاع على مدى إستعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تخفيف المنفعة العامة هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن للمواطن المشاركة في النقاش عند تصويت الميزانية.
- **الميزانية هي عمل تقديري:** تقوم الجماعات المحلية بتحديد المشاريع المراد تحقيقها، هذا العمل التقديري يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل.
- **الميزانية عمل مرخص:** تسجل في الميزانية رخص الإيرادات والنفقات المقترحة.
- **الميزانية عمل دوري:** تعد ميزانية واحدة بشكل دوري لكل سنة مالية.

2- مبادئ الميزانية

تخضع ميزانية الولاية لعدة مبادئ يجب التقيد بها عند إعداد الميزانية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **مبدأ سنوية الميزانية:** ويقصد بسنوية الميزانية أن إيرادات الدولة ونفقاتها يتم تقديرها بصفة دورية، وبصورة مستمرة، ولفترة تكون عادة سنة[3].
- **مبدأ قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:** تعني هذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، أي عدم وجود صلة قانونية بين الإيرادات والنفقات، وهذه القاعدة تتعلق بالإيرادات فقط[4].
- **مبدأ التوازن:** إن توازن الميزانية يعني تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة في الميزانية، وقد إعتبر هذا المبدأ في الميزانية مبدأ أساسي في الفكر المالي التقليدي[5].

---

[1] المادة 157، **من قانون رقم 11-10** المؤرخ في 22 يونيو 2011 **المتعلق بالبلدية، قانون الجماعات الإقليمية**، ص 24.

[2] كريمة ربحي، **وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية**، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في الضوء التحولات، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 12 أغسطس 2010، ص 5.

[3] سعيد علي العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار حجلة ناشرون وموزعون، ط 1، الأردن، 2011، ص 196.

[4] **نفس المرجع**، ص 203.

[5] علي زغدود، **المالية العامة**،ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2011، ص 97.

- **مبدأ وحدة الميزانية:** يقصد بمبدأ وحدة الميزانية هو إدراج كافة النفقات والإيرادات للدولة المتوقع إنفاقها أو تحصيلها في وثيقة واحدة، وتسهل هذه العملية المقارنة بين مجموع الإيرادات والنفقات[1].
- **مبدأ عمومية (شمولية) الميزانية:** إن عمومية الميزانية يعني شمولها على إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة فلا تخصم نفقات أي مصلحة عامة من إيراداتها، كما لا يخصص أي نوع من الإيرادات بذاته لأوجه معينة[2].

ثانيا: طبيعة ميزانية الولاية

نظرا لعدم دقة التقديرات وواقعيتها في بعض الأحيان فإنه من المستحيل العمل بميزانية واحدة لذلك نجد هناك ميزانية أولية تقدر قبل السنة المالية وتوزيع تقديراتها، وتوضع تقديراتها وفق ظروف معينة، ويتم تعديل هذه التقديرات خلال السنة المالية عن طريق ميزانية إضافية، وعند إقفال السنة المالية وإقفال الحسابات يوضع الحساب الإداري لمعرفة ما أنجز فعلا.

1- الميزانية الأولية

هي الميزانية التي تمثل بداية السنة المالية تحتوي على جداول يتم تنفيذها خلال السنة المالية المقبلة بإعداد تقديرها بشأن ما تحتاج إليه مع مراعاة الدقة، كما أنها تقدير كل هيئة لنفقاتها وإيراداتها تقوم بإرسالها إلى مصلحة الميزانية التابعة لمديرية الإدارة المحلية بالولاية، التي تقوم بمراجعتها ثم إدراجها في مشروع الميزانية الأولية، وترفع إلى المجلس الولائي في شهر أكتوبر للمصادقة عليها[3].

2- الميزانية الإضافية

تتشكل الميزانية الإضافية من نفس عدد وشكل صفحات الميزانية الأولية التي سبق ذكرها، إلا أنه يضاف إليها عمودين الأول للزيادة والثاني للنقصان و هذا قصد تعديل والترحيل، يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 يوليو (جوان) من السنة المطبقة خلالها وبصفة إلزامية[4].

3- الحساب الإداري: يتم تحضيره وفقا للمراحل التالية[5]:

- حساب التقديرات: على أساس الميزانية الإضافية يحسب بهذا الخصوص فائض النفقات والإيرادات المثبتة في كل من الميزانية الإضافية والترخيصات الخاصة.

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2011، ص 341.

[2] **نفس المرجع**، ص 339.

[3] أحمد بوجلال، **مالية الجماعات المحلية- ميزانية الولاية**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر،العدد 2، جوان 2016، ص 6.

[4] **نفس المرجع**، ص 6

[5] **نفس المرجع**، ص 7.

- حساب التحديدات: على أساس الوثائق الإثباتية كالعقود والفواتير تظهر المبالغ المقدرة سواء بالنسبة للإيرادات والنفقات.
- حساب الإنجازات: تقارير المتبعة تظهر فيه ما أنجز من قيمة المبالغ المستحقة.

المطلب الثالث: مرحلة إعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض مراحل إعداد الميزانية و كيفية الرقابة عليها.

أولا: مرحلة إعداد وتنفيذ الميزانية

تمر عملية إعداد و تنفيذ الميزانية بثلاث مراحل و هي:

1- مرحلة إعداد الميزانية

وهي المرحلة التي فيها وضع الميزانية العامة بدءا بعملية التحضير لإعدادها، وإنتهاءا بوضع الصيغة النهائية للميزانية، والتي تتم من قبل السلطة التنفذية، بإعتبارها السلطة الأكثر قدرة و معرفة وإرتباطا بعملية الإعداد هذه لأنها تعرف و بدرجة تفوق غيرها مقدار ما يمكن أن تحصل عليه من إيرادات، وما تحتاجه من نفقات، ومن ثم فهي التي تتولى مهمة تنفيذ الميزانية هذه عن طريق تحصيل ما تم تقديره من إيرادات، وإنفاق ما تم تقديره من نفقات[1].

2- مرحلة إعتماد الميزانية

إن الصيغة النهائية للميزانية العامة التي تعد من قبل السلطة التنفيذية ومن خلال السلطة المالية فيها، يتم رفعها إلى السلطة التشريعية من أجل إتخاد القرار بإعتمادها، حتى يصبح مشروع الميزانية بصيغته النهائية ميزانيته عامة قابلة للتنفيذ، لأن السلطة التشريعية هي الجهة ذات الإختصاص، لأنها تمثل الشعب الذي يتحمل الأعباء المالية التي تتضمنها الميزانية والتي تمثلها إيراداتها[2].

3- مرحلة تنفيذ الميزانية

وهي المرحلة الأساسية التي تتضمن تحويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والتقديرات الخاصة بالنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلا ونفقات تتحقق فعلا، وبما يقود إلى تحقيق ما يترتب عليها من آثار ونتائج تتحقق عن طريقها الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تسعي الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2008، ص 300.

[2] **نفس المرجع**، ص 304.

الإيرادات والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة، والسلطة التي تختص بمهمة التنفيذ هي السلطة التنفذية[1].

ثانيا: الرقابة على الميزانية

أخضع المشرع الجزائري ميزانية الولاية للرقابة حتى يضمن تسيير الأموال العمومية وإستغلالها بعقلانية.

1- مفهوم الرقابة المالية

يمكن تعريف الرقابة المالية بأنها الوسيلة الفعالة لمراقبة الأموال العامة إنفاقا وتحصيلا، ومن هنا يتضح أن المراقبة هنا تشمل كل من النفقات والإيرادات، فبالنسبة للإيرادات يكون الهدف هو التأكد من تحصيل كل أنواع الإيرادات المنصوص عليها في الموازنة العامة، أما مراقبة تنفيذ النفقات يكون الهدف هو التأكد من الإتفاق يتم بالشكل الذي إرتضاه البرلمان لكونه الممثل للشعب وبإعتباره الممول الأصلي للدولة[2].

2_ أهداف الرقابة المالية

هناك عدة أهداف منها[3]:

- ضمان شرعية تصرفات الإدارة؛
- ضمان عدم وقوع إعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم؛
- التحقق من سلامة الإنفاق وفقا للخطط الموضوعة؛
- التحقق من تحصيل الموارد وفقا لما هو مقرر.

3_ أنواع الرقابة

توجد عدة أنواع للرقابة من بينها مايلي:

✓ **الرقابة السابقة**

يهتم هذا النوع بالتحقيق من توفر جميع المتطلبات والوسائل لإنجاز العمل، قبل البدء في التنفيذ أي قبل بدأ الآداء، فهو يقلل من درجة الإنحراف بين الآداء الفعلي والآداء المتوقع، كما أنها تعمل على

---

[1] **نفس المرجع**، ص 305.

[2] لطفاوي محمد عبد الباسط، **الآليات الحديثة لتفعيل الرقابة على المال العام**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، العدد2، 2009، ص 190.

[3] علي أنور العسكري، **الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 168.

التنبؤبالمشاكل المتوقع حدوثها والإستعداد لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وبالتالي فإن هذه الرقابة تساعد في مواجهة المشاكل المستقبلية، التي قد تعترض طريقة التنفيد الأحسن[1].

✓ **الرقابة المتزامنة**

وهي تتمثل في الأعمال الرقابية التي تتزامن مع تنفيذ الأعمال مثل مراقبة الرؤساء للعاملين وتقديم النصح والمشورة لهم، وإتخاد الإجراءات التصحيحية لمعالجة أي تعطل في خطوط الإنتاج والخدمات، كما تشمل أيضا ما تضطلع به وحدات الرقابة الداخلية أثناء العمل، وهي بذلك تعمل على تقديم توجيهات وتصحيح الأخطاء والإنحرافات[2].

✓ **الرقابة اللاحقة**

يطبق هذا النوع من الرقابة بعد الإنتهاء من تنفيذ الأنشطة، وبالتالي التركيز على الأداء الماضي، حيث إبلاغ الإدارة بنتائج التنفيد بعد فترة زمنية معينة وتزويدها بنتائج المقارنة بين الأهداف الفعلية والأهداف الموضوعة سالفا[3].

[1] محمد علي سلامي، **مهام الرقابة المالية داخل المؤسسة**، دراسة تطبيقية لفرع الرقابة بعين الباردة عنابة، الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 134.

[2] أحمد مانع صنيهت، **مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان**، رسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011- 2012، ص 16.

[3] محمد علي سلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

المبحث الثاني: هيكل ميزانية الولاية

لكي تقوم الولاية بتسيير شؤونها و القيام بالمهام المنصوص عليها لابد عليها من الحصول على أموال لتحويل النفقات التي تهدف إلى تحقيق إشباع العام و تحقيق التنمية المحلية، لذا تناولنا في هذا المبحث إيرادات و نفقات الولاية في النقاط التالية.

المطلب الأول: تعريف إيرادات ونفقات الولاية

أولا: تعريف إيرادات الولاية

تعرف الإيرادات العامة أنها أداة مالية، أو مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي[1].

وتنقسم الإيرادات العامة والخاصة بالولاية إلى[2]:

- **إيرادات إقتصادية**: مثل إيجار العقارات العائدة لها وأرباح المشروعات الصناعية والزراعية.
- **إيرادات مالية**: مثل الضرائب والرسوم.

ثانيا: تعريف نفقات الولاية

تعرف النفقة على أنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[3].

تعرف أيضا أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة[4].

المطلب الثاني: مصادر الإيرادات وتزيد النفقات

لقد أعطى علماء المالية أهمية كبيرة للمالية العامة، خاصة فيما يتعلق بجانب الإيرادات والنفقات لذا تناولنا في هذا المطلب مصادر الإيرادات و تزايد النفقات.

أولا: مصادر الإيرادات

تشكل الإيرادات العامة المصدر الأساسي لخزينة الدولة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، وقد إرتبط تطور الإيرادات العامة للدولة بحكم تطور نفقاتها العامة نتيجة لإزدياد تدخلها

---

[1] عبد الرحيم أبو وهدان، **دور الإيرادات الغير سيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2014.

[2] إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للنشر، ص 120.

[3] أعمر يحياوي، **مساهمة في دارسة المالية العامة**، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 26.

[4] مجاهد رشيد، **دور آليات الرقابة المالية في الحفاظ وترشيد المال العام**، جامعة التكوين المتواصل، دالي إبراهيم، الجزائر، ص 126.

في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من الشؤون التي رأت الدول أنه من الضروري التدخل فيها لإدارتها لما فيه خير الصالح العام ولهذا سوف نتطرق إلى :

1- الإيرادات من أملاك الدولة

تمتلك الدولة عادة نيابة عن شعوبها مصادر معينة للثروات لسد نفقاتها والإستخدمات الأخرى، وتقسم أملاك الدولة بوضعها شخصا معنويا إلى نوعين من الأملاك:

1-1: الأملاك العامة أو الدومين العام

وتتمثل في الطرق العامة والجسور والسدود والموانئ و الكهرباء وكل شيء مخصص للإستخدام العام، لكل من يريد الإستفادة منه شرط أن يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة لهذه الإستفادة، كذلك تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع، وليس لمنفعة طبقة معينة ولا تقصد الدولة من إستغلال الدومين العام تحقيق الربح[1].

1-2: الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص

وهي الأملاك المعدة للإستغلال الإقتصادي بهدف تحقيق الربح ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع و هي[2]:

أ- الإيرادات من الموارد الطبيعية والممتلكات العقارية

يقصد بالموارد الطبيعية: الأراضي الزراعية والغابات والأنهار والمعادن التي في باطن الأرض، ويقصد بالعقارات الأراضي والمباني السكنية التي تنشأ لحل أزمات السكن، وأن مثل هذه الممتلكات تحقق إيرادات تدخل خزانة الدولة.

ب- الإيرادات من الصناعة والتجارة

مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي قامت الدولة بإنشاء العديد من المشروعات الإنتاجية وقامت بتأميم العديد من المشروعات الخاصة مما أدى إلى زيادة الدومين الصناعي والذي يهدف إلى إنتاج السلع وبيعها للأفراد بما يسمى بالثمن العام.

[1] محمد طاقة، **إقتصاديات المالية العامة**، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2007، ص 77.

[2] رانيا محمود العمارة، **المالية العامة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2015، ص 44-45.

ج – الإيرادات المالية

يقصد بالممتلكات المالية محفظة الدولة من السندات والأسهم، والتي تحقق لها إيرادات مالية كالأرباح من بيع وشراء الأوراق المالية في السوق المالية، وفوائد القروض التي تحصل عليها من المقترضين من الأفراد والهيئات، والفوائد المستحقة للدولة عن الأموال التي أودعتها في البنوك.

2- الإيرادات من الرسوم والإتاوات والغرامات

2-1: الرسوم

يمكن تعريف الرسم بأنه "مبلغ معين من المال يدفعه الفرد إلى هيئة معينة مقابل خدمة معينة طلبه الفرد من هذه الهيئة"

ويلاحظ أن الرسوم كانت تمثل أقدم أنواع الموارد العامة التي تغذي الخزينة العامة بالأموال لتغطية النفقات العامة أو النفقات الأخرى، التي إرتبطت بطبيعة نفقات النظم الإقتصادية والإجتماعية التي سادت الدول، أما في الوقت الحاضر فقد إنحصرت أهمية الرسوم كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة بسبب زيادة دور الضرائب والمصادر الأخرى في تمويل الخزينة العامة[1].

2-2: الأتاوة

يترتب على قيام الدول ببناء الشوارع وخطوط السكك والمترو والمساحات والميادين العامة أو توصيل الماء والكهرباء ومد شبكات المجاري أو إنشاء جامعة في منطقة أو ضاحية حصول نفع عام ونفع خاص، فالنفع العام يستفيد منه كافة أفراد المجتمع أما النفع الخاص فيستفيد منه بعض الأشخاص في المجتمع، و المقصود بهؤلاء الأفراد هم مالكو الأراضي والعمارات التي إرتفعت قيمتها بعد تنفيذ الدولة لهذه المشاريع، و ترتب عللى هذه التحسينات حصول المالكون على قيمة أكبر عند البيع أو الإيجار، وعلى هذا الأساس تقوم الدولة بالحصول على مقابل لهذه التحسينات وهذا مقابل يعرف بالإتاوة، و على أية حال لا يمكن الإعتماد على حصيلة الإتاوات كمصدر إيرادي ذو أهمية في تمويل النفقات العامة لأنها لا تتكرر بصفة دورية[2].

2-3: الغرامة

يترتب على مخالفة الشخص لبعض قواعد القانون عقوبة مالية رادعة يجب دفعها إلى الدولة، فعندما تكون العقوبة رادعة كما إعتقد المشرع فإن حصيلة الدولة من الغرامات ستكون قليلة، وبالعكس

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، **إقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2012، ص 119.

[2] علي خليل ، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2013، ص 168.

عندما لا تكون الغرامة رادعة ستزداد حصيلة الغرامات المالية، ومهما يكن فإن الحصيلة من الغرامات تكون صغيرة في العادة وغير منتظمة، وعليه كلما إقترب القانون من تحقيق أهدافه كلما قلت الحصيلة من الغرامات[1].

3- الإيرادات من الضريبة

تعتبر الضرائب بأنواعها المختلفة إحدى المصادر المالية المهمة التي لجأت إليها الدول على إختلاف أنظمتها الإقتصادية لتمويل نفقاتها العامة، وإزدادت أهمية الضرائب كمصدر رئيسي في التمويل في الوقت الحاضر بسبب إزدياد دور الدولة التدخلي وبالتالي إزدياد نفقاتها العامة وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير الموارد المالية لتمويل هذه النفقات.

حيث تعالج الدولة بواسطتها التقلبات الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وإعادة توزيع الدخل القومي وتوجيه الإستثمارات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية[2].

4- الإيرادات من القروض العامة

القرض هو عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الإلتجاء إلى الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها بدفع فائدة أو مرابحة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط القرض.

- يعد القرض العام مصدر من مصادر الإيرادات العامة، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تعجز موارد الأخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية منها أو الإستثمارية وخاصة عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى أو لمعالجة وضع إقتصادي معين كحالة التضخم[3].

ثانيا: تزايد النفقات

لقد أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العمومية من الظواهر التي جلبت إهتمام الكثير من الإقتصاديين، حيث يرجعون سبب الزيادة في النفقات العمومية إلى التطور الذي حدث لدور الدولة في العصر الحديث، والنفقات المحلية ليست بعيدة عن نطاق الزيادة التي تعود إلى أسباب ظاهرية أو حقيقية.

1- الأسباب الحقيقية

هناك عدة أسباب:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات المالية العامة**، جامعة الزقازق، القاهرة، مصر، 2005، ص 233.

[2] فتحي أحمد دياب عواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

[3] يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص 151.

- **الأسباب المالية**

لقد أسفر التطور في الفكر المالي عن نظرة مغايرة للإتفاق العام، فبعد أن كان تدميرا للثروة أو إستهلاكا أصبح الإنفاق العام مصروفا إيجابيا في الحياة سواء لتحقيق الإستقرار أو توجيه النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى سهولة الإقتراض في العصر الحديث أدى إلى زيادة الإنفاق العام[1].

- **الأسباب الإجتماعية**

لقد أدى ميل السكان إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية الكبرى إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ... إلى أخره.

ويرجع ذلك إلى أن متطلبات الحاجات العامة في المدن أكبر وأعقد من متطلبات الحاجات العامة لسكان الريف، كما أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى تغيير الهيكل السكاني في المجتمع، فتزداد نسبة الشيوخ والأطفال في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة[2].

- **الأسباب الإقتصادية**

ترجع الأسباب الإقتصادية لظاهرة التزايد في النفقات العامة إلى النمو الإقتصادي، وزيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الإقتصادي، ومن الطبيعي أن يصاحب النمو الإقتصادي في أي مجتمع إرتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة[3].

- **الأسباب السياسية**

لقد شهد هذا القرن الكثير من التغيرات السياسية التي تمثلت في انتشار المبادئ الديمقراطية والإشتراكية، وبطبيعة الحال إنعكس كل ذلك على نفقات الدولة وأدى إلى زيادتها[4].

- **الأسباب الإدارية**

إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفين حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، كما تتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم وأثاث... إلى أخره، وكلما إتسعت

[1] محمد البنة، **إقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 281.

[2] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، **مكتبة الوفاء القانونية**، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 56.

[3] **نفس المرجع**، ص 54.

[4] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 133.

أعمال الدولة زاد إنفاقها، أما في الدول النامية فإن الإنفاق العام في هذا المجال أكبر حجما لإنتشار الترهل الإداري والإختلاسات و الرشاوي[1].

2- <u>الأسباب الظاهرية</u>

وتعني الأسباب الظاهرية لإزدياد النفقات العامة، تلك التي تؤدي إلى تضخم أرقام النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين نوعيتها أو مستواها وأهم هذه الأسباب ما يلي:

- **<u>إنخفاض القوة الشرائية للنقود</u>**

يلاحظ بشكل عام أن القيمة الشرائية للنقود تميل للإنخفاض على مر السنوات مما يؤدي إلى زيادة المبالغ النقدية التي تدفع من قبل الدولة، للحصول على سلعة أو خدمة معينة، كانت تحصل عليها في السابق بكلفة أقل، ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع كلفة مشتريات الدولة لإرتفاع سعرها، وهذا يؤدي إلى تزايد النفقات العامة مع بقاء حجم ومستوى السلع والخدمات المؤداة ثابتا، لذلك يعتبر هذا التزايد ظاهري كونه لا تقابله زيادة في خدمات الدولة المقدمة للمواطنين[2].

- **<u>إتساع المساحة الإقليمية للدولة</u>**

إن إتساع المساحة الإقليمية للدولة نتيجة ضم مناطق جديدة لها، يترتب عليه زيادة النفقات العامة لمواجهة زيادة الخدمات العامة التي يجب على الدولة القيام بها لخدمة هذه المناطق الجديدة، كفتح الشوارع وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز الأمنية ... إلى أخره وإيصال الكهرباء والمياه والهاتف إليها، فالزيادة في النفقات العامة هنا زيادة ظاهرية كونها لا تزيد في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة لسكان الإقليم الأصلي[3].

- **<u>زيادة عدد السكان</u>**

يؤثر عدد السكان في حجم النفقات العامة كونها تؤدي إلى زيادتها، وكون زيادة عدد السكان الدولة يتطلب أعباء جديدة وإضافية في مختلف الخدمات العامة، التي يجب على الدولة ان تقدمها لسكان الجدد كالتعليم والصحة ... إلى أخره.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة نفقات الولاية، فالدولة التي يبلغ عدد سكانها مليون نسمة تنفق أكثر عندما يصبح عدد سكانها مليون ونصف نسمة كون هذه الزيادة تتطلب عددا أكبر من الموظفين و رجال

[1] لحسن دردوري، **<u>أساسيات المالية العامة</u>**، دار حميتر للنشر والترجمة، ط 1، 2009، ص 78.

[2] سعيد خصاونة، **<u>علم المالية العامة والتشريع الضريبي</u>**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010،ص 38.

[3] **<u>نفس المرجع</u>**، ص 39.

الأمن والقضاة والمستشفيات والمدارس والجامعات ... إلى أخره، والزيادة هنا زيادة ظاهرية لأنها لا تزيد بنفس نسبة إزدياد عدد السكان[1].

المطلب الثالث: تقدير إيرادات ونفقات الولاية وتنفيذهما

قبل حصول الولاية على الإعتماد تقوم بإعداد ميزانية تقديرية حول جميع الإيرادات والنفقات ثم تتطرق إلى كيفية تنفيذ كل منهما.

أولا: تقدير الإيرادات

يثير تقدير الإيرادات العامة صعوبات فنية، إذ أنه يرتبط أساسا بالتوقع فيما يتعلق بالظروف والمتغيرات الإقتصادية التي قد تطرأ على الإقتصاد القومي من أجل تحديد مصادر الإيرادات المختلفة، وخاصة الضرائب في السنة المالية المقبلة.

ويتم تقدير الإيرادات العامة بإستخدام طريقتين:

1- التقدير الآلي

تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي، لا تترك للقائمين بتحضير الميزانية أي سلطة تقديرية فيما يتعلق بتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها.

تستند هذه الطريقة أساسا على قاعدة السنة قبل الأخيرة، إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس الإسترشاد بنتائج آخر ميزانية نفذت أثناء تحضير مشروع الميزانية الجديدة، وقد أضيفت قاعدة أخرى إليها هي قاعدة الزيادات التي بموجبها يتم إضافة نسبة مئوية على آخر ميزانية نفذت، تحدد على أساس متوسط الزيادة التي حدثت في الإيرادات والنفقات يتم بصورة تحفظيه[2].

2- التقدير المباشر

تستند هذه الطريقة أساسها على التوقع والتنبؤ بإتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدة، وتقدير حصيلته المتوقعة بناء على هذه الدراسة مباشرة.

فيتطلب السلطة المختصة من كل مشروع في القطاع العام أن يتوقع حجم مبيعاته وإيراداته العامة للسنة المالية المقبلة، على أن يكون لكل وزارة أو هيئة حكومية تقدير ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في كل رسوم أو ضرائب على نفس السنة المالية موضوع الميزانية الجديدة.

---

[1] محمود حسين الوادي ، **مبادئ المالية العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 133.

[2] محرزي محمد عباس، **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر،2008، ص ص 361-362.

وواقع الأمر أن هذا التوقع يرتبط بصورة وثيقة بمستوى وحجم النشاط الإقتصادي في الدولة، ففي فترات الرخاء والإنتعاش تزداد الدخول والثروات والمبيعات والأرباح والإستهلاك والواردات والصادرات... إلى أخره.

أي أن حركة الأنشطة الإقتصادية عموما تكون في حالة إنتعاش ورواج، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة في الحصيلة الإيرادية بصورة قد تفوق الحصيلة المتوقعة.

أما في فترات الكساد فتصاب الأنشطة الإقتصادية في مجموعها بحالة من الخمول، مما يترتب عليه قلة الحصيلة الإيرادية وزيادة حجم النفقات عن حجم الإيرادات[1].

ثانيا: تقدير النفقات

يتم عادة تقدير النفقات دون صعوبات فنية كثيرة، إذا أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالإستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة.

1- الإعتمادات التحديدية والإعتمادات التقديرية

- **الإعتمادات التحديدية:** هي تلك التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية.

وتعد هذه الطريقة هي الأساس في إعتمادات النفقات، وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلية، مما يعني عدم تجاوزها للإعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات[2].

- **الإعتمادات التقديرية:** ويقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب، وهي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم يعرف نفقاتها على وجه التحديد.

ويجوز للحكومة أن تتجاوز مبلغ الإعتماد التقديري دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، على أن يتم عرض الأمر عليها فيما بعد للحصول على موافقتها، أي أن موافقة السلطة التشريعية عليها تعد موافقة شكلية[3].

---

[1] طاهر جنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1970، ص 118.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 369.

[3] **نفس المرجع**، ص 369.

2-إعتمادات البرامج

وهذه الطريقة لتقدير النفقات تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها فترات طويلة. ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين[1]:

- أما عن طريق أن يتم تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية ويتم إدراجه في ميزانية السنة الأولى على أن يتم إدراجه في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة، الجزء الذي ينتظر دفعة فعلا من النفقات، وتسمى هذه الطريقة بطريقة إعتمادات الإرتباط.
- أما الطريقة الثانية: فهي تتلخص في أن يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى بقانون البرنامج، توافق عليه السلطة التشريعية. وبموجب هذا القانون يوضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات ويوافق على الإعتمادات اللازمة له، ويقسم هذا القانون ذاته البرامج على عدة سنوات ويقرر لكل جزء منها الإعتمادات الخاصة بها. وتسمى هذه الطريقة بطريقة إعتمادات البرامج.

ثالثا: تنفيذ الإيرادات والنفقات

1- تنفيذ الإيرادات

يقوم تحصيل الإيرادات العامة للدولة على ثلاثة إجراءات وهي تتمثل في:

- **الإثبات**

ينشأ حق الدولة في ذمة الغير إما بسبب ممارسة الدولة لسلطاتها كالضرائب وبعض الرسوم، أو تطبيق الأحكام القضائية أو بسبب العقود التي تبرمها مثل الإيجار والبيع، أو لأي سبب آخر يرتب عليه القانون حق عام لفائدة الخزينة العامة للدولة إتجاه الغير، ويعد الإثبات الإجراء الذي بموجبه يتم تكريس حق عمومي لصالح الدولة[2].

- **التصفية**

بعد إجراء التثبيت يقوم أعوان المحاسبة العمومية بعملية تصفية الإيرادات العامة تحت إشراف الآمرون بالصرف، حيث يتم تحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على ذمة المدين لفائدة الدائن العمومي الممثل للخزينة العامة[3].

---

[1] محمود رياض عطية، **الموجز في المالية العامة**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1969، ص 461.

[2] المادة 16، **قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية**،المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوت 1990، ص 03.

[3] **نفس المرجع**، المادة 17، ص 03.

- **التحصيل**

هو الإجراء التي يتم بموجبه إبرام الديون العمومية، وتتم عملية التحصيل بناءا بموجب أمر الإيراد الصادر من الأمر بالصرف الذي يتولى عملية تنفيده المحاسبون العموميون المكلفون بالتنفيد وفقا لما تم في عمليتي التثبيت والتصفية[1].

2- تنفيذ النفقات

لقد أوجب القانون مجموعة من الإجراءات لصرف النفقات العمومية للدولة، في أربع مراحل وهي:

1- الإلتزام

نعني بالإلتزام نشوء رابطة مسبقة بين الدولة والدائنين لها، تكون هذه الرابطة بسبب وجود النفقة، ويسمى الإلتزام في تشريعات بعض الدول بعقد النفقة أي العمل الذي من شأنه أن يرتب دينا على الدولة، ويكون مصدر الإلتزام إما نصوص قانونية أو عقود مبرمة قانونا أو أحكام قضائية تدين الدولة بالتعويض أو مبالغ محصلة من دون وجه حق[2].

2- التصفية

التصفية إجراء يهدف إلى تحديد مقدار الدين الناشئ في ذمة المالية والتحقق من وجوده، فلا يكون مثلا قد سقط بالتقادم وإلا فلا يجب دفعه، ومنه تصفية النفقة تقتضي وجود الدين وضرورة تقديم مستندات لتثبيت ذلك، ويباشر عملية التصفية رؤساء المصالح الذين يمسكون المحاسبة العامة في الإدارة التي تقوم بصرف النفقة لفائدة الدائنين المالكين للسندات تثبيت حقهم في الأموال محل النفقة[3].

3- الأمر بالصرف

الأمر بالصرف هو إصدار حوالة من الأمر بالصرف إلى أمين الخزينة يأمره فيها بدفع قيمة النفقة المذكورة في الحوالة على الدائن في حدود الإعتمادات المالية المفوض بها إلى الأمر بالصرف، فيقوم الأمر بالصرف بدفع قيمة الدين المحدد مقداره وماهيته إلى صاحب الحق ويتولى المحاسبون مراقبة عملية صرف النفقة ومدى مطابقتها للقانون ومدى إلتزام الأمر بالصرف بهذه التنظيمات[4].

---

[1] **نفس المرجع**، المادة 18، ص 4.

[2] برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، البليدة، الجزائر، 2015، ص 145.

[3] **نفس المرجع**، ص 146.

[4] ساجي فاطمة، **الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة**، رسالة ماجيستر ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2010-2011، ص 11.

4- دفع النفقة

ويقصد الدفع الفعلي للمبلغ الصادر به أمر الدفع إلى صاحب الحق فيه، أي دائن الدولة وغالبا ما يتم هذا في صورة إذن على البنك المركزي الذي تحتفظ فيه الدولة بحساباتها[1].

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ص 305.

خلاصة

تعمل الولاية على تحقيق الرفاهية والإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع، فهي تعتمد على هيئتان تابعتان لها: الوالي– المجلس الشعبي الولائي.

وبإعتبار أن الولاية جماعة محلية فهي تتمتع بالإستقلال المالي الذي تستطيع من خلاله تحضير ميزانية مقسمة إلى:

- ميزانية أولية: والتي تتضمن النفقات والإيرادات للسنة المقبلة.
- الميزانية الإضافية.
- الحساب الإداري: تعبير حقيقي لميزانية الولاية، يحضر مع الميزانية الإضافية لكن خاص بالسنة المالية السابقة حيث يحدد من خلاله العجز أو الفائض والذي يتم ترحيله إلى الميزانية الإضافية للسنة المقبلة.

كما تطرقنا إلى مراحل التي تمر بها إيرادات ونفقات الولاية حسب ما ينص عليه المشروع الجزائري، ويتم تنفيذ مهام الولاية تحت أعين هيئات رقابية متعددة من أجل دفع عجلة التنمية المحلية التي أصبحت ضرورة حتمية خاصة في الآونة الأخيرة.

الفصل الثاني:

مدى مساهمة مالية الولاية

في التنمية المحلية

تمهيد

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضع التنمية في الفكر الإقتصادي والدراسات الحكومية الإجتماعية والسياسية، وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الإجتماعية من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ومن أجل تحقيق هذه الأخيرة تقوم المحليات بالعمل الدائم والمستمر من أجل تقديم الخدمات المختلفة ذات الطابع المحلي في العديد من المجالات، بالإضافة إلى إقامة المشروعات اللازمة لإشباع حاجات السكان للإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والسير في طريق النمو والإرتقاء إلى ما هو أفضل، وبالمساندة من الجماعات المحلية، والتي تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين أقاليم مختلفة، ولتوضيح ذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول التنمية المحلية وحاجتها للتمويل المحلي.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

مع ضرورة التسليم بأهمية ما حدث من تطور الإقتصاد العالمي ووحدة الأسواق وتحرير العالمية، والتحول من إقتصاديات السوق إلا أن قضايا التنمية بكل ما تشمله من مشكلات مازالت قائمة ويجب أن تظل محور إهتمام على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، وإلى يومنا هذا يجد الخبراء والإقتصاديون صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم التنمية وخاصة في ظل التطورات التي يعرفها الإقتصاد العالمي من يوم إلى أخر.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، يجب تحديد مفهوم التنمية لغة ومفهومها إصطلاحا[1]:

ـ التنمية لغة

يقال نمى أي زاد و كثر، فالنماء الزيادة كما و نوعا، أي أن التنمية لغة هي إحداث الكثرة والزيادة.

ـ التنمية إصطلاحا

حظى موضوع التنمية بإهتمام كبير خاصة من جانب المهتمين بالدراسات الإنسانية لم ينله أي موضوع أخر بنفس الدرجة، وكان من نتيجة هذا الإهتمام أن ظهر العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية، منها ما يحاول أن يركز على الجانب الإقتصادي، ومنها ما يحاول التركيز على الجانب الإجتماعي، ومنها ما يحاول التركيز على الجانب السياسي، إلا أنه بمراجعة تلك النظريات يظهر لي أنه في المراحل الأول كان التركيز على الجانب الإقتصادي للبحث، بمعنى أن معظم تلك الدراسات قد إنصبت على معالجة التخلف الإقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، وبالتالي فقد تم الربط بين التنمية والإقتصاد، أو بمعنى أخر أن يكون التركيز في التنمية حول رفع مستوى الدخل القومي والثروة.

لدى أجد أن أصحاب نظرية التنمية الإقتصادية قد ركزو جل جهودهم حول المواضيع التي يستطيعون بها سد الفجوة بين البلاد المتقدمة والنامية من الناحية الإقتصادية فقط.

مما سبق يتضح لي أن مفهوم التنمية مفهوم واسع ومطاط، قد إختلف فيه المفكرون والمتخصصون كل حسب تخصصه وميلوه، فيمايلي عرضنا لأهم التعريفات التي عرفت بها التنمية وذلك على النحو التالي:

[1] هشام مصطفى الحمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص ص 18_ 19.

عرف الدكتور علي الدين هلال التنمية بأنها: زيادة الإنتاج، ورد هذا التعريف بأن زيادة الإنتاج هو هدف للتنمية في مرحلة معينة، ومن الخطأ إعتباره الهدف الوحيد له.

ومن خلال تقديمنا لمفهوم التنمية بشكل عام يمكن إبراز مفهوم التنمية المحلية وذلك من خلال التعاريف التالية:

- **التعريف الأول**: التنمية المحلية هي عملية التغيير التي تتم في إيطار سياسة عامة محلية، تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[1].
- **التعريف الثاني**: تعرف على أنها تلك العملية التي تقتضي توجيه النشاط المنظم لتحسين أحوال المعيشة، وتحقيق التكامل الإجتماعي وتنسيق النشاط التعاوني والجهود الذاتية، وما يصاحب كل ذلك من مساعدات من المؤسسات الحكومية أو المشروعات الخاصة أو النشاط الخارجي[2].
- **التعريف الثالث**: يمكن تعريفها على أنها مسار لتنويع إثراء الأعمال الإقتصادية والإجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم، فالتنمية المحلية هي عبارة عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي[3].

ومن التعاريف السابقة الذكر يتبين لنا أن التنمية المحلية هي عملية التي يتم من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للإرتقاء بمستوى التجمعات المحلية، فهي إذن عملية التغيير التي تتم في إيطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال قيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية[4].

---

[1] سميحة طرى، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 26.

[2] برابح محمد، **مكانة الجماعات المحلية في التحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، العدد 11، ص 57.

[3] بن طيبة مهدية، **دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية _ دراسة حالة لبلدية العفرون "البليدة"**، مجلة إيليز للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد 1، 2016، ص 82.

[4] عبد السلام عبد اللاوي، **دور الجماعات المحلية في دعم الإستثمار المحلي و خلق الثروة و تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 1، 2020، ص 94.

المطلب الثاني: عناصر ومجلات التنمية المحلية

من خلال تعرفنا للتنمية بصفة عامة لمشاكل الجوانب المختلفة للحياة، فلاحظنا إتساع عناصر ومجالات التنمية المحلية لهذا سوف نتناول كل عنصر على حدى.

أولا: عناصر التنمية المحلية

يتحكم في نجاح مشروع التنمية المحلية ثلاثة شروط، وهي مدى قدرة المجتمع المحلي على التجديد وتطوير ذلك التأقلم مع الواقع والقدرة على ضبط الوضع لضمان الإستمرار، وعموما تشمل عملية التنمية المحلية على خمسة عناصر وهي[1]:

1_ المرحلة الأولى: يتم فيها البدء بالمناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي، ويقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع، ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الإستفادة به في تنمية المجتمع المحلي.

2_ المرحلة الثانية: بعد ذلك يشرع في التخطيط المنظم، وذلك لتنفيد ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، بعد المناقشة المنظمة في برنامج معين إنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

3_ المرحلة الثالثة: ويتم فيها التعبئة الكاملة والإستخدام الأمثل لكل الطاقات المادية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلي لتنفيذ مختلف المشاريع ميدانيا.

4_ المرحلة الرابعة: محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، وهناك من المسببات المادية والإجتماعية، على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.

5_ المرحلة الخامسة: إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى أنه إذا حقق أحد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح إقتصاديا إن كان إجتماعيا، ينبغي أن يشمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

غير أن تنفيذ هذه المراحل قد يختلف نوعا ما من منطقة إلى أخرى ذلك لأن كل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الإقتصادية أو تعيقه على ذلك، أن هذه

[1] حراق مصباح: **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 17.

الخصائص المحلية هي التي تشكل البذور التي منها يمكن إن يتم تطوير إستراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي، من أجل بناء القدرة على المنافسة.

ثانيا: مجلات التنمية المحلية

يمكن حصر مجالات التنمية المحلية في ثلاث مجالات رئيسية وهي[1]:

1_ التنمية الإقتصادية

ويقصد بها تحريك وتنشيط الإقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الإقتصادية، مع ضرورة إستخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار، وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، فالأول يعني الزيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن أما التنمية الإقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح اللأفراد.

2_ التنمية الإجتماعية

يقصد بها الإرتفاع في الجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية، من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من إنتشار الأفات الإجتماعية كالسرقة، والجرائم ... إلى أخره.

كما تطمح التنمية الإجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة البيئية ... إلى أخره.

3_ التنمية السياسية

تتمثل التنمية السياسية في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتوفرة، لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي، فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الإبتكار والإنتماء والإنجاز مما يساعد على تحقيق الإستقرار داخل الدولة.

ومما سبق ينظر إلى التنمية السياسة على أنها:

- ✓ تمثل بناء المؤسسات أي تغيير الهياكل الإدارية بما يتماشى مع سياستها؛

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 33_ 34.

- ✓ تمثل حالة الوعي السياسي أي إنتشار الثقافة السياسية لدى الأفراد ومتابعتهم بكل المستجدات السياسة؛
- ✓ تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي، وذلك من خلال تحديد القاعدة الأساسية التي يتم بموجبها سير و تطور العمل السياسي، وتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي.

المطلب الثالث: أهداف ومعوقات التنمية المحلية

يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أبعاد وأهداف متنوعة تسعى إلى تحقيقها، غير أنه توجد عدة عراقيل تقف أمامها أو تعترض تحقيق هذه الأهداف، وعليه فإننا سوف نحاول التطرق إلى أهم أهداف التنمية المحلية والمعوقات التي تواجهها.

أولا: أهداف التنمية المحلية

ترمي التنمية المحلية إلى مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ويتسم الهدف العام لتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، و يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

- ✓ توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والإجتماعية والتنظيمية والمياه والكهرباء والطرق وغيرها، ويأمل أن يساهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الإقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الإقتصادية المحلية أو ترسيمها؛
- ✓ القضاء على الفقر، الجهل، التخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق مشاريع جديدة مما يخفض من معدلات البطالة، ويرفع من القوة الشرائية للأفراد، ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية لبناء المدارس، في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف، من أجل فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الإنفتاح والتحضر تدريجيا؛
- ✓ تعزيز القدرات العامة للمجتمع لبناء الهياكل القاعدية، وشق الطرقات وإستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع؛

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية**، دار زهران، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص ص 154_ 155.

- ✓ تحفيز المواطنين من أجل المشاركة في عملية التنمية المحلية، هذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، وإشعارهم بأنهم عناصر مهمة فعالة في المجتمع، وأنهم بإمكانهم تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات، خاصة إذا كانت تمس الإحتياجات والنقائص التي تعاني منها؛
- ✓ الإستفادة من اللامركزية والتي تعني إستقلالية السلطة والإدارة مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة لها، بإعتبارها أقرب إلى المواطن من الدولة، وأعلم بإحتياجاته وبالنقائص التي تعاني منها؛
- ✓ دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات بالقيام بالمشاريع المختلفة؛
- ✓ بروز إمكانية التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول للأهداف المسطرة، وهو يمس مختلف المجالات، ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع في عملية التنمية.

ثانيا: معوقات التنمية المحلية

إن ممارسة التنمية المحلية هو العمل على بناء أساسات إقتصادية قوية لمنطقة محلية ما، ذلك بغية تحسين مستقبلها الإقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة، حيث تواجه التنمية المحلية اليوم مجموعة من المعوقات في طريق التنمية وسوف تقسم هذه المعوقات إلى مجموعات رئيسية تمثل المعوقات الإقتصادية والمعوقات الإجتماعية والمعوقات الحكومية والمعوقات دولية، وفيما يلي شرح موجز لكل هذه المعوقات.

1/ المعوقات الإقتصادية: وتنقسم إلى مجموعة من المعوقات نذكر منها[1]:

أ _ **حالة الفقر المفزعة:** إن صاحب الفكرة هو الإقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة المفزعة من للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية، وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا، إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة إن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب إنخفاض مستوى الإستثمار الناجم عن إنخفاض المدخرات وإنخفاض مستوى الدخل، إضافة إلى الدعم كمال السوق بسبب حالة التخلف الإقتصادي.

ب_ محدودية السوق: إن العلاقة بين محدودية والتخلف الإقتصادي تستند على فكرة إن وفرات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الإقتصادية، وإذا كان على المؤسسات الصناعية إن تكون كبيرة

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 152_ 155.

الحجم لكي تستطيع إستغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الإقتصادية ومنها في التنمية المحلية.

ج_ الإزدواجية الإقتصادية: ويصف هذا المصطلح الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية وهناك تفسيرات مختلفة للإزدواجية، ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الإقتصادية والإجتماعية في الإقتصاد الوطني، والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها.

د_ محدودية الموارد البشرية: ويقصد به الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة بحيث تقف عائقا في وجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه، إضافة إلى ذلك فإن القيم التقليدية والمؤسسات الإجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية، فإن البلدان النامية لا تستطيع إستغلال رأس المال بالمستوى الكفىء والمطلوب، لذلك فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيد على التنمية.

2/ المعوقات الإجتماعية: إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع والذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة إما أن تعيق أم أن تشجع النمو الإقتصادي الحديث، ولذلك فإن لهذه القيم أثرا مباشرا على التنمية[1]:

أ_ التنظيم: إن المفهوم المنظم والتنظيم هو الشخص الذي يستخدم الإكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل عملي في مصنعه وعمله.

والمنظم هو الذي يحول الإختراع إلى إبتكار من خلال تطبق الإختراع بشكل عملي.

والبلدان النامية تفتقر إلى منظم (الريادي) وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين، وهذا ما يشكل عقبة أمام عملية التنمية.

ب_ دوافع التنمية: إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان إلى العمل والجد للوصول إلى تحقيق الاهداف.

3/ معوقات الحكومية: تعتبر الحكومة عقبة أمام التنمية عندما تعجز على لعب دور الداعم النشط للتنمية، والأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومة مضمار التنمية تتمثل في[2]:

[1] **نفس المرجع**، ص ص 156_ 157.

[2] **نفس المرجع**، ص 157.

أ_ الإستقرار السياسي: يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمجتمعات المحلية، فإن كان عدم الإستقرار السياسي هو السائد في النتيجة العامة هي إنعدام أو ضعف الإستثمار في الإقتصاد المحلي، وتوجه الثروات المحلية إلى البنوك الأجنبية، وعليه فإن عدم الإستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية.

ب_ الدعم الحكومي للتنمية: إن القرار الخاص بتحقيق التنمية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، فإن تحقيق التنمية في المجتمعات النامية يتطلب إستعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في إتخاد القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وإن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في إتخاد القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

4/ المعوقات الدولية: يؤكد العديد من الإقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية، ذلك لأن البلدان الصناعية المتقدمة تخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية،

لهذا يؤكد البعض بإن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الإقتصادية، والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح المجتمعات النامية[1].

[1] **نفس المرجع**، ص 158.

المبحث الثاني: علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي

إن كان الهدف النهائي لأي نظام الإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية فإن هذه الاخيرة لكي تحقق بمعدلات مرتفعة بأفضل صورة ممكنة فإنها في حاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد.

المطلب الأول: تعريف التمويل المحلي و أهميته

نرى أن التمويل المحلي يعتبر من الدعامة الرئيسية لإتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية ولهذا سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل المحلي وأهميته.

أولا: تعريف التمويل المحلي

– يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[1].

– للتمويل المحلي معنيان: معنى نقدي ومعنى حقيقي، بحيث المعنى النقدي يعني المصادر التي تسمح لدولة بتحصيل موارد نقدية تستطيع من خلالها توفير موارد حقيقة توجهها لتكوين رؤوس الاموال، والمعنى الحقيقي يعني توفير موارد حقيقة من سلع ومواد و خدمات لازمة لبناء طاقات إنتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة[2].

– كما يعرف التمويل المحلي كذلك بأنه حجم الموارد المالية للمجالس المحلية بقدر ما تتضمن التشريع من مصادر إيرادات تتناسب مع الإختصاصات التي تمارسها، والمسؤوليات التي تضطلع بها[3].

ثانيا: أهمية التمويل المحلي

يمكن أن نلخص أهمية التمويل المحلي فيما يلي[4]:

---

[1] محمد خثير، **التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر**، مجلة نماء الإقتصاد والتجارة، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 2، أفريل 2018، ص 222.

[2] يرقي جمال، **الجباية المحلية و مساهمتها في التمويل المحلي و التنمية المحلية المستدامة**، دراسة حالة ببلدية تازولت ولاية باتنة للفترة الممتدة (2015_ 2018)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 2، جوان 2020، ص 25.

[3] بن يوسف خلف الله، **إصلاح نظام التمويل المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر**، مجلة إبن خلدون للإبداع و التنمية، المركز الجامعي بأفلو، الجزائر، العدد 1، أفريل 2020، ص 19.

[4] جداه عبد الكريم، **سبل تفعيل التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الوطني الأول حول إصلاح نظام التمويل المحلي و دوره في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، جامع إبن خلدون_ تيارت، ديسمبر 2019، ص 9.

2_1 التنمية السياسية

إن التمويل المحلي يرمي إلى إيقاظ روح المسؤولية المالية لأهالي المناطق المحلية، وهذه المسؤولية تثير يقظة أعضاء مجالس المحلية إتجاه الحاجات المحلية، وتحفزهم للعمل على تلبيتها دون إسرافهما تجعلهم يشددون في الرقابة على الإنفاق.

2 _2 التنمية الإجتماعية

يهدف التمويل المحلي إلى دعم الروابط بين أفراد المجتمع، فالإدارة المحلية لا تقتصر وظيفتها على أداء الخدمات والمرافق و تلبية الحاجيات لأفراد المجتمع المحلي، إنما تقوم أساسا لربط أفراد المجتمع المحلي وتوفير أسباب النمو الإجتماعي، فإسهام الأفراد في مالية الإدارة المحلية عامل أساسي في دعم العلاقات الإجتماعية بين الأفراد وتحقيق ترابطهم الفعال عن طريق المشاركة والمساهمة في الأعباء المالية والإستفادة من مزايا هذه المشاركة شأنه في ذلك شأن الأعضاء في شركة يسهمون في رأس مالها ويستفدون من عائد إستثمار هذا المال.

2 _3 التنمية الإدارية

إن الموارد المالية للإدارة المحلية تدفع أفراد المجتمع المحلي إلى القيام بدور رقابي على الخدمات والمرافق المحلية، وهذا بصفتهم المستفيدين الأوائل من هذه الخدمات و المساهمين في إنشاء المرافق والخدمات العامة، كما أن الموارد المالية للإدارة المحلية تعمل على تحقيق الإستقلالية الإدارية وكذا المالية عن الإدارة المركزية.

2 _4 التنمية الإقتصادية

يعد التمويل أحد أهم دعائم التنمية الإقتصادية المحلية، فكلما تنوعت وإزدادت الموارد المحلية المالية كلما كانت الإدارة المحلية أقرب إلى التنمية الإقتصادية الوطنية، والتي ستنعكس بلا شك على التنمية الإقتصادية، فدون توفر هذه الموارد يصعب على الإدارة المحلية البدء في مشروعات التنمية وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب.

فالتنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في مستوياتها، وذلك لأنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن إحتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات وتوجه الجهود الحكومية إلى تحقيق المشروعات التنموية الضرورية للمحليات.

المطلب الثاني: الأسس و الشروط المحددة لأنواع و مصادر التمويل المحلي

سنحاول في هذا المطلب تحديد الأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي و التي تتعدد وتتنوع بسبب إختلاف طبيعة الخدمات و المشروعات التي تؤديها وتديرها الإدارة المحلية ثم نتحدث عن شروط التمويل المحلي التي يجب توفرها في المورد المالي المحلي.

أولا: الأسس

إن الأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل بالمحليات تتعدد وتتنوع بسبب إختلاف طبيعة الخدمات والمشروعات التي تؤديها وتديرها الإدارة المحلية، والتي يمكن تصنيفها كما يلي[1]:

- خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وسلامته و تقدمه مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، وهي خدمات يتعين أداؤها لأهالي الوحدات المحلية مهما إرتفت تكلفتها، ومثل هذه الخدمات تمول من حصيلة الضرائب المحلية المختلفة، فالضرائب تقرر لتحقيق منفعة عامة من غير أن يكون دفعها نظير مقابل معين.
- خدمات ضرورية لأهالي الوحدات المحلية أو لقطاعات معينة منهم، خدمات لا يمكنهم الإستغناء عنها مثل خدمات النقل العام والإنارة والمياه والغاز وغيرها ومثل هذه الخدمات يعرف ما يدفع في مقابلها بالأثمان.
- خدمات ذات منفعة إجتماعية أو ثقافية تستفيد منها قطاعات الأهالي ويعم نفعها المجتمع بأسره، ومع ذلك فهي ليست بالخدمات الضرورية لحياة الأفراد في المجتمعات المحلية، لدى تشجعهم على الإقبال عليها وهذه الخدمات مثل المكتبات العامة والمتاحف ... وغيرها.

ومثل هذه الخدمات لا يجوز تحقيق ربح من إدارتها حتى لا يرتفع مقابلها إلى الحد الذي يجعل الأهالي تتخلى عنها.

- الخدمات الضرورية للأهالي ولكنهم يستطيعون تدبيرها لنفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة، ولكنها ذات طبيعة إجتماعية، نظرا لأن القصور في تأدية هذا النوع من الخدمات على الوجه الأكمل يعرض سلامة المجتمع وأمنه وصحة أفراده للخطر فغالبا ما تتدخل السلطات العامة في أدائها للأهالي بحكم طبيعتها الإجتماعية مثل خدمات الإسكان التي أصبحت تدر دخلا يشكل مورد من الموارد المالية الذاتية للمحليات ويعرف هذا المورد بالإيجارات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر، ط 1، مصر، 2001، ص 25.

- خدمات رأس مالية مكلفة لا تقتصر منفعتها على الجيل القادم بل تمتد إلى الأجيال المقبلة مثل بناء المدارس والمستشفيات وغيرها.
- خدمات إقتصادية أو إجتماعية مكلفة، لا تدخل في نطاق الوحدات المحلية الأساسية، أو تدخل في نطاقها، ولكن مواردها تقصر دون الوفاء بها، مثل خدمات إنشاء الطرق الرئيسية والتغذية المدرسية والإسكان وغيرها، ومثل هذه الخدمات يجب أن تعان الهيئات المحلية على أدائها من موارد الحكومة المركزية "إعانات".

ثانيا: الشروط المحددة لأنواع و مصادر التمويل المحلي

في ظل الإتجاه الذي يؤكد ضرورة أن يتوفر أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المطلوبة لتنمية المحلية، من داخل الوحدات المحلية نفسها، ونظرا لخصوصية الموارد المالية المحلية، وفي إيطار أنه على الرغم من تعدد مصادر الموارد المالية بالمحليات إلا أن بعضها لا يصلح كمورد مالي محلي، وإذا كان الهدف هو العمل على تعظيم حصيلة الموارد المالية المحلية، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن المورد المالي المحلي المناسب لابد أن يستوفي بعض الشروط الضرورية، وفي ظل المبدأ الذي يقتضي بضرورة تمييز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية من خلال توفير إحتياجاتها من الموارد المالية أو على الأقل الجزء الأكبر منها من المصادر المحلية أو الموارد المحلية لدعم إستقلالها وتأكيد حريتها في العمل.

ويتطلب نظام الإدارة المحلية توفير شروط معينة في هذه الموارد ومن أهم الشروط:

2_1 محلية المورد: يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية المراكز المركزية[1].

2_2 ذاتية المورد: يقصد بذاتية المورد إستقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين إحتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة له[2].

[1] مدوخ ماجد، **أثر التمويل المحلي الخارجي على كفاية إيرادات البلدية** دارسة تحليله لإيرادات بلدية الأغواط للفترة (2007 2016)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 20، مارس 2019، ص 190.

[2] حياة بن سماعين، **التمويل المحلي للتنمية المحلية نمادج من إقتصاديات الدول النامية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثارها على الإقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة خيضر،بسكرة، الجزائر، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 2.

2_3 سهولة تسيير الموارد: وتعني تسهيل و تبسط تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل متدنية مع تعظيم حصيلة المورد قدر المستطاع[1].

المطلب الثالث: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي

إن الهدف النهائي لأي نظام للإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية بمعناها الشامل بأكبر معدلات ممكنة، فإن التنمية المحلية لكي تتحقق بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها في حاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي سنتناولها في هذا المطلب[2].

أولا: التنمية المحلية و ضرورة توافر المورد المالية

تشير الكثير من الدلائل والمؤشرات إلى إرتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وإرتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة.

ولاشك أن هناك العديد من الأسباب وراء إرتفاع معدلات تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية، ويمكن تقسيمها بصفة عامة إلى:

_ **عوامل داخلية:** تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات، وتنحصر تلك العوامل تقريبا في زيادة الأجور وإرتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة أو إقامة المشروع أو تزايد معدلات الضياع، هذا بالإضافة إلى تزايد الإهمال، وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة أو عدم كفاءتها في إدارة الخدمات والمشروعات الخاصة بالتنمية المحلية طبقا للمعايير الإقتصادية السليمة المتعارف عليها في هذا المجال.

_ **عوامل خارجية:** وقد تنقسم تلك العوامل بدورها إلى مجموعة عوامل تخص السياسات الإقتصادية والسياسات العامة، والتي تشير إلى أن الحكومات المركزية في الكثير من دول العالم تتبنى سياسات إصلاحية وهذه السياسات تشمل بالدرجة الأولى مجموعة من العوامل أو المتغيرات الإقتصادية التي تؤدي إلى إرتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية.

---

[1] وهيبة بن ناصر، **التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية**، مجلة البحوث و الدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 6، ص 92.

[2] خنفري خيضر ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010_2011، ص ص 38_ 42.

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تخص التغيرات في الإقتصاديات العالمية والتي تؤثر بدورها على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية، وخاصة في تلك الدول التي يزداد إعتمادها على الخارج في هذا المجال.

وقد تؤدي تلك التغيرات إلى إرتفاع تكاليف المستلزمات والمعدات المستوردة وغيرها، نتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية ومن ثم إرتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية.

ويضاف إلى كل ذلك أن إتساع نطاق الخدمات المحلية، وتزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية تلقائيا.

وينعكس هذا الإتجاه الخاص بإرتفاع تكلفة التنمية المحلية في ضرورة الرصد المتزايد للإعتمادات الخاصة لمواجهة هذا الإتجاه، أي تزايد الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية بإختلاف صورها من أجل التنمية المحلية.

ولاشك أن هذا الإتجاه يلقي بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية في المحليات في مجال بذل أقصى الجهود لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية لإحداث المزيد من التنمية المحلية، والبحث في أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد و البحث أيضا في حسن إستخدامها في هذا المجال.

والتنمية المحلية ترتبط بضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها أو المطلوب تحققها ومع إستمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية.

ومن هنا يتضح الإرتباط القوي و العلاقة الطردية بين تحقق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية.

ومن السهل إعطاء البرهان على إرتباط كل مجموعة من أهداف التنمية المحلية بضرورة توافر الموارد المالية الملائمة لتحقيق تلك الأهداف المشار إليها.

فالأهداف الإقتصادية بما تتضمنه من السعي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشروعات الإقتصادية والخدمية التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على مستوى المحلي.

والأهداف الإجتماعية و السياسية والإدارية، كلها تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية، لكي تحقق بالصورة المطلوبة وخاصة إذا كانت كل الآراء قد أشارت إلى أن ضرورة توافر الموارد المالية المحلية يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة مما يزيد من التنمية الإجتماعية والسياسية والإدارية على المستوى المحلي بمعدلات كبيرة.

والخلاصة أن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالي هو عنصر أساسي في إتخاد القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة، يتوقف إلى حد كبير إلى حجم مواردها المالية المتاحة.

ثانيا: تزايد الإتجاه إلى الإعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية

تشير الكثير من الدراسات التي أجريت على أنظمة الإدارة المحلية في الكثير من دول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية إلى وجود إتجاه واضح و خاصة في الدول النامية، إلى تزايد إعتماد المحليات على الإعانات الحكومية المركزية في تقديم الخدمات المحلية وإقامة المشروعات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية، وتمثل الإعانات من الحكومة المركزية النسبة الأكبر من الموارد المحلية المتاحة لعملية التنمية في الكثير من البلدان.

ويترتب على هذا الإعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تمويل التنمية المحلية قبول الجماعات المحلية المزيد من رقابة الحكومة المركزية مما ينتقص من الإستقلال المالي لهذه الجماعات.

ولاشك أن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من إستخدام الموارد المالية الذاتية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الجماعات المحلية، ولذلك فإن نجاح الإدارة المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد الذاتية والتقليل من حجم الإعانات التي تأتي من الحكومة المركزية يدفع المواطنين المحليين إلى المزيد من المساهمة في تمويل إحتياجاتهم إما بالإشتراك الإختياري من جانبهم في تكاليف المشروعات المحلية أو بمزيد من الحرص على سداد ديونهم الواجبة دون أدنى محاولة للتهرب أو التراخي في سدادها الأمر الذي يساعد على تدعيم كيان الجماعات المحلية.

ولعلى هذا التحليل يشير إلى أن تدعيم نظام الجماعات المحلية وإزدياد قدرتها على القيام بمهامها إنما يعتمد على قدر الموارد المالية الذاتية المتاحة لها.

ومن هذا المنطلق يمكن إستنتاج أن التنمية المحلية، تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية الذاتية، لتقليل الإعتماد المتزايد على الإعانات من الحكومة المركزية وتأكيد الإستقلال المحلي هذا من جانب، ومن جانب أخر الإسراع بمعدلات التنمية المحلية، ذلك أن الحكومات المركزية في إتجاهها إلى تقليل الإعانات الحكومية المركزية، يمكن أن تبطئ من معدلات التنمية المحلية المطلوبة وإذا رغبت الجماعات المحلية في عدم إبطاء عملية التنمية المحلية فإنها في هذه الحالة مطالبة بتعبئة المزيد من الموارد المالية الذاتية بكل الوسائل الممكنة في هذا المجال.

والخلاصة أن كل العوامل السابقة تشير هي و غيرها إلى حاجة التنمية المحلية إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ولابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية.

خلاصة:

إن التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا.

ولتحقيق التنمية المحلية تحتاج الجماعات المحلية لتمويل محلي بقدر كافي لتحقيقها وإنجاحها، فالعلاقة بينهما طردية يتأثر مدى تطور التنمية المحلية بمدى إعتماد الإدارة المحلية على مواردها المالية، فكلما زادت هذه الأخيرة زاد نشاط الإدارة وإهتمامها بالمشاريع التنموية والعكس صحيح، حيث تخضع إلى هيمنة الدولة وتدخلها بتوجيه الإعانات إلى نفقات معينة دون الأخرى.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لحالة

ميزانية ولاية ميلة

تمهيد

لقد تطرقنا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بميزانية الولاية من خلال إعدادها وتحضيرها وتنفيذها، وكذلك إيراداتها ونفقاتها ومدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال الجانب المتعلق بنفقات التجهيز والإستثمار والجانب الإداري المتعلق بنفقات التسيير، وهذا ما أوجب إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي في ولاية ميلة من خلال دراسة تقدير النفقات والإيرادات إبتداء من سنة 2018 إلى 2020 ومكونات هذه الإيرادات وأهم العوائق التي تواجه الولاية وإقتراح بعض الحلول.

المبحث الأول: تقديم عام حول ولاية ميلة

في هذا المبحث نقوم بتقديم نظرة عامة عن هذه الولاية الضاربة أعماق التاريخ بدأ بإعطاء لمحة تاريخية عنها ثم تعريفها، نهتم نحن بدراستنا هذه بمديرية الإدارة المحلية بالدرجة الأولى كونها المحرك الأساسي لمصالح الولاية و محور كل النشاطات و تحركات الولاية، هذا من جهة ومن جهة أخرى كونها المصلحة المستقبلة ومكان أداة تربصنا.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول ولاية ميلة

تعتبر ولاية ميلة منشأة إدارية تقوم على تحقيق التنمية المحلية وتلبية حاجات المواطنين في جميع الجوانب الحياتية ويمكن التفصيل فيما يلي:

1- نشأة ولاية ميلة

المرسوم الرئيسي 04/84 تم تعيين فيه دائرة ميلة في ولاية جديدة تحت رقم 43، تخضع الأحكام قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق ل 21 فبراير سنة 2012.

كان مقر ولاية ميلة في نهج نوار بن قارة الذي حول الآن إلى المؤسسة الإستشفائية الإخوة بوعروج وحولت الولاية في سنة 1995 م، حيث تم نقلها إلى المقر الجديد وبعد إتمام مختلف الإجراءات اللازمة بتجهيز مختلف مصالحها ثم تدشينها في 22 ماي 1996.

2- تعريف ولاية ميلة

هي جماعة إقليمية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تشكل مقاطعة إدارية للولاية، فالولاية وحدة إدارية تمثل اللامركزية من جهة وعدم التمركز من جهة أخرى، وتشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية والتضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والثقافية وحماية البيئة.

3- مهام ولاية ميلة

تقوم إدارة ولاية ميلة بعدة مهام نذكر منها:

- ✓ تقوم بأعمال التنمية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وتهيئة الإقليم؛
- ✓ تلبية حاجات المواطنين والسهر على راحتهم وإستقبالهم؛
- ✓ إنجار المصالح المحلية الإدارية؛
- ✓ إشباع الحاجات المحلية لسكان الولاية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية ميلة

فيما يلي يمكن توضيح مختلف هياكل الولاية في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي للولاية.

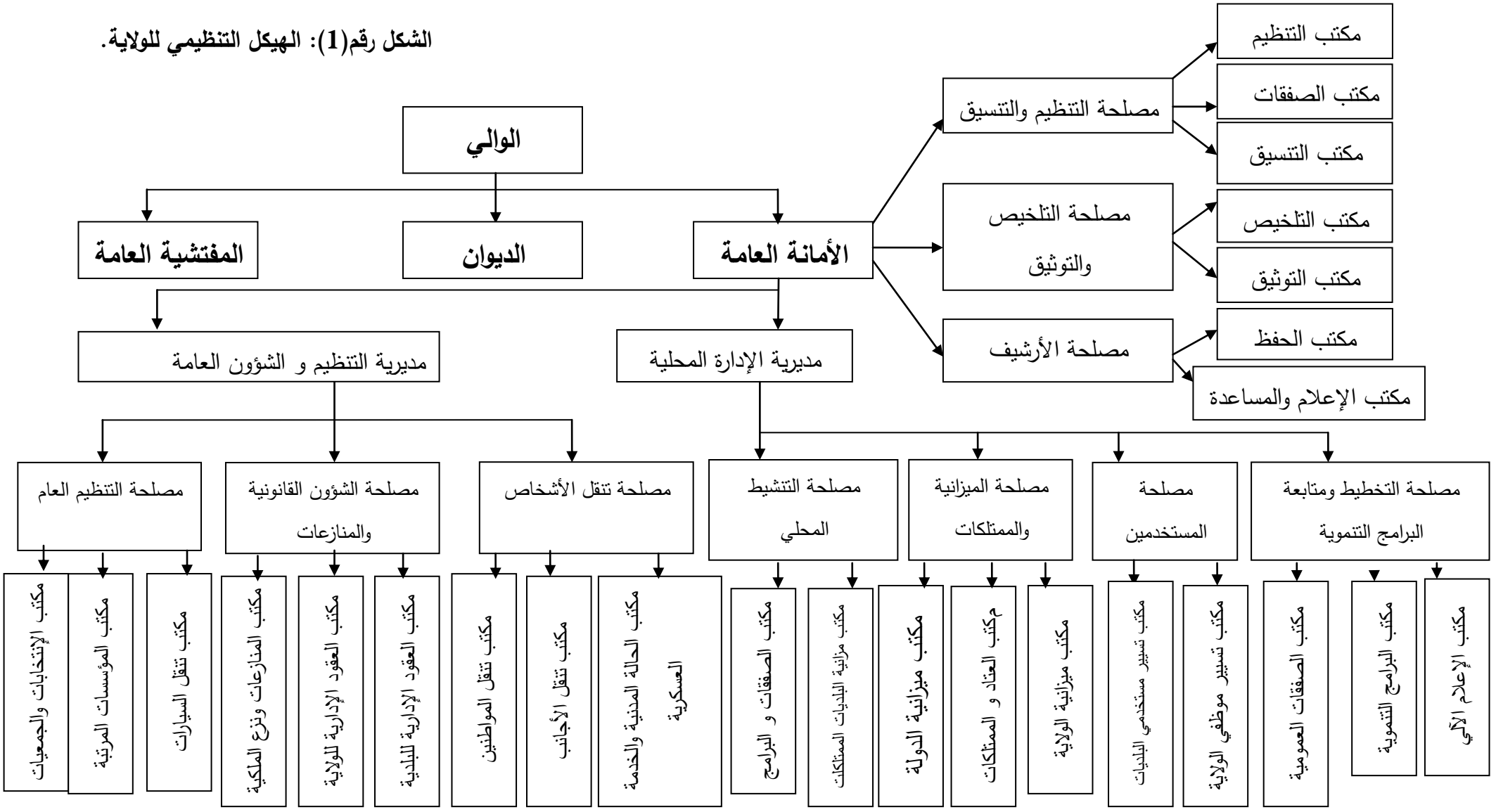

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الولاية.

- **الديوان (ديوان الوالي)**

يساعد الديوان الموضوع تحت سلطة الوالي مباشرة وتحت رئيس ديوان الوالي ممارسة مهامه وقد نظمه المرسوم التنفيذي رقم 94/215 والمؤرخ في 14 صفر 1415 الموافق 23 يوليو 1994 يحدد أجهزة الإدارة العامة للولاية وهياكلها، ويضم من 05 إلى 15 مناصب للملحقين بالديوان، تحدد بالقرار وزاري مشترك بين ووزير المالية والوزير المكلف بالداخلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، بالنسبة لولاية ميلة عن (06) ستة ملحقين بالديوان، ويكلف الديوان على الخصوص بما يلي:

- ❖ العلاقات الخارجية والتشريعية؛
- ❖ العلاقات مع أجهزة الإعلام؛
- ❖ العلاقات مع المنتجين؛
- ❖ العلاقات مع الأحزاب والجمعيات؛
- ❖ متابعة عمل مصالح الحماية المدنية والإسعافات؛
- ❖ أنشطة مصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

- **الأمانة العامة للولاية**

تعتبر أهم أجهزة إدارة الولاية، وتقع مباشرة تحت السلطة السامية للوالي، وحسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي 94/215 المؤرخ في 14 صفر 1415 الموافق ل 23 جويلية 1994، يمكن تنظيمها ما بين مصلحة واحدة وثلاث مصالح بحيث تضم كل واحدة عدة مكاتب هي تمثل شريان الولاية حيث تتكفل بانشغالات المواطنين وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية لتنفيذ برنامج الحكومة وقرارات الولاية وتتشكل الأمانة العامة للولاية مما يلي:

- **الأمين العام للولاية**

حيث يعد الرجل الثاني في الولاية، فهو ينوب عن الوالي أثناء غيابه أو حصول مانع له، يكتسي عمله أهمية كبيرة، حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 94/215 المؤرخ في 14 صفر 1415 الموافق لـ 23 جويلية 1994 يقوم بـ:

- ❖ ضمان استمرارية العمل الإداري، ومتابعة عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية؛
- ❖ متابعة عمل أجهزة الولاية.

كما يتكلف بـ:

- تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي، والقرارات التي يتخذها مجلس الولاية؛
- ينشط مجموع برامج التجهيز والاستثمار في الولاية ويسهر على تنفيذها؛
- يتولى رئاسة لجنة الصفقات في الولاية.

*** مصالح الأمانة العامة**

تم تنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية وتحديد نشاطها ودورها بقرارات وتنظيمات مختلفة آخرها قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 499 المؤرخ في 05 جوان 1999 والذي ضم تعديلات للهيكل التنظيمي المنصوص عليه في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992، حيث حددت الولايات التي تنظم أمانتها عبر 03 مصالح وكان من بينها ولاية ميلة ولكن هذا القرار يقي حبرا على ورق، فمصالح الأمانة تنظم كما يلي:

1. مصلحة التلخيص

تتكون من مكتبين:

*** مكتب التلخيص:** يقوم بعدة مهام تتوزع ما بين:

- جمع التقارير وحوصلة نشاط المديريات الولائية مع تحليلها وتلخيصها؛
- تنظيم وتوفير الإعلام، مرور المعلومات بين مختلف الهياكل؛
- إعداد الدراسات ذات البعد المستقبلي.

*** مكتب التوثيق:** (بنك المعلومات): يجمع ويستغل ونشر جميع الوثائق والمنشورات التي تهم مديريات الولاية، إضافة إلى الدراسات حول الولاية وتحديثها.

2. مصلحة التنظيم والتنسيق: تقوم بتنسيق ومتابعة عمل المكاتب وهي:

*** مكتب الصفقات:** يقوم هذا المكتب بتحضير ومتابعة أشغال لجنة الصفقات العمومية للولاية كما يسهر على تطبيق التنظيم الساري المفعول في مجال الصفقات العمومية.

*** مكتب التنسيق:** يكتسي عمله أهمية معتبرة حيث يعمل على متابعة قرارات الحكومة التي لها صلة أو أثر على الولاية، كما يفترض فيه أنه يضمن تحضير ومتابعة جميع اللجان التي يرأسها الوالي والأمين العام طبقا للتنظيم المعمول به.

وبالإضافة إلى هذا فإن رئيس المصلحة مكلف بمتابعة بعض الملفات منها:

- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛

❖ الأمراض المتنقلة عن طريق المياه؛

❖ المشاريع الكبرى.

3. مصلحة الأرشيف: تتمثل هذه المصلحة في مكتب واحد هو مكتب الحفظ، يقوم باستلام جميع العقود والمداولات والوثائق والمنشورات الرسمية الصادرة عن مديريات الولاية وحفظها.

* **مديرية التنظيم والشؤون العامة:** مهمتها الأساسية تتمثل في تطبيق القانون العام واحترامه، كما يضمن السير الحسن والمنظم للمصالح ويتكون من ثلاث مصالح:

❖ **مصلحة تنقل الأشخاص:** وهي مصلحة تتكفل بتسيير الحالة المدنية وخدمة الأجانب وتنقل المواطنين تضم ثلاث مكاتب: مكتب تنقل المواطنين، مكتب تنقل الأجانب، مكتب الحالة المدنية والخدمات الوطنية؛

❖ مصلحة التنظيم العام: تتكون من ثلاث مكاتب: مكتب المؤسسات المرتبة والنشاطات المنظمة، مكتب الانتخابات والجمعيات، مكتب تنقل السيارات؛

❖ مصلحة المنازعات والشؤون وتضم ثلاث مكاتب: مكتب المنازعات ونزع الملكية، مكتب العقود الإدارية الولائية، مكتب العقود الإدارية والمداولات البلدية.

- **المفتشية العامة**

تتولى تحت سلطة الوالي مهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط الأجهزة والهياكل والمؤسسات ويسيرها مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاثة، وتسهر المفتشية العامة على الاحترام الدائم للتشريع والتنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهام أعمال الهياكل والأجهزة والمؤسسات.

المطلب الثالث: تقديم عن الهيئة المستقلة

تعتبر مديرية الإدارة المحلية هي الهيئة المكلفة بإعداد الميزانية والرقابة عليها وفيما يلي يمكن التفصيل في التعريف بها وذكر مختلف مهامها وهيكلها التنظيمي.

1- تعريف مديرية الإدارة المحلية[1]: تخضع هذه المديرية في تنظيمها وعملها وتحديد صلاحياتها للمرسوم التنفيذي 265/95 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1416 الموافق 6 سبتمبر 1995 يحدد صلاحيات مصالح الشؤون العامة والإدارة المحلية والذي ينص على أن مهمتها الأساسية تتمثل في تطبيق التنظيم العام وإحترامه، كما تقوم بكل عمل من شأنه أن تقدم دعما اسناديا يمكن المصالح المشتركة في الولاية من السير سيرا منتظما.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 295/95 المؤرخ في ربيع الثاني 1416 الموافق ل 06 سبتمبر 1995 المادة 50.

2- مهام الإدارة المحلية:

تكلف مصالح مديرية الإدارة المحلية على الخصوص بما يلي:

- ❖ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية للولاية؛
- ❖ إعداد برامج نشاط سنوية؛
- ❖ مساعدة البلديات؛
- ❖ تسيير برامج التنمية المحلية؛
- ❖ تحسين التأطير و تكوين مستخدمي الولاية.

- الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية (DAL).

الشكل رقم(2): الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية (DAL)

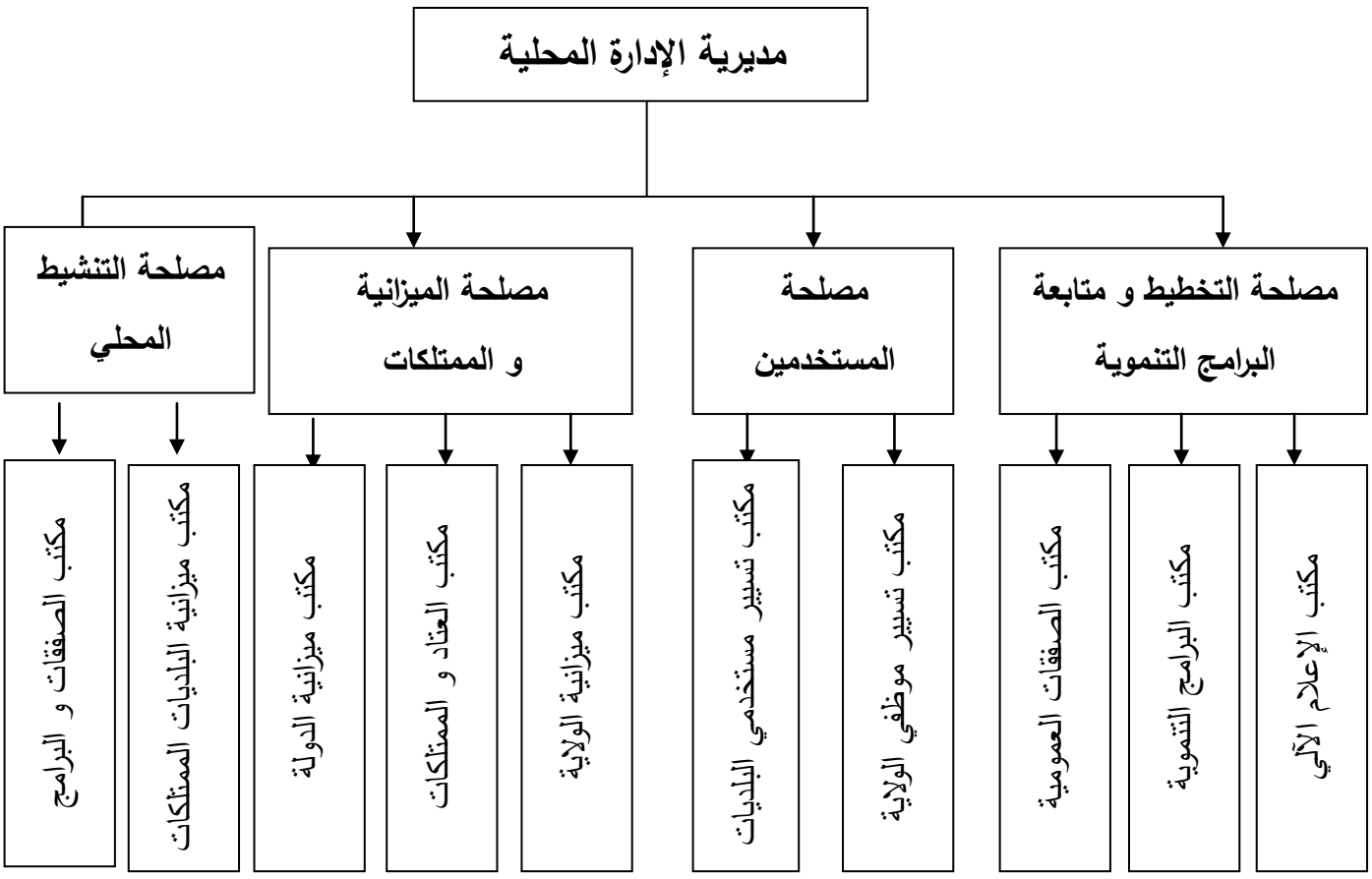

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الولاية.

* **مديرية الإدارة المحلية (DAL):** مهمتها الأساسية هي تطبيق التنظيم العام واحترامه تضم ثلاث مصالح مختلفة نذكرها كما يلي:

1. مصلحة الميزانية والممتلكات

تنقسم المصلحة إلى ثلاث مكاتب وهي:

* **مكتب ميزانية الولاية:** يهتم هذا المكتب بتسيير الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري للولاية بواسطة أقسامه الثلاث:

أ. **قسم التجهيز:** يتكلف بالجانب المالي للمشاريع الممولة من طرف ميزانية الولاية لصيانة الطرقات وممتلكات الولاية والدوائر.

ب.قسم التسيير: يتولى إعداد الميزانية الأولية ومتابعة سيرها وإعداد الميزانية الإضافية والحساب الإداري.

ت. قسم المرتبات والأجور: يهتم بأجور العمال متمثلين خاصة في الحراس، الموظفون والعمال المهنيين وذلك بناء على محضر التنصيب الصادر عن مصلحة المستخدمين الذي يحدد الصنف والرتبة لكل شخص.

_ مكتب ميزانية غ ممركزة (ميزانية الدولة): مهمته تحضير الميزانية وتقسيمها على القطاعات المعنية به، وتكون هذه الميزانية مخصصة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنويا تقوم بتوزيعها على مختلف ولايات الوطن، وتقوم الولاية بدورها بتوزيعها على قطاعات معينة مثل: أجور العمال، خدمات اجتماعية.....إلخ.

_ مكتب الممتلكات: يتكفل ب:

- إعطاء طلبات الشراء الأصلية و الوصول بالإستلام؛
- التنسيق مع مكتب ميزانية الولاية لمتابعة وضعية الفواتير و التسوية المالية؛
- الإشراف على عمليات الجرد و تنظيم سجلاتها؛
- الإشراف على تسيير أعوان الخدمات و توجيههم لضمان التحصيلات و الترميمات.

2- **مصلحة المستخدمين:** هي التي تتكلف بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية والدوائر وتتكون بدورها من مكتبين: مكتب تسيير وتكوين موظفي الولاية، مكتب تسيير مستخدمي البلدية.

3- **مصلحة التنشيط المحلي:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة حركة البلديات أي الإشراف على الدوائر والبلديات التابعة للولاية، والإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها وأموالها ودراسة الميزانية ومراقبتها إلى غاية تنفيذها، أي كل أملاك البلديات تسيير من طرف المصلحة من حيث الجانب

المالي وجانب الأملاك (العقارية والمنقولة) بالإضافة إلى مراقبة متابعة الصفقات التابعة للولاية وتتكون المصلحة بدورها من مكتبين:

* **مكتب ميزانية وممتلكات البلديات والمؤسسات العمومية**: يتكون من:

أ. **قسم ميزانية البلدية**: يتولى:

- ❖ مراقبة الميزانيات والحسابات الختامية للبلديات والمصادقة عليها؛
- ❖ جمع الإحصائيات الخاصة بالتطور المالي للبلديات.

ب.**قسم المؤسسات العمومية**: يتولى:

- ❖ متابعة ملفات المؤسسات العمومية المحلية؛
- ❖ المراقبة والتسيير لتلك التي لم يتم حلها.

* **مكتب الصفقات والبرامج**: ويهتم بمراقبة الصفقات التابعة للولاية، والصفقات التي تبرمها الولاية في جميع النشاطات إذا كانت مطابقة للقوانين المعمول بها أولا.

4- مصلحة التخطيط و متابعة البرامج التنموية: تقوم هذه المصلحة بجميع التخطيطات و البرامج التنموية التي تساهم في إزدهار التنمية في الولاية و ينقسم إلى ثلاث مكاتب و هي:

_ **مكتب الصفقات العمومية**: يشرف على إنجاز و إعداد الصفقات العمومية (المشاريع التي يتجاوز مبالغها 12.000.000.00 مليار وميتين بالنسبة للمشاريع).

_ **مكتب البرامج التنموية**: يضم هذا المكتب كل المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية.

_ **مكتب الإعلام الآلي**: يضم هذا المكتب كل ما هو متعلق بالإعلام الآلي داخل الإدارة من معدات و برامج وتطبيقات.

المبحث الثاني: دراسة حالة ميزانية ولاية ميلة خلال الفترة (2018- 2020)

إن ميزانية الولاية كغيرها من الميزانيات لها جانب الإيرادات و جانب النفقات، غير أنها تركز على الإيرادات لتحديد أي نفقة وذلك من أجل تحقيق التوازن المالي، لهذا وجب علينا دراسة هذه الإيرادات بمختلف مصادرها الداخلية و الخارجية وجوانب إنفاقها فهي تلبي كل الإحتياجات وبها تتم المشاريع التنموية، وهذا ما نحاول دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور إيرادات ميزانية الولاية

تنقسم ميزانية الولاية إلى قسمين: قسم التسيير وقسم التجهيز و بناء على هذا التصنيف نستعرض مايلي.

أولا: قسم التسيير

تتمثل إيرادات ونفقات ميزانية الولاية في الإعتمادات المالية المخصصة لكل مصلحة سنويا وهي الإيرادات والنفقات المتوقع تحصيلها وصرفها خلال السنة المالية وقد تكون هذه إيرادات ذاتية أو محصلة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحصل عليها الولاية في شكل إعانات.

الجدول رقم (1): يمثل إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

مصالح التسيير	إيرادات 2018	إيرادات 2019	إيرادات 2020
المصالح المالية	00	00	00
أجور أعباء المستخدمين	500.000.00	500.000.00	500.000.00
وسائل و مصالح الإدارة العامة	00	00	00
مجموعة العقارات و المنقولات (غير منتجة للمداخيل)	00	00	00
طرق الولاية	00	00	00
شبكات الولاية	00	00	00
المصالح الإدارية العمومية	00	00	00
الأمن و الحماية المدنية (الحرس البلدي)	73.247.485.21	78.894.971.33	57.398.000.00
المساهمة في أعباء التعليم	00	00	00
المصالح الإجتماعية المدرسية	00	00	00
الشباب و الرياضة والثقافة	86.000.000.00	86.000.000.00	90.000.000.00
المساعدة الإجتماعية المباشرة	00	00	00
النظافة العمومية الإجتماعية	00	00	00
الأملاك الخاصة بالولاية (المنتجة للمداخيل)	4.500.000.00	4.500.000.00	10.000.000.00
ناتج الجباية	610.404.734.00	614.274.381.00	560.822.349.00
ممنوحات صندوق التضامن للولايات	171.936.000.00	146.000.000.00	167.000.000.00
المجموع	946.588.219.21	930.169.352.33	885.720.349.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يمثل تطور إيرادات الميزانية الأولية للسنوات 2020/2018.

الشكل رقم (3): أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم الميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

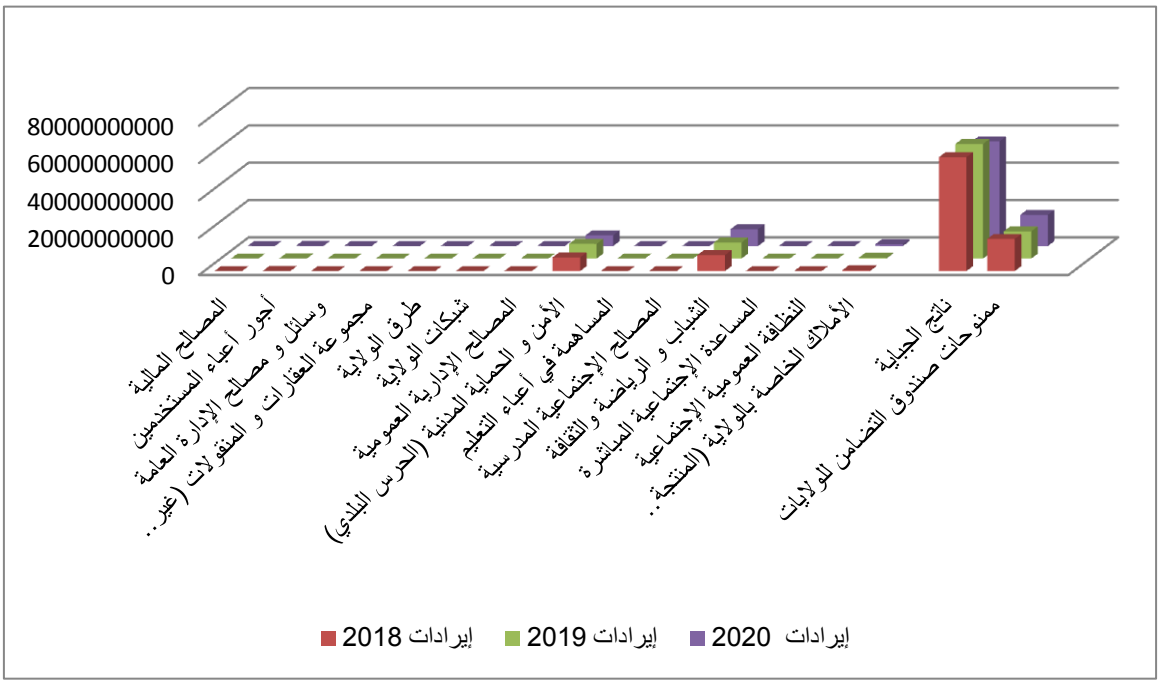

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول الذي يمثل إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الأولية للسنوات 2020/2018 والمتوقع تحصيلها خلال السنوات السابقة الذكر،أن الإعتماد المالي المخصص للحرس البلدي قدر سنة 2018 بـ: 73.247.485.21 دج، لتشهد إرتفاع سنة 2019 بـ: 78.894.971.33 دج، ويعود هذا الارتفاع إلى سببين، الأول بسبب زيادة مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أما السبب الثاني هو أن هذا القطاع يؤول إلى الزوال فإن أجور الموظفين المتقاعدين تبقى عبارة عن فائض في ميزانيته لأن الأجور تصبح تدفع من الصندوق الوطني للتقاعد، لتنخفض سنة 2020 ب: 57.398.000.00 دج، وهذا راجع إلى نقص مساهمة هذا الأخير.

كما إن إيرادات الشباب والرياضة كانت ثابتة سنتي 2018 و2019 ب: 86.000.000.00 دج، لتهد إرتفاع سنة 2020 لتصبح 90.000.000.00 دج، ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة مساهمة البلديات في الصندوق الولائي لترقية المبادرات الشبانية والممارسات الرياضية (إذ أن البلديات ملزم عليها دفع 4% من مجموع ميزانيتها للصندوق السابق الذكر).

كما نرى أن الأملاك الخاصة بالولاية (المنتجة للمداخيل) كانت ثابتة سنتي 2018 و2019 حيث قدرت ب: 4.500.000.00 دج، ثم إرتفعت سنة 2020 ب: 10.000.000.00 دج، بسبب .... أسعار الكراء للسكنات الوظيفية والمساحات المكتبية التابعة للولاية.

ومداخيل ناتج الجباية كانت إيرادات سنة 2018 ب: 610.404.734.00 دج، ثم إرتفعت سنة 2019 لتصل: 614.274.381.00 دج، وذلك راجع إلى زيادة تحصيلات الولاية من أصحاب المهن الحرة و النشاطات المختلفة، لتنخفض سنة 2029 إلى: 560.822.349.00 دج، وهذا بسبب نقص التحصيلات الجبائية للولاية.

أما ممنوحات الصندوق كانت المداخيل سنة 2018: 171.936.000.00 دج، ثم إنخفضت سنة 2019 لتصل إلى 146.000.000.00 دج، ثم إرتفعت مجددا لتصل إلى 167.000.000.00 دج، وهذا راجع إلى منحة م.عادلة التوزيع بالتساوي الذي يمنحها الصندوق للولاية لسنوية العجز (الفارق) في الميزانيات، وتكون هذه المنحة على حسب الإعتمادات المحصلة في الصندوق، فكلما كان التحصيل كبير كانت الإعانة كبيرة والعكس صحيح.

الجدول رقم (2): يمثل إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الإضافية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

مصالح التسيير	إيرادات 2018	إيرادات 2019	إيرادات 2020
المصالح المالية	1.281.727.518.81	1.126.486.000.00	2.940.644.101.58
أجور أعباء المستخدمين	933.754.94	956.278.37	1.034.591.82
وسائل و مصالح الإدارة العامة	00	00	00
مجموعة العقارات و المنقولات (غير منتجة للمداخيل)	00	00	00
طرق الولاية	11.275.44	11.275.44	11.275.44
شبكات الولاية	00	00	00
المصالح الإدارية العمومية	00	00	00
الأمن و الحماية المدنية (الحرس البلدي)	528.808.620.42	513.274.706.98	160.319.765.52
المساهمة في أعباء التعليم	00	00	00
المصالح الإجتماعية المدرسية	00	00	00
الشباب و الرياضة والثقافة	92.029.688.48	101.036.513.22	90.000.000.00
المساعدة الإجتماعية المباشرة	00	00	19.000.000.00
النظافة العمومية الإجتماعية	00	2.240.000.00	00
الأملاك الخاصة بالولاية (المنتجة للمداخيل)	14.475.996.92	20.126.824.36	20.291.422.32
ناتج الجباية	614.274.381.00	560.822.349.00	603.376.291.00
ممنوحات صندوق التضامن للولايات	292.000.000.00	334.000.000.00	315.941.000.00
المجموع	2.824.261.236.01	2.658.953.947.37	4.150.618.447.68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يوضح تطور إيرادات قسم التسيير للميزانية الإضافية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

الشكل رقم (4): أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الإضافية للولاية ميلة للسنوات 2020/2018.

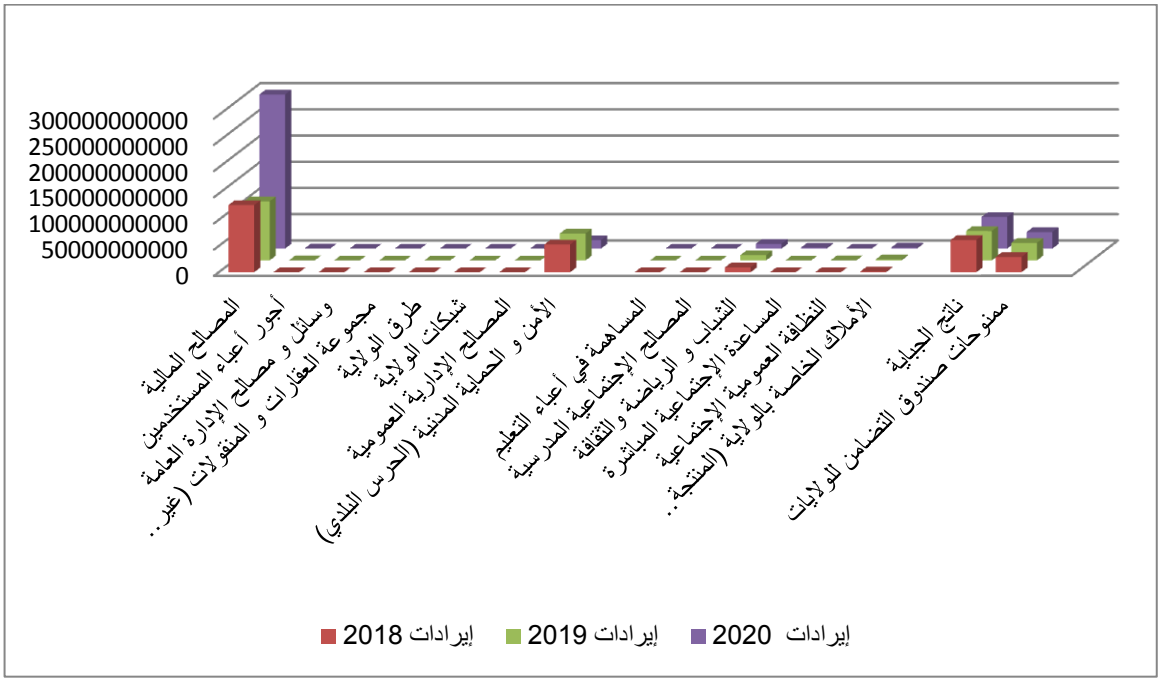

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول الذي يمثل إيرادات قسم التسيير المسجلة في الميزانية الإضافية للسنوات 2020/2018، نرى أن إيرادات المصالح المالية كانت متقاربة سنتي 2018 و2019 ب: 1.281.727.518.81 دج، و1.126.486.000.00 دج، وإرتفعت سنة 2020 ب: 2.940.644.101.58 دج، وهذا بسبب وباء كورونا (كوفيد 19) لمنح وزارة الداخلية إعانة إستثنائية للعائلات المتضررة من هذا الوباء، حيث قامت بتوزيعها على المواطنين في أقطار الولاية.

كما أن أجور وأعباء المستخدمين شهدت إرتفاعا خلال السنوات الثلاث وذلك راجع إلى الإقتطاعات من الأجور أي خصم مرتبات العمال بسبب الغيابات الغير مبررة.

وشهد سلك الحرس البلدي إيرادات متقاربة خلال سنتي 2018 و2019، وذلك على التوالي 528.808.620.42 دج و513.274.706.98 دج وإنخفضت سنة 2020 ب: 160.319.765.52 دج، وهذا لأن السلك أيل إلى الزوال و إرسال معظم عمال هذا القطاع إلى التقاعد.

ونرى أن المساعدات الإجتماعية المباشرة كانت منعدمة سنتي 2018 و 2019، وحصلت سنة 2020 بمبلغ قدره: 19.000.000.00 دج، بسبب مساعدة كل من مؤسسات نفظال وسونطراك وسونلغاز في قفة رمضان مواجهة للمواطنين (بإستثناء قفة رمضان التي تمنحها الولاية من ميزانيتها الخاصة).

في حين النظافة العمومية و الإجتماعية كانت منعدمة خلال سنتي 2018 و 2020، وحصلت سنة 2019 ب: 2.240.000.00 دج وهذا راجع إلى مساهمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في صناديق الصحة المجهزة والمخصصة للبلديات (حقائب حفظ اللقاحات ومختلف الأدوية التي يستعملها الطبيب البيطري في الخرجات الميدانية).

ثانيا: قسم التجهيز

إيرادات قسم التجهيز ما هي إلا إقتطاعات من قسم التسيير والجدول الموالي يوضح إيرادات قسم التجهيز للميزانية الأولية للسنوات 2020/2018.

الجدول رقم (3): يمثل إيرادات قسم التجهيز للميزانية الأولية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.

برامج قسم التجهيز	إيرادات 2018	إيرادات 2019	إيرادات 2020
البنايات و التجهيزات الإدارية	22.000.000.00	30.000.000.00	115.000.000.00
طرق الولاية	26.000.000.00	00	00
الشبكات المختلفة	107.700.000.00	37.000.000.00	00
التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية	68.300.000.00	85.800.000.00	27.000.000.00
التجهيزات الصحية والإجتماعية	00	00	00
التعمير و السكان	00	00	20.000.000.00
برامج البلديات و وحداتها الإقتصادية	00	10.000.000.00	500.000.00
إعانات التجهيز و الجماعات المحلية	4.800.000.00	18.000.000.00	15.500.000.00
التوزيع- النقل والموصلات	00	00	9.000.000.00
المجموع	228.800.000.00	180.800.000.00	187.000.000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يمثل إيرادات قسم التجهيز للميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

الشكل رقم (5): أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم التجهيز في الميزانية الأولية للسنوات 2020/2018.

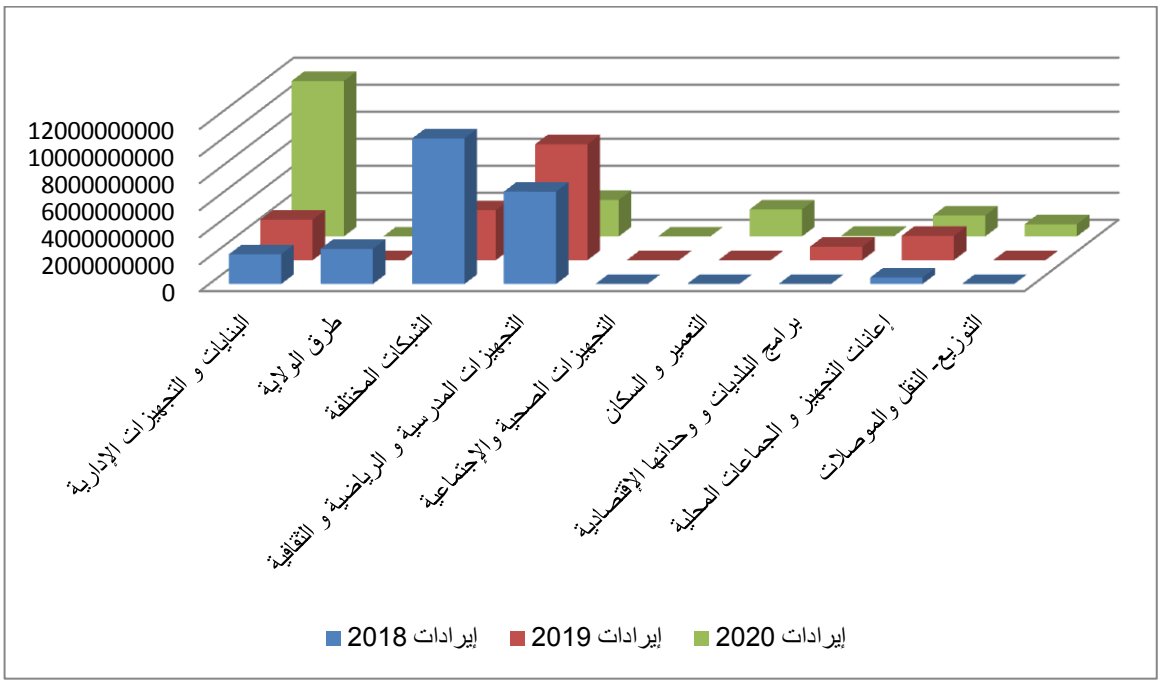

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول الذي يمثل إيرادات قسم التجهيز المسجلة في الميزانية الأولية للسنوات 2020/2018 نجد أن البنايات والتجهيزات الإدارية في إرتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث 2018-2019-2020 وذلك نتيجة أشغال الولاية على مستوى البنايات والعقارات التابعة لها وشراء بعض التجهيزات والعتاد الخاص بها على مستوى الولاية و الدوائر التابعة لها.

كما لوحظ في طرق الولاية أنه حصل إيراد سنة 2018 بمبلغ قدره: 26.000.000.00 دج، وهذا بسبب تسجيل الولاية لعمليتين على مستوى الطرق الولائية، بإقتناء آلية وضع المزالق الأمنية وشراء بعض التجهيزات المتعلقة بالطرق، كما أنه لم تسجل أي عملية تحصيل خلال خلال سنتي 2019 و2020.

ونجد الشبكات المختلفة مرتفعة سنة 2018 ب:107.700.000.00 دج، نتيجة التزويدات المختلفة من ماء، كهرباء، غاز، أنثرنت، وإنخفضت سنة 2019 بمبلغ:37.000.000.00 دج لتكميل ما تبقى من الأشغال، لم يتم تحصيلها سنة 2020 لإنتهاء هذه الأشغال.

وإن التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية سجلت بعض العمليات سنة 2018 بمبلغ 68.300.000.00 دج وإرتفع المبلغ سنة 2019 إلى 85.800.000.00 دج، وذلك نتيجة تسجيل عملية جديدة وهي إنجاز بعض الأقسام لمدارس الولاية، وإنخفضت سنة 2020 ب: 27.000.000.00

دج وذلك راجع إلى إنتهاء هذه الأشغال مع بقاء مساهمة الولاية في الصندوق الولائي لترقية المبادرات الشبانية و الممارسات الرياضية.

أما التعمير والسكان كانت منعدمة سنتي 2018 ، 2019 وسجلت عملية جديدة سنة 2020 بمبلغ: 20.000.000.00 دج وهي عبارة عن الترميمات والإصلاحات على مستوى السكانات التابعة للولاية (سكن الوالي– الأمنية العامة و المدراء التنفيذيين).

حيث أن برامج البلديات ووحداتها الإقتصادية كانت منعدمة سنة 2018 وسجلت سنة 2019 بمبلغ: 10.000.000.00 دج وذلك لتقديم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية إعانة لتزويد بعض البلديات بتجهيزات الطاقة المتجددة وإنخفضت سنة 2020 ب: 500.000.00 دج لأنها سجلت عملية لدراسة فقط (دراسة جيوتقنية لإنجاز محكمة إدارية).

كما أن التوزيع– النقل والموصلات كانت منعدمة سنتي 2018 و 2019 وسجلت عملية جديدة سنة 2020: 9.000.000.00 دج وهذا بسبب تهيئة القطعة الأرضية لمعدات قياس الوزن (ميزان الشاحنات لتفادي الحمولة الزائدة).

الجدول رقم 4: يمثل إيرادات قسم التجهيز للميزانية الإضافية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.

مصالح التجهيز	إيرادات 2018	إيرادات 2019	إيرادات 2020
البنايات والتجهيزات الإدارية	641.168.662.73	243.546.982.94	414.937.609.88
طرق الولاية	89.606.338.75	73.318.953.75	63.318.953.75
الشبكات المختلفة	913.738.944.43	4.206.598.618.76	3.994.305.689.09
التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	100.655.707.37	430.562.558.94	411.973.719.79
التجهيزات الصحية و الإجتماعية	19.451.491.84	10.000.000.00	17.000.000.00
التوزيع– النقل و الموصلات	4.000.000.00	4.000.000.00	9.000.000.00
التعمير و الإسكان	206.563.732.54	182.382.041.04	204.592.475.99
برامج البلديات ووحداتها الإقتصادية	72.262.016.06	98.100.326.86	100.340.326.86
برامج الأطراف الأخرى	142.765.184.95	114.425.550.15	110.907.516.00
عمليات خارجة عن البرامج	158.712.505.84	9.482.171.248.95	2.606.437.739.99
المجموع	2.348.924.584.51	14.845.106.286.39	7.932.814.031.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يمثل إيرادات قسم التجهيز للميزانية الإضافية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

الشكل رقم (6): أعمدة بيانية تمثل تطور إيرادات قسم التجهيز في الميزانية الإضافية للسنوات 2020/2018.

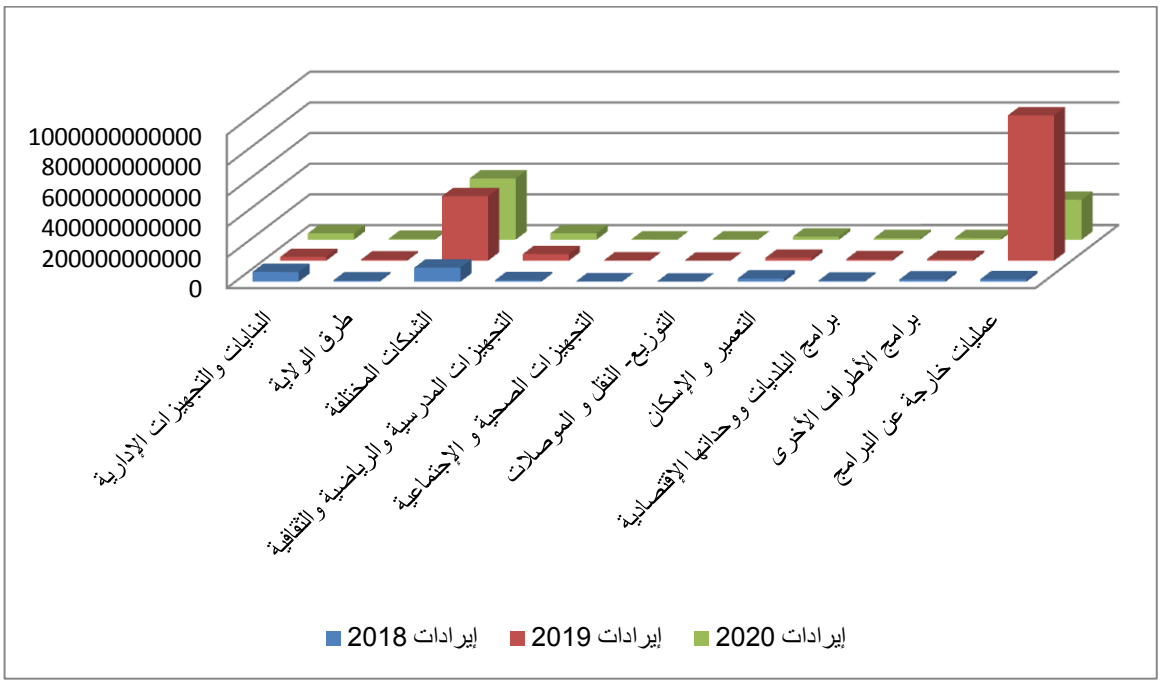

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول الذي يمثل إيرادات قسم التجهيز المسجلة في الميزانية الإضافية لولاية ميلة خلال السنوات 2020/2018 فإن البنايات والتجهيزات الإدارية كانت في سنة 2018 بمبلغ: 641.168.662.73 دج، وإنخفض سنة 2019 ب: 243.546.982.94 دج، وذلك نتيجة نقص الإعتمادات المرحلة في الحساب الإداري وكذلك نقص تسجيل العمليات الجديدة في نفس السنة، وإرتفعت سنة 2020 إلى: 414.937.609.88 دج نتيجة تسجيل عدة عمليات على مستوى هذه البنايات والتجهيزات.

أما طرق الولاية كانت الإيرادات مرتفعة سنة 2018 وإنخفضت سنتي 2019 و 2020 وهذا راجع إلى غلق عملية بعد الإنتهاء منها كإقتناء كاسحات الثلوج، إقتناء آلية وضع المزالق الأمنية.

كما أن الشبكات المختلفة كان مبلغ الإيرادات منخفض سنة 2018 ب: 913.738.944.43 دج وإرتفعت سنة 2019 إلى 4.206.598.618.76 دج نتيجة منح الصندوق إعانة إستثنائية لتزويد الشبكات المختلفة، وإنخفضت سنة 2020 حيث قدرت ب: 3.994.305.689.09 دج وهذا نتيجة غلق عملية التزويد بالكهرباء في بعض المناطق المعزولة (الإنتهاء من الأشغال بها).

ونرى أن التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية كانت التحصيلات منخفضة سنة 2018 ب: 100.655.707.37 دج وإرتفعت سنة 2019 ب: 430.562.558.94 دج نتيجة الإعانة الممنوحة

من الصندوق لإنجاز بعض الملاعب الجوارية، وإنخفضت سنة 2020 إلى 411.973.719.79 دج نتيجة الإنتهاء من عملية إنجاز بعض أقسام مدارس الولاية.

ولوحظ أن التجهيزات الصحية والإجتماعية كانت الإيرادات مرتفعة سنة 2018 بمبلغ: 19.451.491.84 دج وإنخفضت سنة 2019 ب: 10.000.000.00 دج، وذلك بسبب إنتهاء الأشغال المنجزة سنة 2018، وإرتفعت سنة 2020 إلى: 17.000.000.00 دج وهذا نتيجة تسجيل عملية جديدة إقتناء عتاد طبي مثل صهارج الأكسجين.

حيث نرى التوزيع- النقل والموصلات كانت ثابتة خلال سنتي 2018 و2019 ب: 4.000.000.00 دج بسبب تسجيل عملية إقتناء معدات قياس الوزن للشاحنات ذات الوزن الثقيل، وشهدت إرتفاع سنة 2020 ب: 9.000.000.00 دج نتيجة تسجيل عملية تكميلية لتجهيز قطعة أرضية لهذا العتاد.

أما برامج الأطراف الأخرى كانت مرتفعة سنة 2018 ب: 142.765.184.95 دج وإنخفضت سنة 2019 حيث قدرت ب: 114.425.550.15 دج نتيجة غلق عملية إقتناء عتاد وتجهيزات الإعانة (الحماية المدنية)، وإنخفضت سنة 2020 ب: 110.907.516.00 دج نتيجة غلق عملية أخرى.

كما نرى أن العمليات الخارجة عن البرامج كان المبلغ ضئيل سنة 2018 مقارنة بسنة 2019 حيث كان على التوالي: 158.712.505.84 دج و 9.482.171.248.95 دج وهذا نتيجة إعانة ممنوحة من الصندوق لتزويد مختلف البلديات بالماء والكهرباء والغاز وإنجاز بعض الطرق الولائية، وشهدت سنة 2020 ب: 2.606.437.739.99 دج وهذا بسبب الإنتهاء من مختلف الأشغال.

المطلب الثاني: تزايد نفقات ميزانية الولاية

سوف نستعرض في هذا المطلب أقسام ميزانية الولاية و هذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين:

أولا: قسم التسيير

الجدول رقم (05): يمثل نفقات قسم التسيير للميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

مصالح التسيير	نفقات 2018 (دج)	نفقات 2019 (دج)	نفقات 2020 (دج)
المصالح المالية	213.698.874.56	165.239.670.85	183.023.488.88
أجور أعباء المستخدمين الدائمين	109.500.000.00	111.500.000.00	111.500.000.00
وسائل و مصالح الإدارة العامة	76.180.000.00	75.880.000.00	73.880.000.00
مجموعة العقارات و المنقولات (غير منتجة للمداخيل)	43.000.000.00	51.000.000.00	51.000.000.00
طرق الولاية	88.780.000.00	89.130.000.00	89.130.000.00
شبكات الولاية	00	00	2.000.000.00
المصالح الإدارية العمومية	50.000.000.00	55.000.000.00	35.000.000.00
الأمن و الحماية المدنية (الحرس البلدي)	73.247.485.21	78.984.971.33	57.398.000.00
المساهمة في أعباء التعليم	8.000.000.00	12.000.000.00	14.000.000.00
المصالح الإجتماعية المدرسية	13.100.000.00	13.100.000.00	13.100.000.00
الشباب و الرياضة و الثقافة	177.873.764.76	178.139.222.53	168.472.413.14
المساعدة الإجتماعية المباشرة	73.000.000.00	78.000.000.00	68.000.000.00
النظافة العمومية و الإجتماعية	8.000.000.00	8.000.000.00	8.000.000.00
الأملاك الخاصة بالولاية (المنتجة للمداخيل)	00	00	00
ناتج الجباية	12.208.094.68	12.285.487.62	11.216.446.98
ممنوحات صندوق التضامن للولايات	00	00	00
المجموع	946.588.219.21	930.169.352.33	885.720.349.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يمثل نفقات قسم التسيير الميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

الشكل رقم 07: يمثل نفقات قسم التسيير للميزانية الأولية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

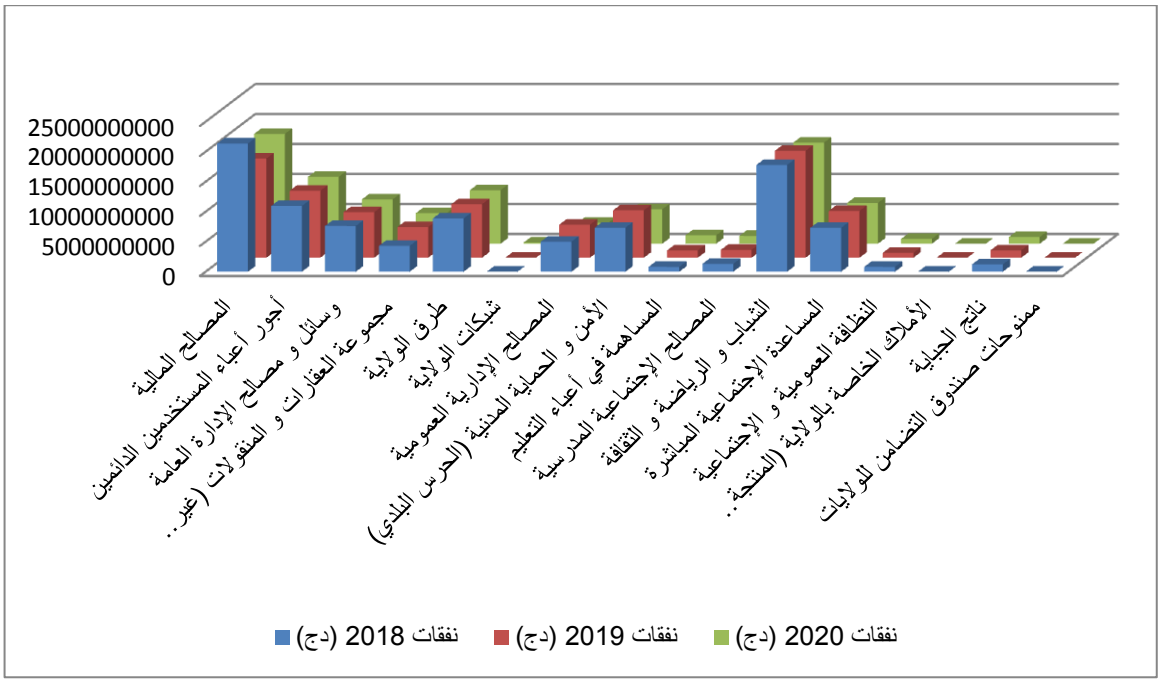

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

ونجد أن نفقات شبكات الولاية منعدمة سنتي 2018 و2019، وسجلت سنة 2020 ب:2.000.000.00 دج نتيجة الصيانة الدورية الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية.

كما المصالح الإدارية العمومية إرتفعت سنة 2019 ب: 55.000.000.00 دج مقارنة بنفقات سنة 2018 الذي كانت 50.000.000.00 دج ثم إنخفضت سنة 2020 إلى 35.000.000.00 دج، وذلك راجع إلى نقص الوفود التي تأتي إلى الولاية من الوزارة (يحتوي على التغذية والأعياد والحفلات).

حيث نجد أن نفقات الأمن والحماية المدنية كانت مرتفعة وإنخفضت و ذلك الأن النفقات مرتبطة بالإيرادات فإنخفضت الإعتمادات المتوفرة لدى الصندوق ما أدى إلى إنخفاض النفقات.

كما نرى نفقات المساهمة في أعداد التعليم كانت منخفضة بمبلغ 8.000.000.00 دج في سنة 2018، ثم إرتفعت سنتي 2019 و2020 على التوالي: 12.000.000.00 دج و14.000.000.00 دج وهذا مرتبط بالمنح والجوائز المقدمة للتلاميذ النجباء بالإضافة إلى التغذية في شهادة التعليم الإبتدائي والمتوسط والبكالوريا.

أما نفقات المساعدة الإجتماعية المباشرة كانت سنة 2018 ب: 73.000.000.00 دج وإرتفعت سنة 2019 ب: 79.000.000.00 دج، وهذا راجع إلى منح الولاية إعانات للجمعيات الدينية (المساجد) وإنخفضت سنة 2020 ب: 68.000.000.00 دج، بسبب صرف هذه الإعانة في السنة السابقة.

ولوحظ أن نفقات النظافة العمومية ثابتة خلال السنوات الثلاث ب: 8.000.000.00 دج وهذا يسبب صرف إعانة ثابتة كل سنة على شراء بعض العتاد الخاص بالتظهير والنظافة و شراء الدخيرة لمحاربة الكلاب الضالة.

ونجد نفقات ناتج الجباية كانت متقاربة جلال سنتي 2018 و 2019 ثم إنخفضت سنة 2020 وهذا بسبب مساهمة الولاية في صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (نسبة 5% من مجموع إيرادات الجباية)، حيث كلما زادت إيرادات الجباية زادت نسبة مساهمة الولاية في الصندوق و العكس صحيح.

الجدول رقم (6): يمثل نفقات قسم التسيير للميزانية الإضافية لولاية ميلة لسنوات 2020/2018.

مصالح التسيير	نفقات 2018	نفقات 2019	نفقات 2020
المصالح المالية	1.538.027.265.84	1.403.093.218.26	3.188.915.157.22
أجور و أعباء المستخدمين الدائمين	109.671.250.00	111.500.000.00	111.700.000.00
وسائل و مصالح الإدارة العامة	114.124.569.03	99.769.467.43	99.683.327.84
مجموعة العقارات و المنقولات	67.295.132.09	5.912.118.136.00	67.016.205.04
طرق الولاية	84.072.360.00	89.130.000.00	91.513.800.00
شبكات الولاية	4.707.640.00	2.000.000.00	2.000.000.00
المصالح الإدارية العمومية	54.000.000.00	55.000.000.00	35.145.770.00
الحرس البلدي	528.808.620.42	513.274.706.98	160.319.765.52
المساهمة في أعباء التعليم	16.000.000.00	14.000.000.00	14.000.000.00
المصالح الإجتماعية المدرسية	9.100.000.00	9.100.000.00	1.500.000.00
الشباب و الرياضة و الثقافة	204.168.911.01	203.508.926.36	191.046.607.51
المساعدة الإجتماعية المباشرة	74.000.000.00	78.000.000.00	136.100.000.00
النظافة العمومية والإجتماعية	8.000.000.00	10.240.000.00	8.000.000.00
الأملاك الخاصة بالولاية	00	00	00
ناتج الجباية	12.285.487.62	11.216.446.98	30.168.814.55
ممنوحات صندوق التضامن	00	00	00
المجموع	2.824.261.236.01	2.658.953.947.37	4.150.618.447.68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يمثل تطور نفقات قسم التسيير للميزانية الإضافية للسنوات 2020/2018.

الشكل رقم(8): أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات قسم التسيير للميزانية الإضافية للسنوات 2020/2018.

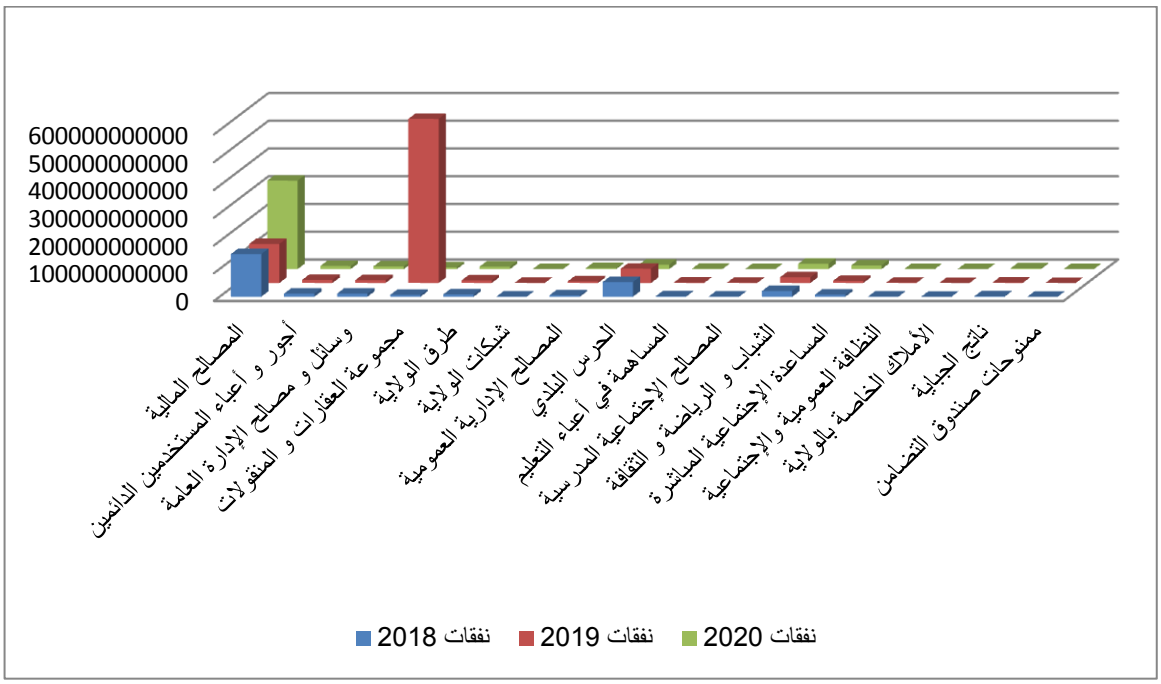

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم 6 الذي يمثل تطور نفقات قسم التسيير للميزانية الإضافية نرى المصالح المالية كانت إعتمادات سنة 2018 مرتفعة ب: 1.538.027265.84 دج، وإنخفضت سنة 2019 ب: 1.403.093.218.26 دج بسبب نقص النفقات التغذية المدرسية المقدمة من طرف الصندوق نتيجة توقف الموسم الدراسي 2020/2019، ثم إرتفعت سنة 2020: 3.188.915.157.22 دج، وذلك راجع إلى الإعانة المقدمة من الدولة للأسر المتضررة من جراء توقف نشاطها بسبب فيروس كورونا "كوفيد 19".

اما فيما يخص أجور المستخدمين فكانت النفقات متقاربة جدا خلال السنوات الثلاث لعدم توقف أجور المستخدمين سوى بعض العلاوات المقدمة من طرف الدولة للعمال الذين ينشطون أكثر في أزمة كوفيد 19.

ولوحظ في نفقات وسائل ومصالح الإدارة العامة كانت مرتفعة سنة 2018 ب: 114.124.569.03 دج، ثم إنخفضت سنتي 2019 ، 2020 على التوالي: 99.769.467.63 دج، وهذا بسبب نقص النشاط داخل الولاية كعدم تنقل الأشخاص بسبب حضر التجوال في مختلف الولايات، التقليل من شراء المستلزمات المكتبية من مكاتب وكراسي و أجهزة حاسوب ... إلى أخره.

ونجد أن نفقات مجموعة العقارات والمنقولات كانت مرتفعة سنة 2018 ثم إنخفضت سنة 2019، وهذا راجع إلى التقليل من نفقات صيانة البنايات (مقر الولاية، مقرات الدوائر، سكنات الإطارات وسكن الوالي)، ثم إرتفعت سنة 2020 بسبب مراسلة وزارة الداخلية التي تنص على تركيب نظام السير غاز لمعظم سيارات الدولة لتقليل من نفقات الوقود من جهة والحفاظ على نظافة المحيط من جهة أخرى.

كما نرى طرق الولاية كانت النفقات متقاربة جدا في السنوات الثلاث لعدم وقوع أي تغيير على منظومة الطرقات الولائية.

أما الشبكات المختلفة كانت النفقات مرتفعة سنة 2018 ب: 4.707.640.00 دج، نتيجة تغيير مصابيح الأعمدة وبطاريتها التي تعتمد على الطاقة الشمسية في إنارتها عل الطرقات وإنخفضت سنتي 2019 و 2020 على التوالي ب: 2.000.000.00 دج، للفروغ من الصيانة الدورية ورصد المبالغ كعملية إحترازية.

كما نجد نفقات مصالح الإدارة العمومية كانت متقاربة جدا خلال سنتي 2018 و2019: 55.000.000.00 دج، وهذا راجع إلى السير العادي لمختلف الإدارات، وفي سنة 2020 إنخفضت بشكل ملحوظ نتيجة تقليص زيارة الوفود إلى مختلف الولايات بإستثناء كارثة زلزال ميلة الذي تطلب السهر على راحة هذه الوفود من إطعام ومبيت وتنقل.

ولوحظ في سلك الحرس البلدي إنخفاض هذه النفقات وذلك راجع أن هذه الأخيرة لا تقع على ميزانية الولاية وإنما تمنح إعتماداتها من طرف الصندوق، أما في حالة عجزه عن تغطية النفقات تقوم بتغطية أجور العمال بالإضافة إلى بعض النفقات الضرورية والغير مكلفة.

أما المساهمة في أعباء التعليم فهي تصرف عادة في الجوائز الممنوحة للتلاميذ النجباء والتغذية الخاصة بشهادة التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي، فكانت مرتفعة سنة 2018 بمبلغ: 16.000.000.00 دج، ثم إنخفضت سنة 2019 و2020: 14.000.000.00 دج وهذا لتزامن هذه الإمتحانات في شهر رمضان الكريم.

أما المساعدة الإجتماعية المباشرة فكانت النفقات منخفضة سنتي 2018 و2019، لتشهد إرتفاع سنة 2020 وهذا راجع إلى زيادة الدولة في حصة المواطنين من الحقيبة المدرسية الممنوحة للتلاميذ المعوزين، لأن مختلف الأسر صارت محدودة الدخل جراء جائحة وباء كوفيد 19.

لوحظ في النظافة العمومية أنها كانت نفقاتها ثابتة سنتي 2018 ، 2020 ب:8.000.000.00 دج، وإرتفعت سنة 2019 ب: 10.240.000.00 دج بسبب منح الصندوق إعانة البلديات لشراء بعض الحقائب التي تحفظ الأدوية للأطباء البياطرة عند الخرجات الميدانية للتلقيح.

ونجد أن ناتج الجباية كانت نفقاتها متقاربة سنتي 2018 و 2019، وهذا لثبوت نسبة مساهمة الولاية ب 2% من عائدات الجباية في صندوق الضمان والتضامن للضرائب المباشرة و الغير مباشرة، وإرتفعت سنة 2020 إلى: 30.168.814.55 دج بسبب تغيير نسبة مساهمة الولاية في الصندوق من 2% إلى 5%.

الجدول رقم (7): يمثل نفقات قسم التجهيز المسجلة في الميزانية الأولية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.

مصالح التجهيز	نفقات 2018	نفقات 2019	نفقات 2020
البنايات و التجهيزات الإدارية	22.000.000.00	30.000.000.00	115.000.000.00
طرق الولاية	26.000.000.00	00	00
الشبكات المختلفة	107.700.000.00	37.000.000.00	00
التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية	68.300.000.00	85.800.000.00	27.000.000.00
التجهيزات الصحة و الإجتماعية	00	00	00
التعمير والسكان	00	00	20.000.000.00
برامج البلديات و وحداتها الإقتصادية	00	10.000.000.00	500.000.00
إعانات التجهيز و الجماعات المحلية	4.800.000.00	18.000.000.00	15.500.000.00
التوزيع– النقل و الموصلات	00	00	9.000.000.00
المجموع	228.800.000.00	180.800.000.00	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يمثل تطور نفقات الميزانية الأولية للسنوات 2020/2018.

الشكل رقم (9): أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات قسم التجهيز للميزانية الأولية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.

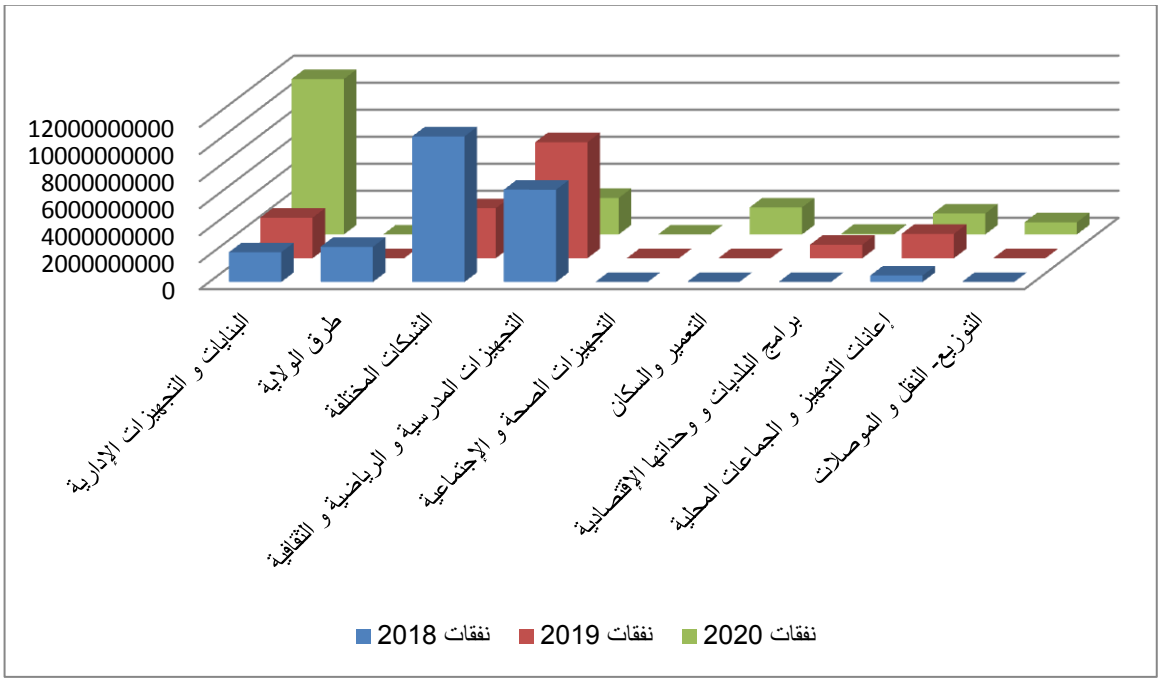

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول رقم 7 الذي يمثل تطور نفقات قسم التجهيز للميزانية الأولية أن نفقات البنايات والتجهيزات الإدارية كانت سنة 2018: 22.000.000.00 دج، ثم إرتفعت سنتي 2019 و2020 على التوالي: 30.000.000.00 دج و115.000.000.00 دج، وهذا راجع إلى بداية صيانة البيانات الإدارية على مستوى مقر الولاية وإستكمالها في مقر الديوان الجديد (مكان تواجد الوالي).

كما نرى أن طرق الولاية سجلت عملية إقتناء آلية وضع المزالق الأمنية على الطرقات الولائية في سنة 2018 ب:26.000.000.00 دج، ثم غلقها بالحساب الإداري لنفس السنة، ولم يتم تسجيل أي مشروع سنتي 2019 و2020.

ولوحظ في شبكات الولاية كانت النفقات مرتفعة سنة ب: 107.700.000.00 دج، وهذا لإتمام عملية إيصال الكهرباء والماء والغاز إلى المناطق المعزولة بالولاية، وإنخفضت سنة 2019 إلى: 37.000.000.00 دج ثم إنعدمت في 2020 بسبب صب للصندوق إعانة جد ضخمة إلى حساب الولاية للتكفل بمختلف هذه التزويدات، وجاءت هذه الإعانة في منتصف سنة 2019 وهي مستمرة إلى يومنا هذا، وقد سجلت هذه الإعانات في برامج البلديات ولا تظهر في الميزانية الاولية.

كما أن التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية كانت منخفضة سنة 2018 ب: 68.300.000.00 دج، وإرتفعت سنة 2019 ب: 85.800.000.00 دج لقيام الولاية بشراء بعض الحافلات للنقل المدرسي قبل أن تقوم الدولة بالتكفل النهائي بهذه العملية، وإنخفضت إلى أدنى مستوياتها

سنة 2020 بمبلغ: ب 27.000.000.00 دج لتبقى مساهمة البلديات في الصندوق الولائي لترقية المبادرات الشبانية والممارسات الرياضية.

ونجد أن التعمير والسكان كانت منعدمة خلال سنتي 2019/2018 لأنها لم تصرف أي نفقة على السكنات ثم ظهرت سنة 2020 ب: 20.000.000.00 دج، وذلك بسبب قيام الولاية ببعض الترميمات على إقامة الضيوف وإقامة الوالي.

وكانت نفقات برامج البلديات و وحداتها الإقتصادية منعدمة خلال سنة 2018، وتم صرف نفقة سنة 2019 بمبلغ: 10.000.000.00 دج لتزويد بعض البلديات بتجهيزات الطاقة المتجددة، وسنة 2020 صرف نفقة بمبلغ: 500.000.00 دج لدراسة لدراسة جيوتقنية لمحكمة إدارية.

أما إعانات التجهيز للجماعات المحلية فكانت نفقاتها منخفضة سنة 2018 بمبلغ: 4.800.000.00 دج، ثم إرتفعت سنتي 2019 و 2020 على التوالي: 18.000.000.00 دج و15.500.000.00 دج بسبب تسجيل في ميزانيات البلديات، وهذا ما إستوجب على الولاية التدخل في بعض المشاريع العالقة في ميزانيتها.

الجدول رقم 8: يمثل نفقات قسم التجهيز المسجلة في الميزانية الإضافية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.

مصالح التجهيز	نفقات 2018	نفقات 2019	نفقات 2020
البنايات و التجهيزات الإدارية	641.168.662.73	243.546.982.94	414.937.609.88
طرق الولاية	89.606.338.75	73.318.953.75	63.318.953.75
الشبكات المختلفة	913.738.944.43	4.206.598.618.76	3.994.305.689.09
التجهيزات المدرسية و الرياضية	100.655.707.37	435.562.558.94	411.973.719.79
التجهيزات الصحية والإجتماعية	19.451.491.84	10.000.000.00	17.000.000.00
التوزيع- النقل- الموصلات	40.000.000.00	4.000.000.00	9.000.000.00
التعمير و الإسكان	206.563.732.54	172.382.041.04	204.592.475.99
برامج البلديات و وحداتها الإقتصادية	72.262.016.06	103.100.326.86	100.340.326.86
برامج الأطراف الأخرى	142.765.184.95	114.425.555.15	110.907.516.00
عمليات خارجة عن البرامج	158.712.505.84	9.482.171.248.95	2.606.437.739.99
المجموع	2.348.924.584.51	14.845.106.286.39	7.932.814.031.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية.

والشكل الموالي يمثل تطور نفقات الميزانية الإضافية للسنوات 2020/2018.

الشكل رقم (10): أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات قسم التجهيز للميزانية الإضافية لولاية ميلة للسنوات 2020/2018.

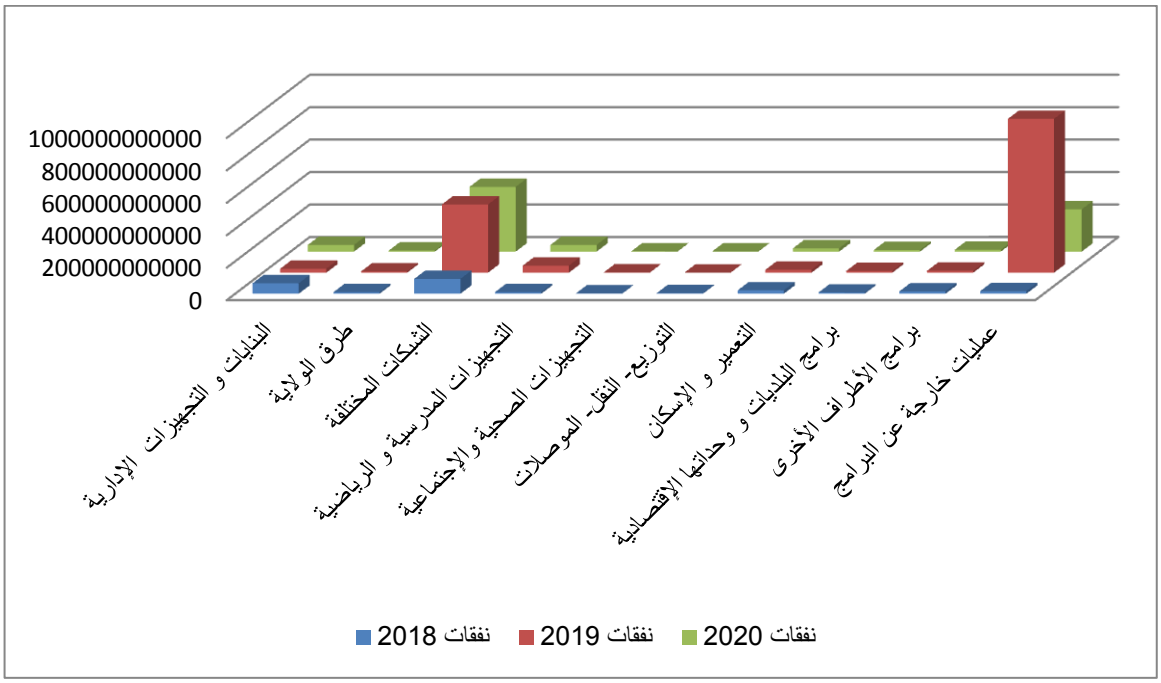

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم 8 الذي يمثل نفقات قسم التجهيز المسجلة بالميزانية الإضافية فيما يخص هذه النفقات فهي لا تعتبر النفقات الفعلية للولاية خلال هذه السنوات الثلاثة، ولكنها تحصيل حاصل فقط فهذه النفقات هي عبارة عن الترحيلات بعد إعداد الحساب الإداري للسنة المالية، وتعتبر تراكمات للسنوات المالية السابقة بالنسبة للبرامج التي لا تزال حيز التنفيذ و لم يتم غلقها لإستمرارية الأشغال بها، وهنا نكون عند إقتراحين أولهما: أن تقوم الولاية بصرف هذه النفقات حتى إنتهاء الإعتمادات بها ثم تقوم بغلق العملية، وثانيهما أن تقوم بإضافة إعتمادات جديدة للعملية حتى إنتهاء الأشغال بها حتى لو إستمرت 20 سنة، وقد سجلت الولاية عمليات كثيرة سنة 2005 ولا تزال مستمرة حتى هذه السنة ونذكر على سبيل المثال: البرنامج رقم: 2005/20 إنجاز دار التضامن للجمعيات المحلية ذات الطابع الإجتماعي.

- البرنامج رقم 2006/01 دراسة وإنجاز مقر الديوان.

المطلب الثالث: المشاريع المنجزة في ولاية ميلة

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب التطبيقي في المديرية المحلية لولاية ميلة تطرقنا إلى بعض المشاريع المنجزة في ولاية ميلة كما أنه تم التطرق إلى بعض العوائق التنموية التي تعاني منها الولاية والحلول المقترحة.

أولا: المشاريع المنجزة في ولاية ميلة

المشاريع المنجزة سنة 2018	المشاريع المنجزة سنة 2019	المشاريع المنجزة سنة 2020
– برنامج رقم 2018/16: ربط مقر الولاية بتجهيزات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) بمبلغ: 10.000.000.00 دج. – برنامج رقم 2018/04: إقتناء آلية وضع المزالق الأمنة بمبلغ: 10.000.000.00 دج. – برنامج رقم 2018/06: دراسة تشخيص خزانات المياه وإعادة الإعتبار لمحطة معالجة المياه الصالحة للشرب بعين التين والحماية من الفيضانات بمبلغ: 42.700.000.00 دج. – برنامج رقم 2018/14: تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ: 600.000.000.00 دج.	– برنامج رقم 2019/15: دراسة وإنجاز مقر شركة النقل الحضري والشبه الحضري لمدينة ميلة بمبلغ: 25.000.000.00 دج. –برنامج رقم 2019/09 إقتناء كاسحات الثلوج بمبلغ: 63.318.953.75 دج. – برنامج رقم 2019/10: إنجاز خزان مياه بمبلغ : 100.000.000.00 دج. – برنامج رقم 2019/13: التزويد بالغاز الطبيعي بمبلغ: 37.000.000.00 دج. – برنامج رقم 2019/12: الربط بالغاز بمبلغ: 2.671.727.771.89 دج. – برنامج رقم 2019/05: تجهيزات ولوازم رياضية بمبلغ: 12.900.000.00 دج.	– برنامج رقم 2020/13: إتمام إنجاز شبكة الأنثرنات بمبلغ 11.000.000.00 دج. – برنامج رقم 2020/7: إقتناء عتاد طبي بمبلغ: 17.000.000.00 دج. – برنامج رقم 2020/07: إشغال الربط بالطاقة الشمسية بمبلغ: 9.000.000.00 دج – برنامج 2020/09: دراسة جيو تقنية لإنجاز محكمة إدارية بمبلغ 500.000.00 دج. – عملية خارجة عن البرامج تحت عنوان إعانات التجهيز للجماعات المحلية بمبلغ: 2.581.437.739.99 دج وتحتوي هذه العملية على مختلف المساعدات المقدمة من طرف الولاية إلى البلديات التي سجلت عجز في ميزانيتها،

- برنامج رقم 2018/18: تزويد المدارس الإبتدائية بغاز البروبان بمبلغ: 20.000.000.00 دج. - برنامج رقم 2018/08: دراسة و إنجاز أقسام لمدارس الولاية بمبلغ: 46.978.500.00 دج. - برنامج رقم 2018/17: دراسة و متابعة و إنجاز وتجهيز 06 مطاعم مدرسية للتجمعات المدرسية على مستوى البلديات بمبلغ: 139.200.00.00 دج. - برنامج رقم 2018/09: إقتناء التجهيزات و العتاد الرياضي و الإجتماعي والتربوي للشباب بمبلغ: 13.597.659.70 دج. برنامج رقمَ 2018/10: صيانة وترميم المنشأت و المرافق الرياضية والشبانية بمبلغ: 11.139.743.07 دج.	- برنامج رقم 2019/06: تهيئة منشأت الشباب و الرياضية بمبلغ: 14.746.659.17 دج. - برنامج رقم 2019/09: إقتناء حافلات النقل المدرسي بمبلغ: 60.000.000.00 دج. - برنامج رقم 2019/16: ربط المدارس الإبتدائية بتجهيزات الطاقة المتجددة بمبلغ: 10.000.000.00 دج. - برنامج رقم 2019/11: إنجاز ملاعب جوارية بمبلغ: 122.000.000.00 دج. - برنامج رقم 2019/19: عمليات تنموية في إطار الديمقراطية التشاركية بمبلغ: 10.000.000.00 دج. - برنامج 2019/08: تزويد البلديات بتجهيزات الطاقة المتجددة بمبلغ: 10.000.000.00 دج. - برنامج رقم 2019/17: إقتناء سيارات للإسعاف بمبلغ: 24.000.000.00 دج.	وهذه العملية تسجل كل سنة تلقائيا تمول من الجباية.

	- برنامج رقم 2019/18: إقتناء شاحنات بصهاريج بمبلغ: 12.000.000.00 دج.	

ثانيا: بعض العوائق التي تعاني منها ولاية ميلة

- تجسيد اللامركزية في ظل غياب الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية.
- إكتساب الخبرة عن طريق الممارسة بالرغم من عدم توفر المستوى العلمي المطلوب.
- ضعف وظائف التنسيق والتنظيم، التوجيه والتحفيز هذا ما أدى إلى ظهور إختلالات مالية قد تكون السبب الرئيسي في عدم ظهور نتائج تنموية على المستوى المحلي.
- سوء تقدير مجاميع الإيرادات والنفقات في الميزانية وهذا راجع إلى عدة أسباب منها عدم إستخدام أساليب إحصائية ورياضية حقيقة بالإضافة إلى عدم توفر المعلومات المناسبة في الوقت والإعتماد على التخمينات في التقدير عوض إستعمال التنبؤ العلمي الدقيق.
- تكلفة المشاريع بحيث يتم إعداد رخص برامج غير كافية مما يستلزم إعادة تقييم العديد من المشاريع، وهذا ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى الإعلان عن مناقصات غير مجدية بالإضافة إلى إرتفاع أسعار بعض مواد البناء خاصة الحديد والإسمنت.
- غياب الخبرة المهنية لدى بعض المكاتب.
- البيروقراطية وصعوبة تمويل المشاريع.
- إختلاف الآراء من شخص إلى أخر في مجال تنمية مشروع ما.
- قلة المقاولات التي تحترم فترة ومواعيد إنجاز المشاريع.
- إهمال الأراضي الفلاحية مما أدى إلى إكتظاظ المدن.
- تماطل إعادة تقييم المشاريع التي تتطلب عملية إتمامها غلاف ماليا إضافيا.
- تراجع الإستثمار في مختلف المجالات.

ثالثا: بعض الحلول المقترحة

حيث يمكن إقتراح بعض الحلول للتقليل من حدة المشاكل وهي:

- يجب تحديد مناهج التسيير الإداري.
- إدخال تقنيات تسييرية جديدة على مستوى الولاية.
- تشجيع وترقية الحركة الإستثمارية من خلال منح تسهيلات للمستثمرين كالإعفاء الضريبي المؤقت.

- توفير مناصب الشغل للتقليل من حدة البطالة خاصة ذوي المتحصلين على الشهادات العليا.
- فك العزلة عن المناطق النائية بشق الطرقات وبناء الهياكل الضرورية كالمدارس والمستوصفات.
- تقديم الدعم المالي والمساعدات لذوي الحاجة.
- يجب على الإدارة العامة للولاية في مجال التنمية أن تقوم بإجراء دورات تدريبية وذلك حسب المستوى التنظيمي الذي سيتم تدريب إطاراته بحيث تهدف هذه الدورات التدريبية إلى تحسين أداء الموظفين والأداء التنظيمي كما تهدف أيضا إلى مواجهة الإحتياطات المستقبلة والمراد منها تكييف الأفراد مع المهام النشاطات الجديدة.
- يجب أن تكون البرامج التنموية المقترحة من طرف الولاية أدرى بإحتياجات ومتطلبات مواطنيها من السلطة المركزية.

خلاصة:

من خلال دراستنا التطبيقية والتحليلية لميزانية ولاية ميلة، تعرفنا على ولاية ميلة وعلى الإمكانيات التي تزخر بها الولاية، كما حولنا دراسة إيرادات ونفقات الولاية بقسميها التسيير والتجهيز، حيث لوحظ أنها تواجه عدة مشاكل نظرا لسوء التسيير رغم أن الإمكانيات التي تمتلكها الولاية إلا أنها غير مستغلة بالشكل اللازم، حتى لو تشغل الولاية هذه الإمكانيات ستصل إلى تحقيق ما يلزم من التنمية المحلية، بالإضافة إلى ما أدى إلى تدهور ميزانية الولاية في الآونة الأخيرة فيروس كورونا "كوفيد 19".

خـــــاتـــمـــة

خاتمة

تظهر لنا من خلال هذه الدراسة أن التنمية المحلية من الأهداف الأولى التي تسعى إليها الجزائر، ويظهر ذلك من خلال أنها خولت للجماعات المحلية ومنها الولاية صلاحيات كثيرة ومتعددة في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمالية وذلك بغية تحسين الآثار المعيشي للمواطنين وتلبية حاجياتهم ورغباتهم، لأن تحقيق التنمية المحلية يستدعي أن تتوفر أولا الولاية على مجتمع مدني واعي بأهميتها.

ومن هيئات الولاية المكلفة بالتنمية المحلية نجد المجلس الشعبي الولائي والوالي، فقد منحت لهما إختصاصات عديدة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، إلا أننا نلاحظ أن الوالي هو الطرف القوي في المعادلة الذي تجمعه بالمجلس الشعبي الولائي وهذا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، مؤديا بذلك التأثير على إستقلالية الولاية وعلى تجسيد اللامركزية في الوقت نفسها.

وبإعتبار أن الولاية هي شخص معنوي تتمتع بإستقلالية مالية نجد أن الجماعات المحلية هي المسؤولة على الإنفاق والتمويل من الحكومة مما جعل المالية المحلية لا تخرج عن نطاق العامة للدولة.

فالمالية العامة تبحث في إيجاد مختلف مصادر التمويل لتغطية النفقات العامة للدولة والمالية المحلية تهتم بالنشاطات المالية للهيئات العمومية، وإعتبار الولاية تمتع بالإستقلال المالي أهلها لإعداد تقديرات مالية التي تسجل في كشف إجمالي إبتدائي يدعى الميزانية الأولية، وهي تتضمن الإيرادات والنفقات المتوقعة لسنة المالية المقبلة، يتم تحضيرها في شهر سبتمبر وعندما تقتضي الأشهر الأولى من السنة المعتبرة فإن الإحتياجات ستبرز بوضوح، مما يؤدي بالولاية إلى إعداد ميزانية مكملة للأولى وهي الميزانية الإضافية التي تتم إعدادها في شهر جوان.

بالإضافة إلى الحساب الإداري الذي يعد الميزانية الحقيقية للولاية حيث أن الفائض أو العجز في هذا الأخير يرحل إلى الميزانية الإضافية للسنة الموالية، وبعد الإطلاع على محاولات المجلس الشعبي الولائي تتم المصادقة على الميزانية.

ولا تصبح الميزانية ذات مفعول قانوني إلا بعد إعتمادها من طرف الوزارة الداخلية والجماعات المحلية، بعدها تتم عملية تنفيذ الميزانية من طرف الأمر بالصرف المسؤول عن العمليات الإدارية أما المعطيات المحاسبة المسؤول عنها المجلس العمومي وكل هذه العمليات تكون تحت رقابة المراقب المالي والمجلس الشعبي الولائي، والتي تعتبر رقابة قبل وأثناء التنفيذ أما فيما يخص الرقابة اللاحقة فهي من

إختصاص مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية وللميزانية جانبين: جانب التسيير يخص الجانب الإداري وكل ما يتعلق بالتسيير الأحسن للإدارة العامة وجانب التجهيز والإستثمار يخص الجانب التنموي.

فالتنمية عملية إحداث تغيير لمختلف جوانب الحياة للأفراد، وهذا لا يتم إلا عن طريق توفير مالية بأقل التكاليف، مما يسمح بتوسيع نطاق المشاريع التنموية تماشيا مع متطلبات الحياة وإتباع التكنولوجيا وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- ميزانية الولاية عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات و النفقات وهذا ما تثبته صحة الفرضية التالية:

– تعبر ميزانية الولاية عن الحالة المالية للولاية خلال فترة معينة، وتتكون من جانبين: جانب الإيرادات وجانب النفقات.

- يتميز إعداد ميزانية الولاية بنوع من الصعوبة في بعض الجوانب لطابعها التقديري مما يتطلب مجهودا كبيرا من أجل الحصول على تقديرات تقترب من الحقيقة، ومادام إعدادها صعب، فإن من يقوم بتنفيذها قد يواجه بعض العراقيل أثناء التنفيذ وهذا ما تثبته صحة الفرضية التالية:

– تمر عملية إعداد وتنفيذ الميزانية بثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة إعداد الميزانية – مرحلة إعتماد الميزانية– مرحلة تنفيذ الميزانية. ويتم تنفيذها وفق القواعد والأنظمة المعمول بها.

- تسعى ولاية ميلة بالقيام بمشاريع تنموية مختلفة في السنوات القادمة حيث إنجازها يساهم في التقليل من الآفات الإجتماعية كالفقر، البطالة ... إلى أخره وهذا ما تثبته صحة الفرضيتين التاليتين:

– تعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي تقتضي توجيه النشاط المنظم لتحسين أحوال المعيشة، وتحقيق التكامل الإجتماعي، وتنسيق النشاط التعاوني والجهود الذاتية.

– تساهم مالية الولاية في التنمية المحلية عن طريق تمويلها والتخطيط لها ووضع هذه المخططات في طريق الإنجاز.

- ميزانية الولاية لا تعاني من العجز على عكس ميزانية البلدية.
- عدم الإستغلال الأمثل للموارد المحلية التي تزخر بها ولاية ميلة.
- نفقات الولاية في تزايد مستمر نظرا لعدة أسباب.
- التباطئ في إنجاز بعض المشاريع التنموية مما يؤثر سلبا على إحتياجات سكانها.

الإقتراحات و التوصيات

1- الإيرادات:

- إستغلال الوفورات المحلية عن طريق السياحة، حيث تزخر ولاية ميلة بإمكانيات سياحية معتبرة أهمها: سد بني هارون يعتبر ثاني أكبر سد إفريقي سعته تقارب مليار متر مكعب، وكذلك شلالات تامدة في بلدية أحمد راشدي إلا أنه لا توجد إيرادات في هذا المجال.
- إستغلال المنتجات المحلية كون ولاية ميلة تمتاز بتوفرها على منتجات زراعية من القمح والشعير والقمح اللين ذات جودة ممتازة، الثوم في منطقة ثلاغمة.
- الحرص على تحيين وتثمين ممتلكات الولاية بصفة دورية ومستمرة.
- تشجيع المستثمرين على إقامة المشاريع الإستثمارية التي تخدم الولاية.

2- النفقات:

على الولاية ترشيد نفقاتها بناء على مراسلات وزارة الداخلية والجماعات المحلية بهذا الخصوص وذلك عن طريق:

- إعادة النظر في النفقات الغير مجدية، وتفادي النفقات الغير إجبارية والتقليل من التبدير والإسراف.
- إتباع نظام رقابي فعال للتقليل من نفقات التسيير مثال التقليل من شراء الوقود للسيارات وتركيب نظام سيرقاز.
- الإعتماد على طرق إحصائية دقيقة لتقدير الإعتمادات المالية.
- وضع خطط تنموية هادفة وفعالة.
- التوجيه لتنمية وترقية مختلف البلديات خاصة البلديات النائية والمعزولة.

قـــائـمة المـراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: كتب

1- إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة: **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للنشر.

2- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية**، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2012.

3- أعمر يحياوي، **مساهمة في دارسة المالية العامة**، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

4- برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، البليدة، الجزائر، 2015.

5- رانيا محمود العمارة، **المالية العامة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2015.

6- سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010.

7- سعيد علي العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار حجلة ناشرون وموزعون، ط 1، عمان، الأردن، 2011.

8- سميحة طرى، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2016.

9- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

10- شراف عقون، **السلوك الإداري**، دار الأيام للنشر والتوزيع،ط 1، عمان، الأردن، 2018.

11- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009.

12- طاهر جنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1970.

13- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، لبنان.

14- عادل العلي، **المالية العامة، القانون المالي والضريبي**، إتراء للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2011.

15- عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات المالية العامة**، جامعة الزقازق، القاهرة، مصر، 2005.

16- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر، ط 1، مصر، 2001.

17- علي أنور العسكري، **الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2008.

18- علي خليل، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2013.

19- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2011.

20- عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، جسور للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2012.

21- عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

22- فتحي أحمد ذياب عواد، **إقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط 1،عمان، الأردن.

23- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2008.

24- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015.

25- قصير مزياني فريدة: **القانون الإداري**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، مطبعة سخري، باتنة، الجزائر، 2011

26- قصير مزياني فريدة، **مبادئ القانون الإداري الجزائري**، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 2001.

27- لحسن دردوري، **أساسيات المالية العامة**، دار حميتر للنشر والترجمة، ط 1، 2009.

28- مجاهد رشيد، **دور آليات الرقابة المالية في الحفاظ وترشيد المال العام**، جامعة التكوين المتواصل، دالي إبراهيم، الجزائر.

29- محرزي محمد عباس، **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2008.

30- محمد البنة: **إقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

31- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.

32- محمد طاقة، **إقتصاديات المالية العامة**، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2007.

33- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007.

34- محمود رياض عطية، **الموجز في المالية العامة**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1969.

35- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

36- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية**، دار زهران، ط 1، عمان، الأردن، 2010.

37- هشام مصطفى الحمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

38- يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.

ثانيا: المجلات

1- أحمد بوجلال، **مالية الجماعات المحلية- ميزانية الولاية**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر،العدد 2، جوان 2016.

2- إسماعيل بوقرة، **دور القاضي الإداري في الكشف عن عيب مخالفة القانون في القرارات التي يصدرها الوالي**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة عباس العزور خنشلة، الجزائر، العدد 2، 2018.

3- برابح محمد، **مكانة الجماعات المحلية في التحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، العدد 11.

4- بن طيبة مهدية، **دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية_ دراسة حالة لبلدية العفرون "البليدة"**، مجلة إيليز للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد 1، 2016.

5- بن يوسف خلف الله، **إصلاح نظام التمويل المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر**، مجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية، المركز الجامعي بأفلو، الجزائر، العدد 1، أفريل 2020.

6- حراق مصباح، **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2015.

7- عبد السلام عبد اللاوي، **دور الجماعات المحلية في دعم الإستثمار المحلي و خلق الثروة و تفعيل التنمية المحلية في لجزائر**، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 1، 2020.

8- لطفاوي محمد عبد الباسط، **الآليات الحديثة لتفعيل الرقابة على المال العام**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 2، 2009.

9- محمد خثير، **التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر**، مجلة نماء الإقتصاد و التجارة، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 2، أفريل 2018.

10- محمد علي سلامي، **مهام الرقابة المالية داخل المؤسسة**، دراسة تطبيقية لفرع الرقابة بعين الباردة عنابة، الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، ديسمبر 2019.

11- مدوخ ماجد، **أثر التمويل المحلي الخارجي على كفاية إيرادات البلدية**، دارسة تحليله لإيرادات بلدية الأغواط للفترة (2007_2016)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامع الأغواط، الجزائر، العدد 20، مارس 2019.

12- وهيبة بن ناصر، **التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 6.

13- يرقي جمال، **الجباية المحلية و مساهمتها في التمويل المحلي و التنمية المحلية المستدامة**، دراسة حالة ببلدية تازولت ولاية باتنة للفترة الممتدة (2015_ 2018)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 2، جوان 2020.

ثالثا: رسائل الجامعية

1- أحمد مانع صنيهت، **مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان**، رسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011-2012.

2- برابح محمد، **الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة نيل شهادة ماجيستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصاد، جامعة الجزائر ، 2005.

3- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010_2011.

4- ساجي فاطمة، **الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

5- شويح بن عثمان: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

6- عبد الرحيم أبو وهدان، **دور الإيرادات الغير سيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2014.

رابعا: المداخلات في المؤتمرات والملتقيات

1- جداه عبد الكريم، **سبل تفعيل التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الوطني الأول حول إصلاح نظام التمويل المحلي و دوره في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، جامع إبن خلدون، تيارت، ديسمبر 2019.

2- حياة بن سماعين، **التمويل المحلي للتنمية المحلية نمادج من إقتصاديات الدول النامية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثارها على الإقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

3- كريمة ربحي، **وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية**، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في الضوء التحولات، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 12 أغسطس 2010.

خامسا: القوانين والمراسيم

1- المادة 1 من القانون **رقم 09 -90** المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق ل 7 أفريل 1990، **المتعلق بقانون الولاية**، الجريدة الرسمية،العدد 15.

2- المادة 1 من القانون **رقم 12 -7** المؤرخ في ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012، **المتعلق بقانون الولاية**، الجريدة الرسمية، العدد 12.

3- المادة 16، **قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية**،المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوت 1990.

4- المرسوم التنفيذي رقم 295/95 المؤرخ في ربيع الثاني 1416 الموافق ل 06 سبتمبر 1995 المادة 50.

5- المادة 157، من **قانون رقم 11-10** المؤرخ في 22 يونيو 2011 **المتعلق بالبلدية**، قانون الجماعات الإقليمية.

الـمــــلاحــــق

المرابة الإضافية 2018

1) موازنـــة مصالـــح قســـم التسييـــــر

الأبـواب	تعييـــن المصـــالح	الاقتـــراحـــات	
		النفقـــات	الإيـــرادات
900	المصالح المالية	1.538.027.265.84	1.281.727.518.81
901	أجور و أعباء المستخدمين الدائمين	109.671.250.00	933.754.94
902	وسائل و مصالح الإدارة العامة	114.124.569.03	00
903	مجموعة العقارات و المنقولات	67.295.132.09	00
904	طرق الولاية	84.072.360.00	11.275.44
905	شبكات الولاية	4.707.640.00	00
910	المصالح الإدارية العمومية	54.000.000.00	00
911	الحـــرس البلـــــــدي	528.808.620.42	528.808.620.42
912	المساهمة في أعباء التعليم	16.000.000.00	00
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	9.100.000.00	00
914	الشباب و الرياضة و الثقافة	204.168.911.01	92.029.688.48
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	74.000.000.00	00
921	النظافة العمومية و الاجتماعية	8.000.000.00	00
931	الأملاك الخاصة بالولاية	00	14.475.996.92
940	ناتج الجباية	12.285.487.62	614.274.381.00
941	ممنوحات صندوق التضامن	00	292.000.000.00
	مجمـــوع قســـم التسييـــر	**2.824.261.236.01**	**2.824.261.236.01**

الميزانية الإضافية 2018

2) موازنـــة برامـج قســـم التجهيـــــز و الاستثمـــار

الأبـواب	تعييـــن المصـــالح	الاقتراحـــــات	
		النفقـــات	الإيـــرادات
950	البنايات و التجهيزات الإدارية	641.168.662.73	641.168.662.73
951	طرق الولاية	89.606.338.75	89.606.338.75
952	الشبكات المختلفة	913.738.944.43	913.738.944.43
953	التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية	100.655.707.37	100.655.707.37
954	التجهيزات الصحية والاجتماعية	19.451.491.84	19.451.491.84
955	التوزيع – النقل – المواصلات	4.000.000.00	4.000.000.00
956	التعمير و الإسكان	206.563.732.54	206.563.732.54
962	برامج البلديات و وحداتها الاقتصادية	72.262.016.06	72.262.016.06
969	برامج الأطراف الأخرى	142.765.184.95	142.765.184.95
979	عمليات خارجة عن البرامج	158.712.505.84	158.712.505.84
مجمـــوع قســـم التجهيـــز و الاستثمـــار		**2.348.924.584.51**	**2.348.924.584.51**

الميزانية الإضافية 2019

الأبواب	تعيين المصالح	الاقتراحات	
		النفقات	الإيرادات
900	المصالح المالية	1.403.093.218.26	1.126.486.000.00
901	أجور و أعباء المستخدمين الدائمين	111.500.000.00	956.278.37
902	وسائل و مصالح الإدارة العامة	99.769.467.43	00
903	مجموعة العقارات و المنقولات	59.121.181.3600	00
904	طرق الولاية	89.130.000.00	11.275.44
905	شبكات الولاية	2.000.000.0000	00
910	المصالح الإدارية العمومية	55.000.000.00	00
911	الحرس البلدي	513.274.706.98	513.274.706.98
912	المساهمة في أعباء التعليم	14.000.000.00	00
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	9.100.000.00	00
914	الشباب و الرياضة و الثقافة	203.508.926.36	101.036.513.22
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	78.000.000.00	00
921	النظافة العمومية و الاجتماعية	10.240.000.00	2.240.000.00
931	الأملاك الخاصة بالولاية	00	20.126.824.36
940	ناتج الجباية	11.216.446.98	560.822.349.00
941	ممنوحات صندوق التضامن	00	334.000.000.00
	مجموع قسم التسيير	**2.658.953.947.37**	**2.658.953.947.37**

الميزانية الإضافية 2019

2) موازنـــــة برامـــج قســـــم التجهيـــــــز و الاستثمـــار

الأبـــواب	تعييـــــن المصـــــالح	الاقتراحـــــــــات	
		النفقـــــات	الإيـــــرادات
950	البنايات و التجهيزات الإدارية	243.546.982.94	243.546.982.94
951	طرق الولاية	73.318.953.75	73.318.953.75
952	الشبكات المختلفة	4.206.598.618.76	4.206.598.618.76
953	التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية	435.562.558.94	430 ~~435~~.562.558.94
954	التجهيزات الصحية والاجتماعية	10.000.000.00	10.000.000.00
955	التوزيع – النقل – المواصلات	4.000.000.00	4.000.000.00
956	التعمير و الإسكان	172.382.041.04	182 ~~172~~.382.041.04
962	برامج البلديات و وحداتها الاقتصادية	103.100.326.86	98 ~~103~~.100.326.86
969	برامج الأطراف الأخرى	114.425.555.15	114.425.555.15
979	عمليات خارجة عن البرامج	9.482.171.248.95	9.482.171.248.95
مجمـــوع قســـم التجهيـــز و الاستثمـــار		**14.845.106.286.39**	**14.845.106.286.39**

الميزانية الإضافية لعام

1) موازنـــة مصالـــح قســـم التسييـــــر

الأبـواب	تعييـــن المصـــالح	الاقتـــراحـــات	
		النفقـــات	الإيـــرادات
900	المصالح المالية (إعانات الصندوق) .	3.188.915.157.22	2.940.644.101.58
901	أجور و أعباء المستخدمين الدائمين + إيرادات أخرى	111.700.000.00	1.034.591.82
902	وسائل و مصالح الإدارة العامة	99.683.327.84	00
903	مجموعة العقارات و المنقولات	67.016.205.04	00
904	طرق الولاية + إيرادات أخرى	91.513.800.00	11.275.44
905	شبكات الولاية	2.000.000.00	00
910	المصالح الإدارية العمومية	35.145.770.00	00
911	الحـــرس البلـــــــدي . الإعانات الممنوحة لسلك الحرس البلدي .	160.319.765.52	160.319.765.52
912	المساهمة في أعباء التعليم	14.000.000.00	00
913	المصالح الاجتماعية المدرسية (	15.000.000.00	00
914	الشباب و الرياضة و الثقافة (مساهمة البلديات في ميزانيات الجمعيات الرياضية)	191.046.607.51	90.000.000.00
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة (إعانات الصندوق) .	136.100.000.00	19.000.000.00
921	النظافة العمومية و الاجتماعية	8.000.000.00	00
931	الأملاك الخاصة بالولاية (إيرادات الإيجار) .	00	20.291.422.32
940	ناتج الجباية (الرسم على النشاط المهني) .	30.168.814.55	603.376.291.00
941	ممنوحات صندوق التضامن (هنقة معادلة التوزيع) .	00	315.941.000.00
	مجمـــوع قســـم التسييـــر	**4.150.618.447.68**	**4.150.618.447.68**

الميزانية الإضافية 2008

2) موازنـــة برامـج قســـم التجهيـــــز و الاستثمـــار

الأبـواب	تعييـــن المصـــالح	الاقتراحـــــات	
		النفقـــات	الإيـــرادات
950	البنايات و التجهيزات الإدارية	414.937.609.88	414.937.609.88
951	طرق الولاية	63.318.953.75	63.318.953.75
952	الشبكات المختلفة	3.994.305.689.09	3.994.305.689.09
953	التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية	411.973.719.79	411.973.719.79
954	التجهيزات الصحية والاجتماعية	17.000.000.00	17.000.000.00
955	التوزيع – النقل – المواصلات	9.000.000.00	9.000.000.00
956	التعمير و الإسكان	204.592.475.99	204.592.475.99
962	برامج البلديات و وحداتها الاقتصادية	100.340.326.86	100.340.326.86
969	برامج الأطراف الأخرى	110.907.516.00	110.907.516.00
979	عمليات خارجة عن البرامج	2.606.437.739.99	2.606.437.739.99
مجمـــوع قســـم التجهيـــز و الاستثمـــار		**7.932.814.031.35**	**7.932.814.031.35**

قسم التسييـــر:

الأبواب	مصالـــح التسييـــر	الاقتـــــراحـــات	
		النفقـــــات	الإيـــرادات
900	المصالح المـاليـــة	183.023.488.88	00
901	أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	111.500.000.00	500.000.00
902	وسائل ومصالح الإدارة العامة	73.880.000.00	00
903	مجموعـــة العقـارات والمنقولات (الغير منتجـة للمذاخيـل)	51.000.000.00	00
904	طـــرق الـــولايـــة	89.130.000.00	00
905	شبكـــات الـولايـــة	2.000.000.00	00
910	المصالح الإدارية العمومية	35.000.000.00	00
911	الأمن والحماية المدنية (الحرس البلدي)	57.398.000.00	57.398.000.00
912	المساهمة في أعباء التعليم	14.000.000.00	00
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	13.100.000.00	00
914	الشباب والرياضة والثقافة	168.472.413.14	90.000.000.00
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	68.000.000.00	00
921	النظافة العمومية والاجتماعية	8.000.000.00	00
931	الأملاك الخـــاصة بالـــولايـــة (المنتجة للمذاخيل)	00	10.000.000.00
940	نـــاتـــج الجبـــايـــة	11.216.446.98	560.822.349.00
941	ممنوحات صندوق التضامن للولايات	00	167.000.000.00
	مجمـوع والإيـــرادات	885.720.349.00	885.720.349.00

ميزانية أولية 2018

قسم التسييـــر:

الأبواب	مصالـــح التسييـــر	الاقتـــــراحـــات	
		النفقـــــات	الإيـــرادات
900	المصالح المـــاليـــة	183.023.488.88	00
901	أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	111.500.000.00	500.000.00
902	وسائل ومصالح الإدارة العامة	73.880.000.00	00
903	مجموعـــة العقـارات والمنقولات (الغير منتجـة للمذاخيـل)	51.000.000.00	00
904	طـــرق الـــولايـــة	89.130.000.00	00
905	شبكـــات الـــولايـــة	2.000.000.00	00
910	المصالح الإدارية العمومية	35.000.000.00	00
911	الأمن والحماية المدنية (الحرس البلدي)	57.398.000.00	57.398.000.00
912	المساهمة في أعباء التعليم	14.000.000.00	00
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	13.100.000.00	00
914	الشباب والرياضة والثقافة	168.472.413.14	90.000.000.00
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	68.000.000.00	00
921	النظافة العمومية والاجتماعية	8.000.000.00	00
931	الأملاك الخـــاصة بالـــولايـــة (المنتجة للمذاخيل)	00	10.000.000.00
940	نـــاتـــج الجبـــايـــة	11.216.446.98	560.822.349.00
941	ممنوحات صندوق التضامن للولايات	00	167.000.000.00
	مجمـــوع والإيـــرادات	885.720.349.00	885.720.349.00

ميزانية أولية 2019

قسم التسيير:

الأبواب	مصالح التسيير	الاقتراحات	
		النفقات	الإيرادات
900	المصالح المالية	165.239.670.85	00
901	أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	111.500.000.00	500.000.00
902	وسائل ومصالح الإدارة العامة	75.880.000.00	00
903	مجموعة العقارات والمنقولات (الغير منتجة للمذاخيل)	51.000.000.00	00
904	طرق الولاية	89.130.000.00	00
905	شبكات الولاية	2.000.000.00	00
910	المصالح الإدارية العمومية	55.000.000.00	00
911	الأمن والحماية المدنية (الحرس البلدي)	78.894.971.33	78.894.971.33
912	المساهمة في أعباء التعليم	12.000.000.00	00
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	13.100.000.00	00
914	الشباب والرياضة والثقافة	178.139.222.53	86.000.000.00
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	78.000.000.00	00
921	النظافة العمومية والاجتماعية	8.000.000.00	00
931	الأملاك الخاصة بالولاية (المنتجة للمذاخيل)	00	4.500.000.00
940	ناتج الجباية	12.285.487.62	614.274.381.00
941	ممنوحات صندوق التضامن للولايات	00	146.000.000.00
مجموع الإيرادات و النفقات		**930.169.352.33**	**930.169.352.33**

ميزانية أولية 2020

قسم التسيير:

لأبواب	مصالح التسيير	الاقتراحات	
		النفقات	الإيرادات
900	المصالح المالية	183.023.488.88	00
901	أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	111.500.000.00	500.000.00
902	وسائل ومصالح الإدارة العامة	73.880.000.00	00
903	مجموعة العقارات والمنقولات (الغير منتجة للمذاخيل)	51.000.000.00	00
904	طرق الولاية	89.130.000.00	00
905	شبكات الولاية	2.000.000.00	00
910	المصالح الإدارية العمومية	35.000.000.00	00
911	الأمن والحماية المدنية (الحرس البلدي)	57.398.000.00	57.398.000.00
912	المساهمة في أعباء التعليم	14.000.000.00	00
913	المصالح الاجتماعية المدرسية	13.100.000.00	00
914	الشباب والرياضة والثقافة	168.472.413.14	90.000.000.00
920	المساعدة الاجتماعية المباشرة	68.000.000.00	00
921	النظافة العمومية والاجتماعية	8.000.000.00	00
931	الأملاك الخاصة بالولاية (المنتجة للمذاخيل)	00	10.000.000.00
940	ناتج الجباية	11.216.446.98	560.822.349.00
941	ممنوحات صندوق التضامن للولايات	00	167.000.000.00
	مجموع والإيرادات	885.720.349.00	885.720.349.00

ميزانية أولية 2018

* موازنـــة برامـج قسـم التجهـيـز *

الأبـواب	برامـج قسـم التجهيـز	الاقتـراحـات	
		النفقـــات	الإيـــرادات
950	البنايات والتجهيزات الإدارية	130.000.000.00	130.000.000.00
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقـــافيـة	16.943.400.00	16.943.400.00
969	برامج لأطراف أخرى	7.000.000.00	7.000.000.00
979	عمليات أخرى خارجة عن البرامج	33.000.000.00	33.000.000.00
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات		186.943.400.00	186.943.400.00

ميزانية أولية 2019

* موازنة برامج قسم التجهيز *

الأبواب	برامج قسم التجهيز	الاقتراحات	
		النفقات	الإيرادات
950	البنايات والتجهيزات الإدارية	30.000.000.00	30.000.000.00
952	الشبكات المختلفة	37.000.000.00	37.000.000.00
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	85.800.000.00	85.800.000.00
962	برامج البلديات و وحداتها الإقتصادية	10.000.000.00	10.000.000.00
979	إعانات التجهيز للجماعات المحلية	18.000.000.00	18.000.000.00
مجموع الايرادات والنفقات /.....		180.800.000.00	180.800.000.00

* موازنة برامج قسم التجهيز *

الأبواب	برامج قسم التجهيز	الاقتراحات	
		النفقات	الإيرادات
950	البنايات والتجهيزات الإدارية	115.000.000.00	115.000.000.00
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	27.000.000.00	27.000.000.00
955	التوزيع – النقل و المواصلات	9.000.000.00	9.000.000.00
956	التعمير والإسكان	20.000.000.00	20.000.000.00
979	برامج لأطراف أخرى	500.000.00	500.000.00
969	إعانات التجهيز للجماعات المحلية	15.500.000.00	15.500.000.00
مجموع متساوي في الايرادات و النفقات		187.000.000.00	187.000.000.00